طبقات فحول الشعراء

تأليف

محمد بن سلام الجمحي

١٣٩-٢٣١ هجرية

السفر الأول

قرأه وشرحه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

الفكر حبل، متى يمسك على طرف   منه، ينط بالثريا ذلك الطرف

والعقل كالبحر، ما غيضت غواربه   شيئا، ومنه بنو الأيام تغترف

أبو العلاء المعري

الناشر دار المدني بجدة

تليفون : ٦٧٠٠٧٨٨ فاكس : ٦٧١٣٤٢٤

أبو فهر
محمود محمد شاكر

برنامج
طبقات فحول الشعراء

جُرْ يا غُرابُ، وأَفسِدْ، لن تَرى أَحدًا ... إلّا مُسِيئًا، وأيُّ النّاسِ لم يَجُرِ؟[1]

هُمُ المَعاشِرُ، ضامُوا كُلَّ مَن صَحِبُوا ... مِن جِنسِهِم، وأباحُوا كُلَّ مُحتَجِرِ[2]

لو كُنتَ حافِظَ أثمارٍ لهم يَنَعَتْ ... ثُمَّ اقترَنْتَ ... ، لَمَا أَخْلَوكَ مِن حَجَرِ[3]

شيخ المعرة

(1) جار يجور: اعتدى عدوانًا ظالمًا لا صلاح معه.

(2) هم المعاشر: هم الناس. ضامه: ظلم حقه وبخسه. محتجر: ممنوع حماه صاحبه.

(3) ينعت: بلغت نضجها. لما أخلوك من حجر: لما نجوت من حجر يرمونك به.

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة ـ ت : ٨٤٧٨٥١

دِيباجَةُ الكِتَاب

إهـــداء

إلى مجلَّة المورِد بالعراقِ ، لجميل
فَضْلِها على أهلِ هذا اللِّسانِ العربىِّ

أبو فِهْر
محمود محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللّهمّ ونستهديك ونستغفرك ، ونتوكّل عليك ولا نكفرك ، ونَخْلَعُ من يكفُرك ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمدٍ الداعى إلى الهُدَى والرشاد ، وعلى أبوينا إبراهيم وإسمٰعيل ، وعلى أصحاب رسوله الذين اصطفاهم من خلقه ، وائتمنَهُم على حفظ كتابه ، وإبلاغِ رسالته إلى الناس كافة ، صلاةً وسلاماً دائمين ، ما ناحت مطوَّقةٌ وما ذرَّ شارق .

كلمة

هذا الكتاب كان فى أصله رسالةً موجهةً إلى مجلة « المورد » التى تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالعراق ، والتى يتولى أمرها الأستاذان عبد الحميد العلوجى ، وحارث طه الراوى . ولكنّى بعد أن مضيت فيها وخَشيتُ أن تطول الرسالة ، إذ كُنْتُ مضطرًّا أن أثقلَهَا بما أنقُله من مقالة نشرتها « المورد » ، كتبها الدكتور على جواد الطاهر ، عن « طبقات الشعراء . . . مخطوطاً ومطبوعاً » == رأيتُ أنّى سأكلّف المجلة ما لا تطيق ، فأرتكبُ فى حقِّها جُرْماً لا يُغْتفر . فأنا لا أشكُّ أنهم سوف ينشرون ما أكتب ولو طال ، لأنّه ردٌّ على كلامٍ نُشِر فيها ، فى المجلد الثامن ، فى خريف ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م . فظننتُ أنْ لو نشروا تلك الرسالة ، لتجاوزت ما تطيق مجلةٌ أن تنشره . هذا على أنّى لم أرَ هذا العدد من المجلة

إلا فى شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ، فرأيت أيضاً أن الوقت قد فات .

فعندئذٍ آثرتُ نشرها كتاباً نيابة عن مجلة « المورد » ، ولولا الحياء الذى يَعْصِم ، لاجترأتُ فوضعت اسم المجلة على غلاف هـذا الكتاب . ولكنّى لا أتردّدُ البتّة فى تقديم هـذا الكتاب إلى مجلة « المورد » ، اعترافاً بجميل فضلها على أهل هذا اللسان العربىّ ، ومعذرةً إليها إن ساءها منّى هذا الاجتراء .

أما لفظ « البِرْنامَج » الذى اخترته ليكون جزءاً من عنوان الكتاب ، فهو أصلاً بمعنى « الدِّيباجة » أو « الفاتحة » ، وهو أيضاً يحمل معنى الورقة الجامعة للحساب أيًّا كان ، أو بمعنى الزِّمامِ الذى يُرْسَم أو يُقَيَّد فيه متَاعُ التُّجار وسِلَعُهم . وهو معرّب « برنامه » الفارسية ، وكل معانيها مطابق لمضمون ما فى الكتاب ، فآثرت هذا اللفظ على فارسيته . وكل ما عرّبَتْهُ العربُ بألسنتِها فهو من كلام العرب إن شاء الله .

ولما عزمت على نشرها كتاباً مُفرداً برأسه ، بدا لى أن أُلْحِق بآخره مقالةَ الدكتور على جواد الطاهر برُمتها ، كما هى منشورة فى المورد ، ولكنى بعد ذلك أحجمتُ ، مخافةَ أن أكون معتدياً على حقوق المجلة ، أو على حَقٍّ للدكتور على جواد ، لايبيحهُ هو لى ، ولا تطيب نفسه به . هَمَمْتُ ، ولَمْ أفعلْ ، وكِدْتُ . . . . ثم قبضتُ يدى ، ورأيت أن الذى أنقُلُه بنصِّه منها ، على طوله أحياناً ، كفاية . ولم أخن الأمانة فى النقل مثقال حبّةٍ من خرْدَل .

وبمرّة واحدة ، كنتُ مستطيعاً أن أغُضّ الطرفَ عن هذه المقالة التى نشرتها مجلة « المورد » ، كما غضضتُه قديماً وحديثاً عمّا هو أجودُ منها وأمثل ، ثم لا أُهيجُها عن مَجْثَمها بين أعداد المجلة ، وأزْوِى وجهى عنها وأنصرف . فهى فى الحقيقة ، كدفاتر اليهودىّ ، كما يقال فى المثل ، لأنّ اليهودىّ إذا أفلس ، استخرج دفاتره القديمة ، وجعل ينظر فيها لكى يتباهَى فى أيّام فقره ، بما كان وانقضَى من أيّام غناهُ . فمقالة « المورد » هذه كُتِبتْ ، كما يقول صاحبها ، فى سنة ١٩٦٤ نقداً لكتابى « طبقات فحول الشعراء » ، الذى كان قد نُشِر سنة ١٩٥٢ . وهو يعيدُ نشرها فى سنة ١٩٨٠ ، بعد أن طبعتُ الطبعة الثانية من كتابى « طبقات فحول الشعراء » فى سنة ١٩٧٤ . ولا أدرى ماذا كان حدَث لصاحبها الدكتور على جواد الطاهر ، فيما بعد سنة ١٩٧٤ ، حتى احتاج أن يعودَ إلى دفاتره القديمة ، فينشر ما كتبه سنة ١٩٦٤ ، فى سنة ١٩٨٠ ، وقد نُشِر كتاب الطبقات فى سنة ١٩٧٤ نشرة مخالفة كُل المخالفة لنشرة سنة ١٩٥٢ . وبالطبع ، هذه أغرب كائنةٍ حدثت فى حياتنا الأدبية !

= فلغرابة هذه الكائنة ، ولأنى رأيت صاحبها قد جمع فيها القَاصىَ والدانىَ ، والشاردَ والواردَ ، وما يُنطَقُ باللسان ، وما يُكتَمُ فى الجَنان = ولأنى رأيت فيها أيضاً كائنةً غريبةً أخرى ، أنه لم ينشرها كما كتبها سنة ١٩٦٤ ، بل ظاهرٌ جدًّا أنّه أدخل عليها تعديلاً يوافق الهدف الذى يرمى إليه ، فأخذَ من كلام فلانٍ وفلانٍ ، فأدخله فى صُلْبِ كلامه ، متوهِّماً أنه سيخفَى ، مع أنّ الذى أخذه مكتوبٌ بعد التاريخ الذى قال إنه فرغ فيه من

كتابة مقالته ، التى عرضها على الدكتور **مهدى المخزومى** ، والدكتور عزة حسن ، والدكتور مازن المبارك فى أواخر **عام سنة ١٩٦٤** . كوائنُ غريبة فى الحياة الأدبية الفاسدة التى تعيش فيها **الأمة العربية** ، **منذ زمان طويلٍ** .

فلِغَرابة هذه الكوائن ، نَهيتُ نفسى عن الإغضاء **عن هذه** المقالة ، واحتملتُ عبء قراءتها مرّةً ثانية ، لأنّى أريد أن أُبْلِيَ عُذْراً فى إرشادِ الأجيالِ الجديدة التى كُتِب عليها أن تعيش فى رَدَغَة هذه الحياة الأدبية الفاسدة ، التى أطبقت بفسادها على الأمة العربية والإسلامية . (الرَّدَغة : الماء والطين والوحل الكثير الشديد) . والسكوت عن فسادِ هذه الرَّدَغة : مشاركة فى آثامها وجرائمها ، وهذه المشاركة الصامتة : معونةٌ لكل متقحِّم على إفساد أجيال من طُلاَّب علم العربية ، لاذنب لهم إلاّ أنهم طلبةُ علم ، فى جامعات يتولّى تعليمهم فيها من يعمل فى إفساد الحياة الأدبية .

وأيضاً ، فإنى آثرتُ أن أكتبَ هذا « البَرْنَامَجَ » ، لأطرحَ عن ابن سَلاّم ماتراكم عليه وعلى كتابه « طبقات فحول الشعراء » من أنقاضٍ أحدثتها قذائف الألسنة بلا ذنبٍ جناهُ ، ولأنفُض عنه ماغبّر وجهه من عِثْيَرِ الراجمين فى فِنائه ، نقدًا لشيءٍ واحدٍ ، هو تسميتى كتابَهُ « طبقات فحول الشعراء » ، دون الاسم الذى عرف به ، وهو « طبقات الشعراء » . والذى أحدث لهؤلاء الراجمين هذا النَّقْب الذى دخلوا منه ، هو صديقى وأخى وعشيرى الأستاذ السيد أحمد صقر ، كان ذلك فى سنة ١٩٥٢ ، حين قال إنى قد « غيَّرتُ » اسم الكتاب ، والحقيقة هى أنّى « عدلتُ » ، عن اسمٍ مشهورٍ ، إلى اسمٍ مكتوب على المخطوطة التى كُتِبت فى سنة ٣١٠ من الهجرة

أو قبل ذلك بقليلٍ . وهى تعدُّ من أقدم المخطوطات العربية الموجودة الآن فى دور الكتب . وسترى ذلك مفسَّرًا على وجهه فى هذا « البرنامج » .

* * *

وقد ضمَّنتُ هذا « البرنامج » ، ما يكشفُ حقيقةَ منهجى فى دراسة الكتب العربية ، مطبقاً تطبيقاً صحيحاً فى الكتاب الذى قرأْتُه وشرحتُه ونشرتُه ، وهو كتاب أبى عبد الله محمد بن سلاَّم الجمحىّ : « طبقات فحول الشعراء » . ولأول مرةٍ فسَّرت حقيقة عملى فى « دراسة أسانيد الكتب الأدبية » ، كالأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ، وكالموشح لأبى عبيد الله محمد ابن عمران المرزُبانىّ ، وهو أساسٌ لكُلِّ دراسة لكتبنا الأدبية التى سارت على النهج الصحيح فى إسناد الأخبار والآثار والأشعار . لم أكتبْهُ من قبلُ ، لأنّى لست ممن يتبجَّح ويتباهَى بشىءٍ فعله . وكنتُ ، ومَا أزال ، أرى أن تطبيق « المنهج » ، خيرٌ وأمثلُ وأجدَى من وَضع قواعد للحفظِ ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها . ومنهجى مبثوثٌ فى كل ما نشرتُ من الكتب ، وفى كُلِّ ما كتبتُ بيَدى ، وفى كُلِّ ما أرشدتُ إليه من استرشدنِى من طلبة العلم . وهذا حَسْبِى .

ولكن العجبَ بعد ذلك ، أن يأتىَ آتٍ لم يتمرَّسْ بما تمرَّسْتُ به حتى وضعت منهجى وطبقته تطبيقاً مبثوثاً فى كلِّ كُتبى ، يأتى هذا الآتى ، وعليه طَيْلسانٌ ، فيأخذ كُتُبى فيقرأها بلا فهم ولا عناية ولا مراجعة ولا تثبُّتٍ ، فيظنُّ فى نفسه الظنون ، فينقدَ ما كتبتُ . وأنا فى الحقيقة لا أُبالى بهذا الضرب من النقد الذى يكتبُه الدكتور على جواد الطاهر وأشباهُه ، فأردت بهذا « البرنامج » ، تجلية الحق لا استهانةً بأقدارهم ، ولا حَطًّا لمنزلتهم ، بل

أن أظهر ما يخفيه من تحته هذا الطَّيْلَسَانُ الذى أطلقوا عليه اسم « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ، فكان ما كتبه الدكتور على جواد الطاهر أحسنَ مثَلٍ لهذا الطَّيْلَسَان الذى يختالُ فيه المختال ، ومن تحته زِقٌّ أجوفُ ، كما قال أبو الطيب فى أستاذيَّة كافور :

وقد ضَلَّ قومٌ بأصْنامِهِمْ ، وأمّا بِزِقٍّ رِيَاحٍ ، فلاَ !
ومَنْ جَهِلَتْ نفسُهُ قَدْرَهُ ، رَأى غَيْرُهُ منه مالا يَرَى

فهذا « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » الذى يختالُ المختال فى طيلسانه ، ليسَ إلاّ دروسًا أنشأها جماعة من أغتامِ الأعاجم فى زماننا ، فتلقَّنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلبٍ ، فإذا جاء أحدَهم كتابٌ أو وقع فى يده ، نَظَر ، فإذا كانت القواعدُ المحفوظة مطبّقة فى هوامش الكتاب ، فذاك الكتابُ ، ذاك الكتاب « المحقق » . فإذا لم يَرَ أثراً ظاهراً فى هوامش الكتاب يطابقُ المحفوظ من القواعد ، فهو كتاب : « غير محقّق » ، « كتابٌ ردىءٌ جدًّا » ، يقولها قائلهم ، رافعاً هامتَه ، ناصباً قامته ، مصعِّراً خدَّه ، زَامًّا بشفتيه وأنفه ، كهيئة المتقزِّز المتقذِّر . بهؤلاء وأشباهِهم ، تفشَّى وَباء « تحقيق الكتب » على هذه القواعد المحفوظة ، وشوَّهَ وجهَ الكتاب العربىّ هذا السَّيلُ الجارف بما يحمِلُ من غُثاءٍ وجُفاءٍ وقَذَر . هذا عجبٌ !

بيد أن أعجب العَجَب عندى ، أن يأتى هذا الآتى ، فلا يقتصر على أن يحاكمنى إلى محفوظه من قواعد « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، بل يُريدُنى أيضاً أنْ أتبع هذا « المنهج » قسْراً ، وإلاّ فإنّ إساءتى بخلاف هذا « المنهج » إساءةٌ تُوجبُ العقوبة ، لا لا ، بل توجبُ الغمز واللمز والهمز ،

وتَرْميز الحواجب والعيون ، لاتقذراً وتقزُّزًا فحسبُ ، بل استهزاء واستهانةً ، نزولاً إلى دَرَكٍ يستحى معه هذا الآتى ، أن ينطق اللسانُ بألفاظٍ أستحقُّها أنا وعملى معاً ، فيلجأ إلى ما يدخُل فى طَوْقه من التَّقِيَّة ، وإلى مالا يدخُل فى طَوْقِهِ ولا يحسنه من مَعاريض الكلام التى لا يحسنها إلا الكُتّاب .

هذا هو الذى سمَّيتُه فى آخر هذا « البَرنامج » : الحَيَاء المُقْذِع (من القَذَعِ ، وهو قول الخَنَى والفُحْش) :

ولو تَرْمى بلُؤْمِ بنى كُلَيْبٍ نُجُومَ اللَّيْل ، ما وَضَحَتْ لِسَارِى

ولو لَبِسَ النَّهَارَ بنو كُلَيبٍ ، لَدَنَّسَ لُؤْمُهُمْ وَضَحَ النَّهارِ

كهذا الذى قاله الفرزدق لجرير .

فمن أجل هذا كتبتُ هذا « البرنامج » ، لاميطَ الأذَى عن نفسى ، وعن شيخىَ ابن سلام ، وعن كتابه « طبقات فحول الشعراء » . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله وسَلّم على نبينا محمّد ، وعلى أبوينا إبراهيم وإسمعيل ، وعلى أصحاب رَسولنا أئمّة الهُدَى والرشاد ؟

يوم الاثنين ١٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٠ من الهجرة
٢٨ من إبريل ١٩٨٠ للميلاد

مصر الجديدة
٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

وكتب
أبو فهر
محمود محمد شاكر

علي جواد الطاهر
كلية الآداب - بغداد
٢٤ / ١١ / ١٩٦٨

الأستاذ الكريم والباحث الجليل الشيخ محمود محمد شاكر حفظه الله

تحية واحتراماً راجياً لكم الخير والصحة والمزيد من التحقيق والنشر

وبعد، فقد سررت أيما سرور برسالتكم البليغة الرقيقة، وأكثر ما زاد سروري والابتهاج خبر إعدادكم تحقيق "طبقات الشعراء" إلى الطبعة الثانية بعد عثوركم على المخطوطة الضائعة.

وكنت أتمنى لو ملكت نسخاً من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ومجلة الأديب (أبريل ١٩٦٧، مايو ١٩٦٧) إذاً لبعثت بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأي؛ وربما تيسرت لكم يوماً، ولعلني أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها أو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثاني من المجلد الحادي والأربعين)

وقد أدى تواضعكم إلى أن تطلبوا ما لدي من ملاحظات، وليس لي ما يستحق الذكر، ولا شك في أن التحقيق الجديد سيزيل الآثار التي شكوتم من وقوعها في التحقيق الأول.

ولي في مخطوطة كتابي "محمد بن سلام ..." فصلان، الأول بعنوان "طبقات الشعراء مخطوطات" والثاني "... مطبوعاً"، ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة.

وإني ذاكر هنا خلاصة لعدد من ملاحظات الفصلين - مع رجاء العفو والعذر.

١- اسم الكتاب: طبقات الشعراء، ولا تسميته "طبقات فحول الشعراء" تسمح وتجوز، ومثله عنوانات فصول الكتاب: الطبقة ... من فحول الشعراء...

٢- جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم "... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها..." ولكني لم أجد إلا طبعة واحدة هي "المحمودية ... لصاحبها محمود علي صبيح".

٣- لو وضعت المنقول من الأغاني والموشح والأمالي بين حاصرتين [ ]، ولو استنفدت المقابلة بالروايات الأخرى في المصادر التي رجعتم إليها.

٤- رجعتم في تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطتكم وطبعة بريل والسعادة... وكنت أتمنى لو رجعتم إلى مخطوطة شيخ الإسلام في المدينة المنورة، وهي مصورة في معهد المخطوطات في القاهرة ورقمها فيه ١١٢٨ (تاريخ) - أقول هذا وقد تكون في أولى الحالتين.

٥- لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات... وآخر بالمصادر والمراجع التي استعان بها المحقق

[illegible] تحقيق طبقات الشعراء

[illegible] يحفظكم ويديم السلامة، وأرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير

والسلام عليكم

[signature]

قرأتُ في المجلّد الثامن من « المورد » ، العدد الثالث ، الصادر في خريف ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ، كلمة الدكتور على جواد الطاهر ، بعنوان « طبقات الشعراء . . مخطوطاً ومطبوعاً » . وقبل كُلِّ شيء ، أجدُه حقًّا علىَّ ، أن أقصَّ القصة التى أشار إليها الدكتور على فى تعليقه الأول [ص : ٢٥ من عدد المورد ، الثالث ١٩٧٩] . كنت حديثَ عَهْدٍ بالخروج من السجن الطويل ، فى أوائل سنة ١٩٦٨ ، فوصلتنى رسالةُ الدكتور على جواد الطاهر ، يذكرُ فيها رغبتَهُ فى إعادة طبع كتاب ابن سلام ، الطبقات ، ولكنى كنت يومئذ ، قد أعددت العدة لنشره ، فكتبت إليه رسالةً تحمل هذا المعنى ، فجاءتنى منه رسالةٌ أخرى ، أرى من الصواب أن أنشُرها ، وهذا نصُّها ، مؤرخة بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٨ :

* * *

الأستاذ الكريم ، والبحاثة الجليل الشيخ محمود محمد شاكر ، حفظه الله .

تحيةً واحتراماً ، راجياً لكم الخير والصحة واطراد التحقيق والنشر .

وبعد ، فقد سررت أيما سرور برسالتكم البليغة الرقيقة ، وأكثر ما زاد السرور والابتهاج ، خبر إعدادكم تحقيق « طبقات الشعراء » إلى طبعة ثانية ، بعد عثوركم على المخطوطة الضائعة .

وكنت أتمنّى لو ملكتُ نسخاً من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ،

ومجلة الأديب (إبريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧) ، إذاً لبعثتُ بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأى . وربما تيسّرت لكم يومًا ، ولعلنى أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها ، أو فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثانى من المجلد الحادى والأربعين) .

وقد أبَى تواضعكم إلاّ أن تطلبوا ما لدىّ من ملاحظات ، وليس لى ما يستحق الذكر ، ولا أشكّ فى أن التحقيق الجديد سيزيلُ الآثار التى شَكوتم من وقوعها فى التحقيق الأوّل .

ولى فى مخطوطة كتابى « محمد بن سلام ... » فصلان ، الأول بعنوان : « طبقات الشعراء مخطوطًا ، والثانى ... مطبوعاً » ، ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة .

وإنى ذاكر هنا خلاصةً لعدد من ملاحظات الفصلين ، مع رجاء العفو وَالعُذر :

١ — اسم الكتاب ، طبقاتُ الشعراء ، وفى تسميته « طبقات فحول الشعراء » ، تسمح وتجوّز ، ومثله عنوانات فصول الكتاب .. الطبقة ... من فحول الشعراء .

٢ — جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم : « ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها .. » ، ولكنى لم أجد إلاّ طبعة واحدة ، هى « المحمودية لصاحبها محمود على صبيح » .

٣ — لو وضعت النقول عن الأغانى والموشح والأمالى بين حاصرتين [ ] ، ولو استنفدت المقابلة الروايات الأخرى فى المصادر التى رجعتم إليها .

٤ — رجعتم فى تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطتكم ، وطبعة بريل والسعادة .. ، وكنت أتمنّى لو رجعتم إلى مخطوطة شيخ الإسلام فى المدينة المنورة ، وهى مصورة فى معهد المخطوطات فى القاهرة ، ورقمها فيه ١١٢٨ (تاريخ) ، أقول هذا وقد يكون فى قولى إطالة .

٥ — لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات ... وآخر بالمصادر والمراجع التى استعان بها المحقق .

إنّ من حُسْن حظ الإسلام وحُسْن حظنا أن يتولى الشيخ محمود شاكر تحقيق طبقات الشعراء .

الأخ الدكتور نورى القيسى يخصكم بمزيد السلام . أرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير .

واسلموا للمخلص

(على جواد الطاهر) (توقيع)

* * *

وصلتنى هذه الرسالة الرقيقة الكريمة ، فى أواخر سنة ١٩٦٨ ، ثم مرضتُ مَرْضة شديدة استمرّت سنواتٍ ، فلم أتمكّن من العمل فى الكتاب منذ أواسط سنة ١٩٦٩ ، إلى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ثم منّ الله بالشفاء فأتممته وفرغت من طبعه فى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ . ونسيتُ هذه الرسالة الكريمة

ولم أذكرها إلا حين قرأتُ مقالة المورد ، ولو كنت أذكرها لما قصّرتُ فى الإشادة بها وبصاحبها فى مقدمة الطبعة الثانية ، ولما قصّرت أيضاً فى البحث عن مجلة الآداب ، ومجلة الأديب ، ولكان يسيراً علىّ أن أرجع إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، فأوفيه حقّه غير منقوصٍ . هذا عذرى ، فإن قبله فهو مشكور ، وإن ردّه علىّ فهو عندى معذور . وأحبُّ الأمرين إلىّ أن يقبلَ عُذرى ، لأنه به أليق = ولأنّه ، كما قال فى تعليقه المنشور فى مجلة المورد ، انتهى من بحثه فى شأن ابن سلامٍ وكتابه « الطبقات » ، فى أواخر سنة ١٩٦٤ ، ثم نشر ما نشر منه متفرقاً فى مجلات مختلفة فى سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وفى هذه السنوات لم أكنْ مستطيعاً أن أعرفَ شيئاً مما يجرى فى هذه الدنيا ، وأنا من وراء الأسوار الحصينة . ولما جاءتنى رسالته الرقيقة فى آخر سنة ١٩٦٨ ، وفيها وعده لى بإرسال صورٍ مما نشر ، ترقبت وفاءه بوعده ، فيما أظنُّ ، ولم أردّ على رسالته ، ثم لم أكد حتى فاجأنى المرضُ ، فأنسانى ترادُفُ أوْصَابه وطوارق وعكاته ، ما كان ينبغى أن أذكره يومئذٍ من فضل هذه الرسالة وفضل كاتبها .

وحين فرغتُ من قراءة ما نُشِر فى مجلة المورد ، ثم استخرجتُ هذه الرسالة الكريمة فقرأتُها ، هالنى الأمرُ ، ولم أدرِ ماذا أقول ، وأعجزنى تفسيرُه ؟ فالرسالة التى كتب بها إلىّ فى سنة ١٩٦٨ ، تدلُّ على أنه حين علم بإعدادى كتاب طبقات الشعراء للنشر ، آثر أن يتأنّى فى نشر فصلين من كتابه عن « محمد بن سلام الجمحىّ » ، وهما : « طبقات الشعراء مخطوطاً » و « طبقات الشعراء مطبوعاً » ، تفضُّلاً منه وكرماً ، وانتظاراً للطبعة الثانية

من الكتاب . (وذكر مثل ذلك أيضاً فى تعليقه رقم (١) ، بمجلة المورد) .
ومعنى هذا التأنى والانتظار ، هو فيما أظن ، أنّه فعل ذلك حتى تصدر الطبعة الثانية من « طبقات الشعراء » ، ليدخل تعديلاً على هذين الفصلين اللذين كتبهما فى سنة ١٩٦٤ ، فى نقد الطبعة الأولى التى صدرت سنة ١٩٥٢ ، حتى يكون نقدُه كله موجَّهاً إلى الطبعة الجديدة = أو على الأقل ، أن يجمع بين الأمرين فيذكر ما كتبه عن الطبعة الأولى ، مقروناً بما فعلته فى الطبعة الثانية ، عند كُلّ موضع كان لهُ عليه مأخذ .

ولكنى رأيتُ المقالة المنشورة فى مجلة المورد [المجلد الثامن ، العدد الثالث ، سنة ١٩٧٩] هى نفسُ ما فرغ من كتابته فى سنة ١٩٦٤ ، نقداً على الطبعة الأولى التى صدرت فى سنة ١٩٥٢ ، وبعد صدور الطبعة الثانية فى سنة ١٩٧٤ بست سنواتٍ ، وبعد رسالته إلىّ فى سنة ١٩٦٨ بإحدى عشرة سنة ! وهذا النشر لا غبار عليه ، إذا كان الفرقُ بين الطبعتين طفيفاً ، ولكن إذا صارَ الفرقُ فرقاً جوهريًّا ، فنشر المقالة على هذه الصورة القديمة ، أمرٌ يحتاجُ إلى فضل نظرٍ . وذلك لأن الطبعة الثانية لم يردْ لها ذكْرٌ إلا فى عشرة مواضع من تعليقاته التى بلغ عددها (١٢٩) تعليقاً ، وإلا فى مواضع متناثرة فى صلب المقالة التى كتبت سنة ١٩٦٤ ، وظاهرٌ أيضاً أنها إضافة حديثة أكثرها تأييد لنقده على الطبعة الأولى . ولكى يكون الأمر واضحاً ، أبدأ بملاحظاته أو مآخذه التى بدأها [ص : ٣٨] من المورد ، وأؤجل المأخذ الأوّل المتعلق بتسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وأبدأ بالمأخذ الثانى [ص : ٣٩] والذى وصفه بقوله : « ثانياً : نقل ما جاء فى الأغانى وغيره إلى « طبقات الشعراء » لسدّ النقص والخلل » . وسأفعلُ ذلك بغاية

الاختصار ، لأنى أريد أن أتحقق من صحة ما قلتهُ آنفاً عن هذه المقالة المنشورة بعد ست سنوات من ظهور الطبعة الثانية .

* * *

(١) بدأ هذا المـأخذ بنقلٍ من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكنت قلت فى المقدمة : « استبحتُ لنفسى أن أنقل أخبار أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى ابن سلامٍ فى مواضعها التى ظننتُ أنها أحقُّ بها ... » ، ثم أشار فى التعليق رقم : (١١٠) إلى [شاكر : ٣١ ، ٣٢] ، ولم يشر إلى مكانه فى الطبعة الثانية . وهذا النص الطويل الذى نقله ليس موجوداً فى مقدمة الطبعة الثانية ، لأنى غيّرتُ مقدمة الـكتابِ تغييراً جوهريًّا ، وذلك لأنى أنشأت فى مقدمة الطبعة الثانية فصلاً سميته : « بابة نسخة أبى الفرج الأصفهانى من كتاب الطبقات ، وما نقله عنه فى كتابه الأغانى ـ ونسخٌ أخرى » [الطبعة الثانية ، مقدمة ص : ٣٨ ــ ٥٠] .

وفى هذا الفصل ، استظهرتُ أن نسخة أبى الفرج التى أجازه أبو خليفة بروايتها عنه نسخة تامة ، وأنّه نقل عنها نَقْلاً صحيحاً تاماً فى أكثر ما رواه فى كتابه الأغانى ، وأنه تبين لى بالمراجعة والفحص ، أنّ أخباره المسندة إلى ابن سلام ، جاءت مطابقة لما فى « المخطوطة » ونسخة المدينة « م » مطابقة تامةً فى أكثر الأحيـان ... [مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٣] ، ثم قلت بعد ذلك :

« ولمـا رأيتُ المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات وما جاء فى كتاب الأغانى ، استبحتُ لنفسى فى الطبعة الأولى أن أزيدَ فى مواضع

الَخرْم من نسختى المخطوطة ، أخباراً نقلتها من الأغانى بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفاً ، وزدتُها أيضاً على نسخة المدينة ، التى طبع عنها ما طُبِع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذ من أنها (أى نسخة المدينة) مختصرةٌ من كتاب الطبقات . فعاب علىّ ذلك بعضُ أهل الفضل من العلماء ، ولكن لما جاءتنى مصوّرة « المخطوطة » كاملةً ، وجدتُ كُلّ مازدته من الأغانى موجوداً فى « المخطوطة » ، بل كان بعضُها فى نفس سياق ابن سلام وفى موضعه من كتابه . كما أثبته أنا استظهاراً . مثال ذلك : الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنى كنت وضعته بعد الخبر : ٧٩٣ مباشرةً ، وهو كذلك فى المخطوطة ، إلاّ أنه فصل بينهما الشعرْ الذى رواه ابن سلام فى رقم : ٧٩٤ = والخبر رقم : ٩٤٧ ، كنت نقلتُه من الأغانى ، ووضعته بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فكان كذلك فى « المخطوطة » أيضاً . ومواضع أخرى أدَع التكثير بذكرها .

« من أجل ذلك رأيت أن الذى فعلتُه ليس عيباً قادحاً فى عملى ، لأن مافى الأغانى ، هو بيقين من كتاب الطبقات ، ووضعى إيّاه اجتهاداً فى موضع من الكتاب ، ربما أصاب موضعه من أصل ابن سلام . وربّما أخطأ الموضع الذى وضعه فيه . ولكنه مع ذلك من أصل ابن سلامٍ بلاريب ، ولاعيب فى ذلك إن شاء الله . وعسَى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملة من الطبقات ، تؤيد أكثر ماذهبت إليه فى إثبات هذه الأخبار فى مواضع النقص والخرم التى وقعت فى « المخطوطة » ، وفى « م » ، [مقدمة الثانية ص : ٤٣ ، ٤٤]

ثم عقبت على ذلك ببيان المواضع التى أدخلت فيها روايات أبى الفرج من نسخته التى نقل عنها فى كتاب الأغانى ، وذكرت أرقام الأخبار فى

الطبعة الثانية ، ثم قلت : « فهذه خمسةٌ وعشرون موضعاً ، فيها ستة وثلاثون خبراً . منها خبران مذكوران فى « م » ، ولكنى أثبتُ نص الأغانى ، وخبران فى « المخطوطة » زدت فيهما من الأغانى أسطراً ، وتسعة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنّى أرجح أن نسخة أبى الفرج كانت أتمّ منها . فيبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون خبراً ، كلها زيادة على « م » (نسخة المدينة) ، وهى مختصرة ، كما أثبت ذلك فى « بابَة مقارنة المخطوطتين » .
[المقدمة ص : ٤٥] .

فإغفالُ هذا الذى فاتَه فى الطبعة الثانية ، والاقتِصار على ما فى الطبعة الأولى ، ليس بالحسنِ ، ولا أزِيد على هذا .

* * *

(٢) ثم جاء فى المقالة بعد قليل (المورد ص : ٤٠) مايلى : « ومع أن الأستاذ المحقق ، كان صبورًا فى مراجعة الأغانى والنقل عنه ، والمقابلة بين نصوصه ، أنه حين ينقل بيت كثير :

أريد لِأَنسى ذكرَها فكأنما　　تمثّلُ لى ليلى بكلِّ سبيل

لم ينقل ماجاءَ بعده عن ابن سلام (بالإسناد نفسه) من أنه ، أى ابن سلام ، قال : « وقد رأيت من يفضّل عليه بيت جميل :

خليلىّ فيما عشتما هل رأيتما　　قتيلاً بكى من حبّ قاتله تبلى »

وأشار فى التعليق رقم : (١١٣) فقال : [ابن سلام ٤٦٢ (= ط ٢ : ٥٤٦] أى بالرجوع إلى الطبعة الثانية ، وفى التعليق رقم (١١٤) : [« الأصبهانى ٤ : ٢٦٦ »] . وفى عبارته بعض التجوّز ، لأنى هنا لم أنقل شيئاً عن الأغانى

بل الخبر موجودٌ فى أصل الطبقات نسخة المدينة ، ورقم الخبر فى المطبوعة الثانية هو (٧٣٢) . وهو بنصّه هناك فى كتاب المرزبانى [الموشح : ١٤٧] أما الذى جاء فى الأغانى [٤ : ٣٦٦] والذى ذكره فى التعليق ، فإسناد أبى الفرج فيه هو : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام = وأخبرنى الحرمىّ قال حدثنا الزبير ، عن محمد بن سلام » ، وهما إسنادان أحدهما عن أبى خليفة ، والآخر عن الزبير بن بكار ، كلاهما عن محمد بن سلام . ومثل هذا الإسناد المتداخل ، لم يكن من شَرْطى فيما نقلتُه عن أبى الفرج ، ولذلك لم أذكره بنصه فى الطبعة الأولى ، بل أشرت إليه فى [ص : ٤٦١ ، تعليق : ١ ، و ص : ٤٦٢ ، تعليق : ٢] . ونعم ذكره أبو الفرج أيضًا فى الأغانى : (٨ : ٩٥) . بإسنادٍ يوافق بعض مانقلته إلى الطبقات من روايته . ولكنه سقط منه ما هو ثابت فى مخطوطة الطبقات « م » وفى نص الموشح وهو : « قال ابن سلامٍ : وسمعت من يطعنُ عليه ويقول : ماله يريد أن ينسى ذكرها ؟ » . وفيه أيضاً بعض التصرف فى لفظ الخبر ، كما يتبيّنُ ذلك بالمراجعة ، فآثرت الإشارة إليه فى الطبعة الأولى ، ولاسيّما أنى رأيت أبا الفرج ذكر الخبر الذى قبله بقليل [رقم : ٦٧٣ الطبعة الأولى] فغيّر فى لفظه ، فقال فى الأغانى [٩ : ٣٢] : « أخبرنا أبو خليفة ، حدثنا ابن سلام قال : كان كثير مُدّعياً ، وكان جميل صادق الصبابة والعشق » ، وبمراجعة خبر الطبقات : [٦٧٣ أولى] يتبيّن أنّه جاء بالمعنى دون اللفظ .

ومع كُلِّ ذلك فإنى فى الطبعة الثانية ، عند الخبر رقم : ٧٣٠ ، نقلت فى الهامش تعليق رقم : ٣ ، نصّ ماجاء فى الأغانى [٨ : ٩٥] الذى أفرد فيه الرواية عن أبى خليفة عن ابن سلام ، وأشرت إلى الرواية التى أدمج فيها

الطريقين : طريق أبى خليفة ، وطريق الزبير بن بكار ، وكلاهما عن ابن سلام ، وهو فى الأغانى [٨ : ٩٥] . فالذى عابه الدكتور على جواد فى هذا الموضع ، إنما هو عيبٌ على الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ وحدها . وهذا غريب جدًّا ، لأنه ذكر الطبعة الثانية هنا [ص : ٥٤٦] ، والذى طلب أن أفعله موجودٌ فى الصفحة التى قبلها على التمام [ص : ٥٤٥] !

* * *

(٣) ثم قال بعد مأخذه السالف مباشرة : « وحين مرّ بأبيات الفرزدق الأربعة التى جاءت فى الطبقات : « هما دَلَّتَانِى . . . لم يشر إلى أن البيت الرابع ورد فى الأغانى :

أُبَادِرُ بَوَّابَيْنِ قد وُكِّلا بها ‌ ‌ ‌ ‌ وأحمرَ من ساجٍ تَبِصُّ مَسامِرُهْ

علماً أن رواية الأغانى عن أبى خليفة عن ابن سلام » . وأشار فى هذا الموضع بتعليق رقم (١١٥) فيه : [ابن سلام : ٣٦ ، = ط ٢ : ٧٩] والصواب : « ٢ : ٤٤ » ، ثم رقم (١١٦) وفيه : [الأصبهانى : ١٦ : ١٦٦] وكان حق الدكتور على هنا أن ينتقد نقلى هنا عن الموشح . لأنى فى الطبعة الأولى أتممت الخبر رقم : ٤١ من الموشح : ١١٣ = إلى أواخر الخبر : ٤٣ ، وأقحمت فيه ما جاء فى الأغانى [٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] من أول قوله : « فأجّلَه ثلاثاً ، ثم أخرجه عنها » ص ٣٨ ، إلى قوله : « وهما قصيدتان » ص ، ٣٩ من الطبعة الأولى . وفى الطبعة الأولى إساءة أخرى ، كان ينبغى أن يأخذها الدكتور علىّ ، لأنى لم أذكر عند الخبر رقم : ٤١ منها إلى أول الخبر رقم : ٤٤ : مافعلته ، ولا من أين نقلته ؟ ولا كيف أقحمت فيه ماليس منه ؟

أما فى الطبعة الثانية ، فإنى أتممت الخبر نفسه (رقم : ٤٦ - ٤٩) عن الموشح [ص: ١١٣، ١١٤] ، وليس فيها البيت الذى ذكره « أبا در بوابين ... » ، ثم رفعتُ هذا الإقحام السيّء من هذا المكان ، وجئت بخبر الأغانى تامًّا على وجهه ، برقم : ٥٠٦ [ص: ٣٧٢ طبعة ثانية] ، وفيه هذا البيت الذى ذكره ، وفى التعليق رقم (٣) قلت ، « انظر ماسلف رقم : ٤٨ ، وفيه أربعة أبيات من هذه الأبيات الأولى ، فيما نقلته عن الموشح . أما هذا الخبر فهو زيادة أرجح أن هذا موضعها ، نقلتها عن الأغانى [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] . و « م » (نسخة المدينة) التى نعتمدها فى هذا الخرم من مخطوطتنا ، مختصرة كما مضى مراراً » . ثم قلت فى التعليق (٤) من الصفحة نفسها : « هذا البيت ، (وهو الذى ذكره الدكتور على) ، لم يرد فيما سلف رقم : ٤٨ » . وهذا أيضاً غريب جدًّا . لأنه لم يتنبَّه لإساءتين بالغتين ، وانتبه لبيتٍ يجىء فى خبر آخر غير هذا الخبر ، كنت أنا السبب فيه بإقحامى جزءاً من خبر الأغانى [١٦ : ١٦٦] فى خلال خبر بعيد عنه ، ثم أعدت الأمر إلى نصابه فى الطبعة الثانية ، ففصلت القول فى هذا ص ٤١ تعليق : ١ ، ثم فى ص : ٣٧٢ ، حيث نقلت خبر الأغانى على وَجْهه ، وعلّقت عليه . هذا أمرٌ غريب جدًّا ، لأنه فى هذا المأخذ ذكر الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ٤٤] ، ولمْ يلق بالاً إلى الموضع الآخر ص ٣٧٢ منها .

* * *

(٤) ثم انصرف الدكتور على عن مآخذه علىّ فى شأن كتاب « الأغانى » ، وبدأ يذكر مآخذه علىّ فى شأن كتاب الموشح للمرزبانىّ ، وذكر فيه ستة عشر مأخذاً .

● وأول ماقدم به رقم (١) « أن الموشح قد يختصر ، فقد نقل ص ٢٢ ماجاء بشأن الإكفاء والإيطاء بإيجاز واضح . إذا قيس بما جاء عن الموضوع نفسه فى الطبقات ص : ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ » ، وبالطبع ، هو يريد أن يوقع فى الوهم أن أكثر ماجاء فى الموشّح مختصرٌ ، ومع ذلك فإنى فى الطبعة الثانية ، قد أشرت إلى مافعله صاحب الموشح ، منذ أول الخبر رقم : ٦٢ إلى صدر الخبر رقم : ٩٤ = ثم من أول الخبر رقم : ٩٦ ، إلى آخر رقم : ٩٨ = ثم الخبر رقم : ١٠٢ ، كله مع حذف شاهدين . واختصار المرزبانى لحديث ابن سلاَّمٍ عن الإقواء والإكفاء ، له نظر آخر غير اختصار الأخبار المرويّة : لا أطيل الحديث عنه .

● وفى رقم (٢) قال : « ورد إسنادُ هذا الخبر (يعنى ماقاله فى الإقواء والإكفاء . . .) فى الطبقات إلى محمد بن سلامٍ عن يونس ، بينما يقف الموشح عند ابن سلام » ، ويعنى أن صاحب الموشح قال : « حدثنى إبراهيم بن شهاب ، قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : « الإكفاء هو الإقواء مهموز » ، لظنّه أن سياق الكلام واحدٌ ، منذ قال ابن سلام فى أوّل الخبر رقم : (٩٠) قال يونس : عيوب الشعر أربعة : الزحاف ، والسنادُ ، والإقواء ، والإيطاء ، والإكفاء ، وهو الإقواء . والزحاف أهونُها ، وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء . . . » . وهذا الظن يدخل على كلام ابن سلامٍ خللاً شديداً من ص (٦٨) إلى ص (٩٦) من الطبعة الثانية من الطبقات ، كقوله مثلاً ص : ٧٨ : « وأخبرنى سلمة بن عياش . . » ، فإن ابنَ سلام هو الذى يروى عن سلمة لا يونس . والحقُّ أن كلام يونس ينتهى

عند قوله : « والإكفاء هو الإقواء » . وما جاء بعده فهو تفسير ابن سلاّم لهذه الألفاظ .

● وأما رقم (٣) ، وهو موضع الاختلاف بين لفظين : « يقحم » ، و « يقتحم » ، فهو مما يقع مثله فى نسخ من كتابٍ . ثم قال فى رقم (٤) « قد ترد رواية فى الموشح مطابقة لرواية الطبقات ، ويحسن فى هذه الحالة الإشارة إلى وجود الرواية فى الموشح [ينظر الموشح ص : ٦٥ ، الطبقات : ١٠٥] وهذا الذى طلبه موجود فى الطبعة الثانية ص : ١٢٤ ، تعليق رقم : ٥ ، على الخبر رقم : ١٤٣ ، مع زيادة فى المراجع أيضاً . لم يرجع الدكتور إلى الطبعة الجديدة !

● وفى رقم (٥) نصيحة أخرى قال : « قد تختلف الرواية بعض الشيء فى الموشح ، عنها فى الطبقات ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الموشح فى الحاشية [تنظر الطبقات « يعنى الطبعة الأولى » ص ١٦ ، ١٠٠ (صوابه : ١٨) ، ١٠١ (صوابه : ١٩) ، وتقابل بالموشح : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١] » والخطأ الذى صححته آنفاً مردّه إلى العجلة ، والمراجع التى ذكرها مذكورة فى هامش الطبعة الأولى تعليق (٢) = وفى الطبعة الثانية ص ١٧ ، تعليق : (١) ، ثم رقم (٣) = ثم فى ص ١٨ ، تعليق رقم (١) = ثم ص : ١٩ ، تعليق : (٢) = ثم ص ٢١ رقم (١) مع إضافات مختلفة . لم يرجع أيضاً إلى الطبعة الثانية !

● وفى رقم (٦) نصيحة أخرى قال : « تحسن الاستفادة من الاختلاف لدى المقابلة والتحقيق . . . » ، ثم ذكر ما فى ص ١١٧ من الطبعة

الأولى ، وذكر ما فى الموشح ، ثم وضع بين قوسين ما يلى : « (وقد أخذ المحقق بها ط ٢ : ص ١٤٠) » . الحمد لله ، ولكنى لا أدرى لماذا لم يفعل ذلك الدكتور فى سائر المواضع المشابهة !

● ثم فى رقم (٧) قال : « ومنه أن جاء فى الطبقات [ص : ٦٤] و « ذروة الناس » و « أخذه الناس عليه » ، وفى الموشح [ص : ٢١٧] : « وغاية الناس » و « آخذه الناس عليه » ، والأولى غيرتها فى الطبعة الثانية ، وعلقت عليها [ص : ٧٨ ، تعليق : ١] ، وفيه ما طلب وأكثر منه . أما « آخذه » التى فى الموشح ، فإنما هى مجرَّد ضبطٍ من ناشر الموشح ، والأجود « أخذه » ، ولا أدرى لماذا ترك الرجوع هنا إلى المطبوعة الثانية ، وأما رقم (٨) فأرقام الصفحات فيها أخطاء من العجلة والانفعال ، فلم أعرف موضعها لا فى الموشح ولا فى الطبقات . وأما رقم (٩) فإنه نصح بمراجعة ص : ٣٣ من الطبقات على ص : ٧٤ من الموشح ، والذى نصح به موجودٌ مثبت فى الطبعة الثانية ، فى آخر الخبر رقم : ٤٤ ص : ٤٠ ، تعليق رقم : ١ ، وهذا غريب أيضاً !

● ثم قال فى رقم (١٠) وقد فعل المحقق مرة ، فقابلَ وفضل [ص : ٣٦٤] كلمة « محلب » الواردة فى الموشح [ص : ١٢٧] على « مجلب » الواردة فى « أصول الطبقات » وهذا صحيح ، ولكن التعبير عنه غير حسنٍ ، ولكن ينبغى أن تعرف أن كلمة « أصول الطبقات » ليس صحيحاً كل الصحة ، لأنه موهِمٌ ، ففى الطبعة الأولى لم يكن اعتمادى فى هذا الموضع ، إلا على طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، على ما فيهما من التخليط والفساد . وقد ذكرت ما أشار إليه الدكتور فى تعليقى فى الطبعة الأولى ، لكن لما جاءت نسخة المدينة

المخطوطة « م » كان فيها « مجلب » بالجاء على الصواب ، فألغيت تعليق الطبعة الأولى ، وما فيها من الإشارة إلى تفضيل ما فى الموشح ، واقتصرت فى الطبعة الثانية على التعليق على نفس الخبر ، وهو فيها رقم : ٨٥٦ ، فذكرت المراجع ، وفيها الموشح [١٢٧] ، وغيرت التعليق على لفظ « مجلب » ، دون إشارة إلى ما فى الموشح . وهذا دالٌّ أيضاً على أنه لم يرجع إلى الطبعة الثانية .

● وفى رقم (١١) نصيحة أخرى تحثنى على الانتفاع بسند رواية وردت فى الموشح للتعليق على سند رواية وردت فى الطبقات ، فقد جاء فى الطبقات [ص : ٣٢٨ ، الطبعة الأولى] : « قال ابن سلام : ذاكرت مروان بن أبى حفصة جريرًا والفرزدق . . » ، وجاء فى الموشح [ص : ١٤٣] : « وحدثنى على بن هرون ، قال حدثنا وكيع ، قال حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال : ذاكرت مروان بن أبى حفصة جريرًا والفرزدق ... » ، ومع أن فحوى الروايتين مختلف ، إلا أننا يمكن أن نستدل أن الذى ذاكر مروان هو الأب. وهذا أوجه إذا راعينا السنّ والزمن » . انتهى . وبالطبع أنا لا أعمل بمثل هذه النصائح لأسبابٍ كثيرة ، ومع ذلك ، فإن الذى نبّه الدكتور على جواد إلى التماس مثل هذا الطريق فى الانتفاع والاستفادة بما ذكر ، هو تعليقى على على أبيات مروان بن أبى حفصة ، والذى أثبته فى الطبعتين الأولى والثانية ، وفعلتُ ذلك تفسيرًا لخبر رواه أبو الفرج فى أغانيه [١٠ : ٩٠] عن غير ابن سلام ، عن أحمد بن موسى بن حمزة قال : « رأيت مروان بن أبى حفصة فى أيام محمد بن زبيدة (يعنى الأمين ، وخلافته من سنة ١٩٣ إلى سنة ١٩٩) ، فى دار الخلافة وهو شيخ كبير ، فسألته عن جرير والفرزدق : أيهما أشعر ؟ فقال لى : سُئِلت عنهما أيام المهدىّ (بويع المهدىّ ببغداد فى ذى الحجة

سنة ١٥٨ ، وتوفى فى المحرم سنة ١٦٩) ، وعن الأخطل قبل ذلك ، فقلت فيهم قولاً عقدته فى شعر ليثبت . فسألته عنه فأنشدنى :

ذَهَبَ الفرزدقُ بالهجاء، وإنَّما حُلْوُ القريضِ ومُرُّه لِجَرِيرِ

وذكر أبياتاً منها الأبيات الثلاثة التى ذكرها ابن سلام فى خبر الطبقات ، ثم قلت : « فبان بهذا أن الذى سأله أيام المهدى هو ابن سلام » . وإنما أثبت هذا التعليق لمجرد الفائدة فى تفسير خبرٍ جاء فى الأغانى (١٠ : ٩٠) لأزيلَ الإبهامَ عن الذى سأل مروان بنَ أبى حفصة فى زمن المهدىّ ، لا شكًّا فى رواية ابن سلام عن مروان ! وكيف أشكّ ، أو أعمل بنصيحة الدكتور على جواد ، وأنا أعلم أن ابن سلام مثلاً ، فى أخبار كُثَيّر عزة فى الطبقات رقم : ٧٢٢ (الطبعة الثانية) يقول : « قال ابن سلاّم : ورأيت مروان بن أبى حفصة يعجبه مذهبُه فى المديح جدًّا (يعنى مذهب كثير) ، يقول : كان يستقصى المديح » ، ثم يقول فى الخبر رقم : ٧٣٤ أيضاً : « قال ابن سلاّم : فقلت لابن أبى حفصة : من جودة مديحه هذا جعل دونه ثمانين ألفاً .. » ، إلى آخر الخبر . ليس هذا النوع من النقد بحسنٍ ولا صحيح ، ولا هو نصيحةٌ سليمة .

● ثم جاء المأخذ رقم (١٢) وقال فيه : « اشترط المحقق للرواية التى ينقلها إلى الطبقات أن تكون واردةً عن طريق الفضل بن الحباب ، والشرط واردٌ ، ولكننا رأينا فى الموشح [ص : ١٧١] رواية لم يذكر فيها الفضل بن الحباب ، طابقت رواية الأغانى [١٦ : ١١١] التى وردت عن أبى خليفة (الفضل بن الحباب) . وقد نقل المحقق إلى الطبقات [س : ٤٦٧].

رواية الأغانى (وأشار إلى رواية الموشح) ، ومعنى الظاهرة ، أنه قد يكون بين ما لم يرو عن طريق أبى خليفة ، ما هو فى حقيقته من صلب طبقات الشعراء » .

وهذا الذى ظنه من أنى نقلت الخبر رقم : ٦٨٥ [ص : ٤٦٧] فى الطبعة الأولى ، عن كتاب الأغانى غير صحيح البتة ، لأنه موجود فى طبعة يوسف هل ص : ١٢٥ ، وطبعة عجان الحديد : ١٨٦ عن نسخة دار الكتب ، وهو فى مخطوطة المدينة « م » أيضاً ، ومذكور فى الطبعة الثانية فى الطبقات برقم : ٧٤٢ [ص : ٥٥١] ، فلا معنى لهذا المأخذ ، ولا معنى لعدّه اتفاق الروايات من طرق مختلفة « ظاهرة » تحتاج إلى مثل هذا التعقيب على شىء لم أفعله أيضاً .

● ثم يتصل بهذا المأخذ رقم (١٣) حيث يقول : « فقد وردت فى الموشح [ص : ١٣٨] رواية عن « ... محمد بن موسى البربرى عن محمد ابن سلام ... » طابقت رواية الطبقات [ص : ٣١٥] . وينظر الموشح [ص : ١٢٥] ، ويقابل بالطبقات [ص : ١٥١] » . قلت أنا : صوابُ هذا الرقم الأخير : « الطبقات [ص : ١٥٢ - ١٥٤] » ، وهذا خطأ مردّه إلى العجلة والانفعال . والقسم الأول من هذا المأخذ الذى يتضمن النصيحة أيضاً ، والمشار فيه إلى رواية الموشح [ص : ١٣٨] « ... محمد بن موسى البربرى ، عن ابن سلام . . . » والطبقات [ص : ٣١٥ الطبعة الأولى] يحتاج إلى بعض الإطالة . فالدكتور على لجأ إلى ذكر رواية البربرى عن ابن سلام فى الموشح [ص : ١٣٨] ، وهى بلا شكّ ولا ريبة ، لا تطابق رواية الطبقات البتة ، لأن روايته عن ابن سلام هى : « قال : سألت بشاراً الأعمى فقلت : يا أبا معاذ

أيّ الثلاثة أشعر ، جريرٌ أو الفرزدق أو الأخطل ؟ ـ وكان عالماً بصيراً ـ فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولـكن ربيعة تعصّبت له وأفرطت عليه » .

وهذا نص الخبر المذكور فى الطبقات [الأولى ص : ٣١٥ رقم : ٤٥٢ / والثانية ص : ٣٧٤ رقم : ٥٠٢] .

« أنا أبو خليفة ، أنا ابن سلام ، قال : « سألت بشارًا العقيليّ عن الثلاثة ، فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولـكن ربيعة تعصبت له وأفرطت فيه . فقلت : فجريرٌ والفرزدق ؟ قال : كان جريرٌ يحسن ضروباً من الشعر لا يحسنها الفرزدق . وفضّل جريرًا عليه » .

فألفاظ الخبرين مختلفةٌ بعض الاختلاف ، والمرزبانى نفسه قد روى الخبر بلفظه كما هو فى الطبقات فى كتاب الموشح نفسه [ص : ١١٥] ، كما أشرت إليه فى تعليقى على الخبرين فى الطبعتين جميعاً ، وبنفس الإسناد الذى اعتمدت أخْذَه من الموشح : « إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام » ، ورواه ابن سلام نفسه ببعض الاختلاف فى موضع آخر من كتابه ، فى « ذكر الأخطل » ، وهو فى الطبعة الأولى [ص : ٣٩١ برقم : ٥٨٥] ، وفى الثانية [ص : ٤٥٦ برقم : ٦٢٩] ، وقد نقلته عن الأغانى [٨ : ١٠] ، ورواه ابن عساكر فى تاريخه عن الطبقات ، كما أشرت إلى ذلك فى الطبعة الثانية ، ولأسباب ذكرتها هناك فى الطبعتين جميعاً . ففى هذه الفقرة من المآخذ إيهامٌ غير حسنٍ ، بل إن هذا وحده يؤيد صحة التزامى بإسناد المرزبانى ، عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام .

أما الموضع الثانى من المأخذ (١٣) الذى يطالب فيه الدكتور على جواد

بمقارنة ما فى الموشح [١٢٥] بما يقابله فى الطبقات [ص : ١٠١] ، [والصواب هنا أيضاً : ص : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤] ، وهو خطأ مردّه أيضاً إلى العجلة والانفعال ، وهو يقابل فى الطبعة الثانية من الطبقات [ص: ١٨٢ ، برقم : ٢٣٨] وقد علقت عليه [ص: ١٨٢، تعليق رقم : ٦] فقلت : أخلَّت به « م » (أى نسخة المدينة المخطوطة) ، والخبر مختصر فى الموشح : ١٢٥ ، وفيه : « النخار » بالخاء المعجمة » ، وهو موجودٌ فى « المخطوطة » ، أى نسختى التى التى انتقلت إلى مكتبة «تشستربتى» الورقة (٢٧) . فهذا أيضاً مأخذ غير حسنٍ ، لما فيه من الإيهام ، لأن خبر الموشح [ص: ١٢٥] لا يزيد على سبعة أسطر ، وخبر الطبقات ثمانية عشر سطراً . شىء غريب !

* * *

ثم ختم الدكتور على جواد مآخذه علىَّ فى شأن كتاب الموشح بثلاثة مآخذ ، قدم لها بأنه قد وردت فى الموشح روايات لم أنقلها إلى طبقات الشعراء ، وكان من حقها تبعاً لمنهجى أن تنقل ، لأنها برواية أبى خليفة الفضل بن الحباب ، ولأنها تقابل نقصاً أو خرماً فى نسختى ، ولأنها من طبيعة الموضوع المتحدَّث عنه [المورد المجلد الثامن ، العدد الثالث ، ص : ٤١] .

● قال فى المأخذ رقم (١٤) : « فمن ذلك ما جاء على (ص ٤٩) من الموشح : « . . . وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : لم يكن للأعشى بيت نادر على أفواه الناس ، مع كثرة شعره ، كأبيات أصحابه » . وهذا الخبر موجود فى مخطوطة المدينة ، وفى مخطوطتى المنتقلة إلى مكتبة « تشستربتى » ، وهو موجود فى الطبعة الأولى [ص: ٥٤ ، ضمن الخبر رقم : ٦٤] وموجود بالطبعة الثانية [ص: ٦٥ برقم : ٨٤]

وليس فيه قول المرزبانى « مع كثرة شعره » . ونعل ذلك المرزبانى لأنّه فصله عن الخبر الذى قبله ، والذى فيه : « وقال أصحاب الأعشى : هو أكثرهم عَرُوضاً وأذهبهم فى فنون الشعر ، وأكثرهم مدحاً وهجاء ونخراً ووصْفاً ، كُلّ ذلك عنده » ، فمن أجل ذلك أدرج المرزبانى فى الخبر من كلامه هو قوله : « مع كثرة شعره » . ولا أدرى ماذا أقول فى هذا المأخذ ! !

● ثم جاء بعد هذا ، المأخذ رقم (١٥) يقول فيه : « ومن ذلك ماجاء على [ص :٧٦ - ٦٧] من الموشح : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنى أبو الغراف قال ، قال النابغة الجعدىّ : إنّى وأوس بن مغراء ، لنبتدرُ بيتاً ما قلناه بعد ، لو قاله أحدنا لقد غُلِّب على صاحبه . قال ابن سلام : وكانا يتهاجيان ، ولم يكن أوس إلى النابغة فى قريحة الشعر ، وكان النابغة فوقه ، فقال أوس بن مغراء :

فلستُ بعَافٍ عن شَتِيمة عامرٍ ، ولاحَابِسى عمّا أقولُ وَعيدُها

تَرى اللُّؤْمَ ماعاشوا جديداً عليهم، وأبقىَ ثيابِ اللابسينَ جَديدُها

لعَمْرُكَ ما تَبْلَى سَرابيلُ عامرٍ من اللُّؤمِ ، مادامتْ عليها جُلُودُها

فقال النابغة : هذا البيت الذى كنا نبتدر ، وغلب الناس أوساً على النابغة » انتهى .

٭ ٭ ٭

وصدق الدكتور على جواد ، فإن الطبعة الأولى من الطبقات خلت من هذا الخبر . ولم أنقُلْه من الموشح لأسبابٍ ، منها أنى وجدت أبا الفرج فى الأغانى ، رواه مختصراً جدًّا ، مع اختلاف فى اللفظ ، وإسناده مركَّب قال :

« أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الُحبَاب مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره مما ذكره منها ، عن محمد بن سلام الجمحى ، عن أبى الغراف = وأخبرنا به أحمد بن عبد العزيز ، وحبيب بن نصر قالا ، حدثنا عمر بن شبه ، [عن محمد بن سلام] ، عن أبى الغراف . . . » ، وذكر الخبر مختلفاً ، وليس فيه إلا البيت الأخير من الأبيات الثلاثة [الأغانى ٥ : ١٢ ، فى أخبار النابغة الجعدى] . وحيَّرنى هذا الخبر يومئذٍ ، فلم أدر أأخبار النابغة أحقُّ به ، أم أخبار أوس بن مغراء ، فعلّقته ولم أنقله إلى أخبار النابغة فى الطبقات . فلما وقفت على « كتاب الغرة » الذى ذكرته فى [ص : ٩٨ ، تعليق : ٣ من الطبعة الثانية] ، ورأيته نقل نصوصًا مهمة عن ابن سلام تطابق كل المطابقة ما فى كتاب الطبقات ، وكان فى الغرة هذا الخبر فى ترجمة النابغة الجعدى ، نقلته عندئذ فى الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ١٢٥ ، ١٢٦] ، برقم : ١٤٦] وقلت فى آخره : [الموشح : ٦٦ ، ٦٧ / الأغانى ٥ : ١٢ مختصراً ، وحماسة ابن الشجرى مختصراً ، والغرة مخطوطة : ١٩٣ ، وانظر ما سيأتى فى آخر الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، وفى ترجمة أوس بن مغراء ، بعد الخبر رقم : ٧٧٦] ، وزدته هنا لأن هذا موضع خرمٍ فى مخطوطتى ، والاعتماد فيه على مخطوطة المدينة « م » ، وهى مختصرة من كتاب الطبقات ، كما ذكرت ذلك فى مقدمة المطبوعة الثانية من الكتاب . فلم يبال الدكتور بالمطبوعة الثانية ، ولم يراجعها .

● أما المأخذ (١٦) ، فهو المأخذ الوحيد الذى لاغبار عليه ، يقول : « ومنه ماجاء فى الموشح [ص : ١٠٦] : « . . . وحدثنى إبراهيم بن شهاب عن محمد بن سلام قال الفرزدق لامرأته النوّار : أنا أشعر أم ابن المراغة ؟

فقالت : غلبك على حُلْوِه وشَرِكاك فى مُرّه » ، وكان أحبّ إلىّ لوزدتُه فى خبر النوار [ص : ٢٣٢ ، ١٣٥ ، الأخبار من رقم : ٤٣٥ - ٤٣٧] ، وكان هذا مكانُه إن شاء الله . ومع ذلك فهو الخبر الوحيد الذى سقط منى فى نقلى عن الموشح .

* * *

ثم ختم الدكتور على جواد الطاهر مآخذهُ هذه بقوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقُل إلى الكتاب الذى نحققه مادةً (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمىّ القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى ... » ، وأشار إلى أن (علمية التحقيق) تقتضى فصل هذه المادة ، وحفظها فى ملحق يذيل به الكتاب [المورد ٨ ، العدد ٣ ص : ٤١] ، والذى يستلفت النظر ، هو وضعه لفظ (غزيرة) بين قوسين ، ولوضعها بين قوسين دلالة لا تخفى .

فهل يأذن لى الدكتور على جواد ، فى هذا الموضع ، أن أجمع بينه وبين الدكتور منير سلطان صاحب كتاب « ابن سلاّم وطبقات الشعراء » ؟ وأنا لاأحبُّ أن أفعل ذلك ، لولا أنى رأيته هو نفسه ذكر كتاب الدكتور منير سلطان ، وقال إنّه قد قرأهُ ثم قال : « وكان طبيعياً جدًّا أن نلتقى وإياه فى عدد من النقاط بحكم المنهج العلمى ووحدة المصادر » [المورد ص : ٢٦] . وكلمة (غزيرة) مبهمة الدلالة عند الدكتور على جواد ، ولكن الدكتور سلطان أحسنَ كُلَّ الإحسان ، فقد تتبّع كلَّ مازدته على مابقى عندنا من نص الطبقات لابن سلام ، وذكرها جميعاً بأرقام صفحاتها فى الطبعة الأولى أيضاً ، وذكر أنّها (٣٧) فقرة كاملة ، ثم زاد أيضاً فذكر ما زدته فى خلالِ نص الكتاب بين الأقواس من كلمات فى (٤٠) موضعاً ، كما ذكر .

وعدد الكلمات التى زيدت ، كما ذكرها وكما راجعتها على الطبعة الأولى هو (١٥٠) كلمة . ثم ذكر أيضاً زيادات الشعر ، فكانت (٣٧) بيتاً ، و (٦) أسطر [ابن سلام وطبقات الشعرا : ١٦٨ ، ١٦٩] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذه الزيادات سبب تضخُّم الكتاب » . وسأحاول أن أتبيّن هنا معنى (مادة غزيرة) ، ومعنى (زيادات سببت تضخّم الكتاب) .

وينبغى أن أشكر الدكتور منير سلطان شكراً جزيلاً على هذا الإحصاء الذى تقدمتُ ذكره ، لأنى بمراجعته على ما أحصيته أنا ، تبين لى أنى حين ذكرت المواضع التى أدخلت فيها روايات أبى الفرج ، سهوت عن أربعة مواضع ، هى فى الطبعة الثانية من الطبقات [رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥] ، وكذلك ينبغى أن يصحح ما كتبته فى المقدمة فى مواضعه [ص: ٤٥ ، ٤٦] .

ويكون ما زدته على أصل الطبقات فى نسخة المدينة « م » هو تسعة وعشرين خبراً ، وما زدته على المخطوطة هو عشرة أخبار ، وجملتها تسعة وثلاثون خبراً ، ومنها سبعة مواضع لم يذكرها الدكتور سلطان ، وستة مواضع فى إحصائه الذى اعتمد فيه على الطبعة الأولى ، ينبغى إسقاطها ، لأنى حذفت منها واحداً فى الطبعة الثانية ، وخمسة مواضع وُجدت فى المخطوطة ، وكنت نقلتها عن الأغانى .

ثم أحصيت بعد ذلك عدد أسطر أصل كتاب الطبقات فى الطبعة الثانية (دون الشرح) ، فكان عدد أسطر الأصل للمطبوع هو : (٥٩١١) سطراً = وأحصيت عدد أسطر جميع الزيادات التى أدخلتُها على الكتاب فبلغت (٢٨٧) سطراً ، فإذا أخرجنا هذه الزيادة صار الباقى (٥٦٢٤) سطراً ،

جميعها من الأصلين : مخطوطة المدينة « م » ، ومخطوطتى المنتقلة إلى مكتبة نشستر بتى . ولو قسمنا هذا العدد على (١٨) ، وهو عدد أسطر الصحيفة بنفس الحرف المطبوع ، كان عدد صفحات أصول الطبقات هو (٣١٢٫٥) صفحة ، أى نحو عشرين ملزمة . ثم لو قسمنا الزيادة ، وهى (٢٨٧) سطراً على (١٨) سطراً فى الصفحة ، كان عدد الصفحات التى زدتها (١٦) صفحة ، أى ملزمة واحدة .

فهل يليق مثلاً أن يقال فى كتاب عدد أوراقه (٣٢٠) صفحة (أى ٢٠ ملزمة) ، وزيدت عليه (١٦) صفحة (أى ملزمة واحدة) : إن هذه الزيادة (مادةٌ غزيرة) ، أو يقال : « إن هذه الزيادات سبب فى تضخّم الكتاب » ! ! مبالغة ، أليس كذلك ؟ والمبالغة فى المدح سيئة ، وهى فى الذم سيئة ، وهى فى طلب الإيهام سيئةٌ ، أحبُّ أن نبرأ من المبالغة فى الحبّ والبغض ، وفى الثناء والقدح ، وفى المجاملة والازورار ، فإنّها تضرُّ ، وهى فوق ذلك متْعبةٌ للطرفين جميعاً ، كما ترَى فى هذا الحساب والإحصاء .

ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن ألوم الأستاذين الفاضلين ، الدكتور على جواد ، والدكتور منير ساطان ، فأنا وحدى المسىء الذى جلبَ على نفسه الإساءة . لأنى حين عرضت فى مقدمة كتاب الطبقات لأمر « الزيادة » التى زدتُها على أصل الكتاب المخطوط والمنشور ، لم أضمِّن ما كتبتُ بياناً واضحاً مقنعاً ، أكشف فيه عن حقيقة دراستى للكتب التى اعتمدتُ على الزيادة منها ، وكان ينبغى أن أفعل ، وأن أفصِّل القول فى هذه الزيادات ، وفى مقدارها ، وقد حاولتُ أن أستدرك بعض هذا الخلل فى الطبعة الثانية ، فأثبت فى آخر الكتاب بياناً بأرقام الفقرات التى أخلّت بها نسخة المدينة

(المخطوطة) ، وما أخلّت به فى ثنايا الفقرات ، وظننتُ أن ذلك كافٍ ، وقد تبينت الآن أنه لايغنى شيئاً ، فانما هى أرقامٌ لاغير ، تحتاجُ إلى تفسير . فصار واجباً علىّ أن أتولّى تفسير ماقصّرتُ فى بيانه .

وسأجعلُ مرجعى فى هذا التفسير إلى الطبعة الثانية وحدها ، تجنُّباً للاطالة بذكر الأولى والثانية معاً ، ولأنى قلت فى مقدمة الثانية [ص : ٧٠] ، بعد أن ذكرت ماوقع فيها من الأخطاء : « ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلُّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بى فى زللٍ لا أرضاهُ له . وأضرعُ إلى كلّ من نقل من هذه الطبعة شيئاً فى كتاب ، سواء نسبه إلىّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفى عن نفسه وعمله العيب الذى احتملتُ أنا وحدى وزرَهُ » ، وقولى هذا بمعزلٍ عن أمر « الزيادات » التى زدتُها ، وعن عملى فى إخراج كتاب الطبقات ، بل أردتُ به ماوقعت فيه من خطأ فى قراءة بعض نصِّ المخطوطة ، وبعضَ تفسيرى وشرحى لهذا النص ، لاغير . أما الدكتور على جواد ، فقد حمل كلامى هذا على وجه آخر يتعلّقُ بالزيادات التى زدتها ، وبما عابه علىّ هو وغيرُه من أفاضل الكتاب ، وقد أثبتَ نصَّ كلامى هذا فى آخر مقالته فى مجلة المورد [ص : ٤٥] مقدِّماً له ومعقِّباً عليه ، بعَجَلَة وانفعالٍ ، حتى خرجًا به عمّا عهدتُه فى رسالته إلىّ من الرقّة واللطف ، إلى باب آخرلا أشكُّ أنّه فى طباعه بعيد عنه كلّ البعد ، لأنّ من شيمته « الحياء » ، كما دلّت عليه الأسطر الأخيرة فى مقاله !

* * *

لكتاب « طبقات فحول الشعراء » أصلان مخطوطان، الأول: مخطوطة المدينة، التى رمزت لها بحرف « م »، والثانى: مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة « تشستر بتى »، ورمزت إليها بلفظ « المخطوطة »، وعلى هاتين المخطوطتين اعتمدت فى الطبعة الثانية من الطبقات.

وقد ذكرت فى مقدمة الطبعة الثانية [ص: ١٢ - ١٤] أن الأصل الباقى من نسخة « م »، وهى غير مرقمة الصفحات، عدد أوراقه (٧١) ورقة، وفيها خرمان، رجَّحتُ أن عدد أوراقهما المفقود نحوُ تسع ورقات. أما « المخطوطة »، فهى مرقَّمة الصفحات، من (١ - ١١٢) غير ورقة العنوان، وعدد الأوراق المفقودة منها (٤٥) ورقة، والباقى عندنا منها (٦٥) ورقة، وقد فصلت مواضع الخرم فى المقدمة [ص: ١٢]. وكان تفصيل القول فى المقارنة بين المخطوطتين أمراً لا بُدَّ منه، ولكنى حين عقدتُ فى المقدمة فصلاً عنوانُه: « بابة المقارنة بين المخطوطتين »، أوجزتُ القول فيه اعتمادًا على ثقتى بفطنة أهل العلم وقدرتهم على التوفيق والتفصيل. وقد تبيّن لىَ الآن أنه فصلٌ ناقصٌ مختلٌّ، لأنه يحمّلهم مؤونةً هم فى غنًى عنها، ولم أحذر أن يفضى بهم إسقاط هذه المؤونة، إلى بابٍ من الشكّ فى أصل عملى كُلّه. وقد كانَ، وبغفلتى عن الحذر كان.

وأول شىء ينبغى أن نعرفه أن نسخة المدينة « م » تكادُ تكون تامةً لأنه لم يفقد منها سوى تسع ورقات أو أقل، من (٨٣) ورقة، فالناقصُ هو تُسْعها [١/٩] فقط، و « المخطوطة » الأخرى فاحشة النقص، لأن المفقود منها هو (٤٥) ورقة من (١١٢) ورقة، فالناقص منها هو خمساها [٢/٥]، أو أَشَفُّ قليلاً. وقد جمعتُ المخطوطتين كاملتين فى الطبعة الثانية، فكان

عدد أخبار الكتاب كله كما رقمتها هو (٩٥٣) خبرًا ، بما فيها الزيادة التى زدتُها ، وعددُ ترقيمها هو (٦٣) خبراً ، بما فيها أحد عشر بيتاً من الشعر . والذى ينبغى أن تقع عليه المقارنة بين النسختين هو : (٨٩٠) خبراً ، وهو مجموع ما فى « م » و « المخطوطة » من الأخبار ، ينبغى أن أسقط منهما أيضاً الخبران برقم : (٤٧) ، (٤٨) لأنى زدتهما من الموشح ، فالباقى هو (٨٨٨) خبراً ، وليس فى نسخة « م » ، خبرٌ واحد ، ليس فى الذى يقابلها من « المخطوطة » .

وقد أثبت فى آخر الطبعة الثانية بياناً بأرقام الأخبار التى أخلَّت بها نسخة « م » ، فكان عددها (١٧٣) خبراً ، وكلها موجود فى « المخطوطة » . ثم أثبت أيضاً أرقامَ ما أخلَّت به « م » فى ثنايا الأخبار ، فبلغت ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً ، عدد أسطرها (١٨٠) سطراً ، فلو قسمناها على (١٨) وهو عدد أسطر صفحة من كتاب الطبقات ، لبلغت عشر (١٠) ورقات . فلو فرضنا أن الصفحة من الكتاب ، تتسع لثلاثة أخبار ، لكان تقديرها ثلاثين (٣٠) خبراً ، ويكون عددُ ما أخلّت به « م » من الأخبار مئتى خبر وثلاثة أخبار (٢٠٣) ، من مجموع أخبار عددها (٨٨٨) خبراً ، أى نحو من رُبْع ($\frac{1}{4}$) الأصل الجامع بين « م » و « المخطوطة »

وإذا كان الباقى عندنا من « المخطوطة » ، هو (٦٥) ورقة ، والمفقود منها هو (٤٥) ، فمن المعقول على هذا القياس أن تكون « م » ، قد أخلَّت أيضاً بنحو ربع ($\frac{1}{4}$) الأخبار الموجودة فى هذا القسم المفقود من « المخطوطة » وبهذا يتبيَّنُ مقدار الاختلاف الظاهر بين نسخة المدينة « م »

التى تـكاد تـكون تامة ، وبين « المخطوطة » الفاحشة النقص ، ويتبينُ أيضاً أن « م » نسخةٌ مختصرةٌ من كتاب الطبقات . ويتبيّن أيضاً أنها تـكاد تـكون نصف كتاب الطبقات ، رُبْعٌ [¼] دلت عليه مقارنة الموجود بالموجود ، وربع [¼] دلّ عليه التقدير المتوقّعُ فى المفقود . ومعنى ذلك أن « المخطوطة » لو كانت قد وصلتنا تامة ، لـكانت ضعف نسخة « م » تامة أيضاً . وإذنْ ، فالنسخة التى طبعها يوسف هل ، ونسخة عجان الحديد المطابقة لها ، هى نصف كتاب طبقات ابن سلام ، بلا ريب .

* * *

● وههنا أمورٌ لابُدّ من بيانها ، قبل أن أُفضى إلى تفسير عملى الذى عملته فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وذلك أن « المخطوطة » الفاحشة النقص ، نسخة عتيقة مسندةٌ ، وقد رجحت فى المقدمة أن تاريخ كتابتها كان بيقين قبل سنة ٣٣٦ من الهجرة ، ويوشك أن يكون كان قبل سنة ٣١٠ ﻫ أو قبل ذلك بقليل [المقدمة ص : ٣١] . ومعنى ذلك أنّها كتبت بعدَ قليلٍ جدًّا من وفاة أبى خليفة الجمحى ، راوى الـكتاب عن خاله محمد بن سلام ، وقد توفى أبو خليفة سنة ٣٠٥ ﻫ من الهجرة . وخطُّ « المخطوطة » نفسه يؤيد ذلك . فهى إذن ، من أقدم ما عندنا اليوم من مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجرىّ .

أما نسخة المدينة « م » ، فخطها أشبه بالخط المغربىّ ، وهو خط عتيق أيضاً ، وقد رجحتُ أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ من الهجرة على وجه القطع ، وممـكن أن تـكون كتبت قبل سنة ٣٦٧ ﻫ ، قبل وفاة أبى طاهر الذهلى القاضى ، راوى الـكتاب عن أبى خليفة الجمحى [المقدمة ص : ٣١ ، ٣٢] .

ومعنى ذلك أنهما نسختان عتيقتان متقاربتان فى الزمن : إحداهما ، وهى « المخطوطة » فاحشة النقص ، إذ فقد من أوراقها (٤٥) ورقة ، ولكن الباقى منها دلّ دلالة قاطعةً على أنّ أصلها كاملاً لو وقع فى أيدينا ، يحمل عدداً من الأخبار يكاد يبلغُ ضعف عدد الأخبار الموجودة فى نسخة « م » التى لم يفقد منها سوى تسع (٩) ورقات أو أقلّ ، هذا بابٌ من النظر لا بُدّ منه .

● وباب آخر لا بُدّ منه ، هو أنّ « المخطوطة » نسخة « شيخ » محا البللُ الذى أصابها اسمه المكتوب بين الأسطر ، وهو « شيخ » لأبى نعيم الحافظ (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ) ، سمعها منه قراءةً عليه فى سنة ٣٧١ هـ [المقدمة ص : ٢٨] ، وهذا « الشيخ » روى كتاب الطبقات عن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن أسِيد (... - ٣٣٦ هـ) ، عن القاضى أبى خليفة الجمحى ، عن ابن سلام . ثم قرأ هذا « الشيخ » نفسه ، نسخته هذه نفسها أيضاً ، على الحافظ أبى القاسم الطبرانىّ ، (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، بقراءته على أبى خليفة . فهى إذن نسخةٌ آتيةٌ من طريقين ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « ابن أسيد » فى أحد الطريقين ، و « أبى القاسم الطبرانى » ، فى الطريق الآخر ، وكلاهما روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة

أما نسخة المدينة « م » فهى من رواية « أبى محمد » ، عن أبى طاهر الذهلى القاضى (... - ٣٦٧ هـ) ، بروايته عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام. وقد استظهرت فى المقدمة [ص : ٣١] أن « أبا محمد » ، هو عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ) ، ولم أجد ما يعيننى على القطع

بأنها نسخة « أبى محمد » ، فإن تك نسختيه ، فليس بينها وبين أبى خليفة سوى أبى طاهر الذهلى ، الراويها عن أبى خليفة . وإن تك نسخة تلميذٍ لأبى محمد ، فبينها وبين أبى خليفة رجلان ، هما : « أبو محمد » ثم « أبو طاهر الذهلى » ، راويها عنه ، وكلاهما قريبٌ من قريب ! وهذا بابٌ ثانٍ من النظر لا بُدَّ منه .

● وبابٌ ثالثٌ لا بُدَّ منه أيضاً ، يعلمه كلُّ من له خبرةٌ بالكتب المخطوطة ، لا فى العربية وحدها ، بل فى جميع لغاتِ الأعاجم التى أورثت أهلها كتباً مخطوطة ، مع خلوِّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة « الإسنادِ » الذى تميَّزت به العربية وحدها قروناً متطاولة . أمرٌ مألوف كلَّ الإلف ، أن يوجد من كتابٍ واحدٍ ، لمؤلف واحد ، نسخٌ يكثر عددها أو يقلّ ، يَتردَّد جميعها بين التمام والنقص ، وبين الاختصار الهيِّن والاختصار المبين ، ويكون ذلك من فعل من أدَّى إلينا الكتاب عن مؤلّفه . بل إن المؤلف نفسه قد يترك بين يدى تلامذته نسخاً من كتابه ، بعضُها أتمُّ من بعضٍ ، بما أدخل هو نفسه على كتابه ، على تطاول السنين ، من زيادة أو حذف أو تبديل أو تغيير . أمرٌ مألوفٌ كلَّ الإلف ، وإن غفل عنه من غفل ، وإن أغفله أيضاً متعمداً من أغفله . فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعبٍ ولا مستبعد فى الكتب التى بُنِيت على البحث والنظر ، فهو مألوفٌ سهلٌ قريبٌ غير مستنكر فى الكتب التى بنِيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار . مألوفٌ من فعل رواة الكتب وناقليها إلينا ، ومألوف أيضاً أن يفعلَه المؤلفون أنفُسهم ، إذا بدا لَهُم أن يزيدوا فى الكتاب أو يحذفوا منه أو يبَدّلوا أو يغيِّروا . وهذا شىء كنتُ فى غِنًى عنهُ ، لولا الخوفُ والحَذَر ، والتجربةُ أيضاً !

● ومن أحكم النظر فى هذه الأبواب الثلاثة ، لم يستنكر أن يجد من

كتاب معقودٍ بناؤه على رواية الأخبار والآثار والأشعار ، وهو كتاب الطبقات لابن سلام الجمحى ، نسختين إحدهما على علاّتها دالة على أنّ أصلها قريبٌ من التمام ، والأخرى على علاّتها أيضاً بينة الاختصار ، مع تدانى النسختين دنوًّا مقارباً فى تاريخ كتابة كلٍّ منهما ، وأيضاً مع تدانى روايتهما دنوًّا شديداً من أبى خليفة الراوى كتابَ الطبقات عن خاله محمد بن سلام .

ليس بمستنكر أن تأتى « المخطوطة » من طريقين ليس بين أحدهما وبين أبى خليفة سوى « ابن أسيد » وحده ، والآخر ليس بينه وبين أبى خليفة سوى « أبى القاسم الطبرانى » ثم تأتى أختها ولِدَتُها نسخة « م » ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « أبى طاهر الذهلى القاضى » وحده = أو « أبى محمد » ثم « أبى طاهر الذهلى » ، ثم يكون بينهما من الاختلاف ما بينته آنفاً . وبقليل من النظر يستطيع المرء أنْ يحكمُ حكماً صادقاً أنّ هذا الاختصار المبين فى نسخة « م » ، ليس هو من عمل أبى خليفة الراوى كتاب الطبقات عن خاله ، ولا هو من ابن سلام صاحب الكتاب ، بل هو من عمل « أبى محمد » ، أو من عمل « أبى طاهر الذهلىّ » الذى روى الكتاب عن أبى خليفة .

● ولمّا وقعت هاتان النسختان العتيقتان فى أيدينا ، وإحداهما كانت أصلاً تاماً ولكن ضاع منه (٤٥) ورقة ، والأخرى مختصرةٌ لم يضع منها سوى أقل من تسع (٩) ورقات ، لم يكن معيباً فى العقل أو فى النظر أو فى (المنهج العلمى) أن نجمع بينهما فى كتاب واحدٍ ، لكى تسدّ « المختصرة » تلك الفجوةَ الفاحشة التى أحدثها ضياع (٤٥) ورقة من الأصل « التام » . والكتاب الجامع بينهما متداخلتين ، هو بيقين جزء كبير جداً من أصل كتاب الطبقات الذى رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . هل فى هذا شك ؟

● فإذا قدّر الله ، ووقعت فى أيدينا نسخةٌ ثالثة من كتاب الطبقات ، وكانت تامّةَ الأوراق أو ناقصتها ، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقصٍ فى أخبارها وأشعارها ، أو بزيادةٍ فى الأخبار والأشعار ، فالجمع بين ثلاثتهنّ جميعاً متداخلاتٍ فى كتابٍ واحدٍ لايستنكر ، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثتهن ، هو بيقين أيضاً جزءًا أكبرَ من أصل كتاب الطبقات الذى رواهُ أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . وهكذا دواليك فى رابعة وخامسةٍ وسادسةٍ أو ماشئت . فهذه قضية لايأنف منها العقل ولا النظر ، ولا (المنهج العلمىّ) أيضاً . هل فى هذا شك ؟

● ولكن إذا لم تقع فى أيدينا نسخةٌ ثالثة أو رابعة ، ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أن فلاناً من العلماء كانت عندَهُ نسخةٌ من كتاب الطبقات رواها عن أبى خليفة (بأىّ طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب) ، أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبى خليفة ، ثم لم تصلنا هذه النسخة ، ولكنه نقل عنها نقلاً صحيحاً متفرّقاً فى كتاب آخر من كتبه ، فإن مجموع ما نقله فى كتابه ، هو بلا شكّ عندئذ ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصةٍ أوراقُها ، أو ضائعة أوراقُها ، أو مختصرةٍ أخبارُها وأشعارُها وكذلك لايستنكف عقل ولا نظر ولا (منهج علمىّ) أيضاً ، أن تجمع بين نقوله التى نقلها عن نسخته كانت ، وبين هاتين النسختين العتيقين فى كتاب واحدٍ ، وأن الكتاب عندئذٍ ، هو بيقينٍ جزءٌ صالحٌ جدًّا من أصل كتاب الطبقات الذى رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام ، هل فى هذا شكّ ؟

● ومثل هذا فى الصحة وفى اليقين ماينقلُه عالمٌ متأخر الميلاد ، بينه وبين أبى خليفة دهورٌ طوالٌ ، ولكنّه ذكر فى بعض كُتبه خبراً أو أخباراً ،

ثم نصَّ نصًّا على أن هذا الذى نقلهُ من صلب كتاب الطبقات لابن سلام الجمحىّ ، فهل يزوِّرُ عقلٌ أو نظر أو (منهج علمىٌّ) أيضاً ، من ضمٍّ ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب « الطبقات » الذى أحدث فيه فَقْدُ بعض الأوراق فجوةً فاحشة ، والذى ضامَه اختصار المختصِر ضيماً شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كل هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد ، فقد أجابت عنه بدائه العقول فى كلٍّ زمانٍ ، وفى كل لغةٍ ولسانٍ ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

● وقد أطلتُ وأعدتُ وكرّرتُ فى الأمور التى لم أرَ بُدًّا من تقديمها بين يدى التفسير الذى أريد أن أوضّح به عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء» لابن سلام . ولستُ أقول هذا معتذراً عما ارتكبت من الإطناب ، بل لأنّ التجربة الطويلة علمتنى أن الإيجاز المقتصد ، والاختصار المفهم ، واللامحةَ الدالّة ، لم يعد شيء منها مغنياً ، وصارت عواقبها مخوفة ، ومغبّتها غير مضمونة ، حتى عند من يُظَنُّ أنهم أهلُها، من الصَّفوة المتميّزة بالأناة والصبر وحُسن الإدراك ، وهم المنتسبون إلى العلم وأهله . فلذلك صرت اليوم لا أثق بشىء ، لأنّها ثقةٌ على غَرَرٍ .



والآن ، كيف كانَ عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . منذ قديمٍ جدًّا ، منذُ أوّل الصِّبا ، منذ قرأت كتاب الطبقات فى طبعة مجان الحديد ، ثم فى نسخة يوسف هل ، كان ظاهراً عندى كثرة ما رواهُ أبو الفرج الأصفهانى فى كتاب الأغانى ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام . ولكن حين وقعت فى يدى الورقة الحائلة اللون ، فى سنة ١٣٤٣ هـ (سنة ١٩٢٥ م) ،

وسألنى أمين الخانجى رحمه الله : « أتعرف هذه » ؟ وعرفتُ أنها ورقة من كتاب الطبقات ، وبادرت إلى ثلاثة صناديق أو أكثر فيها ورق « دشت » متفرق مبعثر ، وأخذتُ أجمعُ سائر أخواتها المبعثرة فى ركامٍ من الأوراق ، وفرغتُ من جمعها وترتيبها ، ثم نقلتُ نصف مافى هذه الأوراق على نسختى من طبعة مجان الحديد ، ثم أراد الله أن تفارقنى هذه النسخة التى جمعتُها ، قبل أن أتمَّ نقلها ، لكى تستقرّ أخيراً فى مكتبة « تشستر بتى » = من يومئذ فكرت فى جمع مافى كتاب الأغانى من أسانيد أبى الفرج عن أبى خليفة الجمحى ، الراوى كتب خاله محمد بن سلام . وقد فعلت ، وبلغت صور أسانيده إلى أبى خليفة عن ابن سلام ، خمساً وخمسين صورة أو أكثر ، مختلفة الألفاظ (وقد قصصت القصة فى مقدمة الطبعة الأولى ومقدمة الطبعة الثانية من الطبقات) . وقد تبين لى بالمراجعة ، أن جمهورَ مارواه أبو الفرج فى أغانيه عن أبى خليفة ، عن ابن سلامٍ ، فى تراجم الشعراء الذين ذكرهم محمد بن سلام فى كتاب الطبقات موجودٌ أكثره بِنَصِّه فيما بقى من أوراق هذه «المخطوطة» الجديدة من طبقات ابن سلام ، وموجودٌ أيضاً فى طبعتى الطبقات المنقولتين نقلاً مطابقاً لما فى نسختى دار الكتب المخطوطتين ، المنقولتين عن نسخة المدينة المنوّرة ، قبل أن نظفر بأصلها مصوّرًا من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله .

وبالمدارسة ، كما ذكرت فى المقدمة [ص : ٣٨ - ٤٤] ، اخترتُ من هذه الأسانيد التى ذكرتها آنفاً ثلاثة عشر إسنادًا ، ذكرتُ لفظها ومكانها فى الأغانى ، ومرجع هذه الثلاثة عشر إلى ثلاث صُورٍ فى الحقيقة ، وهذه هى ، بعبارة أبى الفرج فى أغانيه :

١ — « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » : فيما أخبرنا به أبو خليفة ». ونصٌّ على ذكر « الطبقات » ، وهو إسناد واحدٌ ، هذه صورته .

٢ — « (أخبرنا) أو (أخبرنى) أو (كتب إلىّ) أبوخليفة فى كتابه إلىّ ، أو (إلينا) = أو أخبرنا القاضى أبوخليفة إجازةً ، أو (ممَّا أجاز لنا روايته عنه) من حديثه وأخباره ، مما ذكر عن ابن سلام » . وهذه الصورة واقعة فى عشرة صور من الأسانيد ، فيها ذكر « الإجازة » و « الكتابة » .

٣ — (أخبرنى) الفضل بن الحباب أبو خليفة ، حدثنا ، أو قال « محمد ابن سلام » . وهما صورتان واقعتان فى صورتين من أسانيد أبى الفرج .

فالصورة الأولى ، قاطعةٌ على نقل أبى الفرج من كتاب « الطبقات » ، والصورة الثالثة وحدها لاتقطع بشىء ، فجائزعندئذ أن يكون مانقله من كتاب الطبقات أو من غيره ، أو مما سمعه من أبى خليفة سماعاً أو قراءةً عليه . أما الصورة الثانية التى تفرقت فى عشرة أسانيد مختلفة الألفاظ ، فهى التى تحتاج الآن إلى بيانٍ . والذى يحوجنى إلى هذا البيان ما قاله الدكتور على جواد فى مقاله (المورد ص : ٣٠) ، فبعد أن ذكر ملخّص هذه الصور الثلاثة التى ذكرتها آنفاً ، منقولةً عن كتاب « الأغانى » بعد استعراضه ، ويقول معلقاً : « استعرضه الأستاذ محمود شاكر قبلنا ، وأفدنا منه كثيرا » !! ذكر الدكتور على نتيجة استعراضه فقال :

« وهذه العبارات وأمثالها ، تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهانى لاينقلُ من

كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقّى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولووقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونصّ على نقله منه (كما هو شأنُه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقُلُ عن كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرنى . . . الخ » .

ثم يعلق على هذه الفقرة برقم (٦٥) قائلاً : « ولو حَصَل أبو الفرج على نسخةٍ كاملةٍ من كتاب الطبقات ، لما ترك لنا منه نصًّا يتّصل بالشعراء الذين تحدّث عنهم ، لأن ذلك يدخُل فى صميم منهج كتابه » ، ثم يمضى فى حديثه الأول ، مقتبساً من كلامى فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣٠ ، ٣١] .

« وفى هذا ما يمكنُ أن يفسّر لنا أن أبا الفرج (لم يذكر ابن سلامٍ ولا طبقاته فى كثير ممن ترجم لهم ، ولهم ذكر فى الطبقات) » . ثم يعلّق عليه برقم (٦٦) : « ينظر للمقابلة والمقارنة شاكر ٣٠ ـ ٣١ [وقد حذفها ط ٢ ص : ٤١ ـ ٤٢] وهذا تعليق غريبٌ جدًّا ، لأنى لم أحذف شيئاً مما قال ، ولكنى غيّرتُ العبارة ، فى الصفحات التى أشار إليها [ص : ٤١ ـ ٤٣] ، والمعنى باقٍ على حاله . كيف فاته هذا ؟ لا أدرى ، ومع ذلك فالجواب غيرُ مُهِمّ .

بل المهمّ هو كلامه عن أسانيد أبى الفرج التى لخّصها هو ، ولخّصتها أنا هنا ، وذكرتها مفصّلة فى المقدمة ، والتى فيها ذكر « الكتابة » و « الإجازة » ، وأنها عبارات تدلّ على أن أبا الفرج لا ينقُلُ من كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً أو (مشافهة) ، وأنه لووقف على كتاب الطبقات ، لما كان هناك داعٍ لأن يقول : « أخبرنى . . . » ، أو كما قال الدكتور .

* * *

فى كتب أئمة علم مصطلح الحديث ، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمونه « بابُ الإجازة » ، فإذا كان أبوالفرج قد أوجدنا هذه اللفظة فى أسانيده إلى مُسْنِدِ عصره أبى خليفة الجمحى ، وإذا كان أبوالفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سُنّـة أهل الحديث فى إسناد الأخبارالمروية توثيقاً لها ، أو براءةً من عُهْدة روايتها ، فلابُدَّ إذنْ من معرفة معنى « الإجازة » فى كلامهم واصطلاحهم . وبالطبع ، أنا لن أطيل فى هذا ، لأنى لا أعتقد أن الدكتور على جواد الطاهر يجهل ما أقولُ ، ولكنى أخشَى أن تكونَ ثورة انفعاله ، قد أغفلَتْهُ عما أعتقد أنه به عالم ، فيما أتوهّم ، وإن ضَعُفَ هذا التوهُّم . وعلى كلّ حالٍ ، فباب « الإجازة » معروف فى كتب القوم من لدن الخطيب البغدادى ، (... ـ ٤٦٣ هـ) فى كتابه « الكفاية » ، إلى ابن الصلاح (... ـ ٦٤٣ هـ) فى مقدمته ، إلى الحافظ ابن كثير (.... ـ ٧٧٤ هـ) فى كتابه « الباعث الحثيث » ، إلى الحافظ العراقى (.... ـ ٨٠٦ هـ) فى شرح ألفتيه وشرح مقدمة ابن الصلاح ، إلى الحافظ السيوطى ، (.... ـ ٩١١هـ) فى ألفتيه ، إلى الأميرالصنعانى (... ـ ١١٨٢ هـ) فى كتابه «تنقيح الأفكار» ، وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا « باب الإجازة » وأركانها ، وأحكامها ، وأنواعها وأقسامها ، وتصحيح العمل بها ، وكيفية العبارة عن كل ضربٍ من ضروبها .

فمن ضروب « الإجازة » ، كما قال الخطيب ، « المكاتبة » : « وهو أن يكتب الراوى بخطّه جزءًا من سماعه ، أو يكتب معه إلى الطالب : « قد أجزت لك روايته بعد أن صححته بأصلى ، أو بعد أن صححه لى من أثق به » .

وكيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة ، أحَبُّه أن يقول : « كتب إلىَّ

فلانٌ ، حدثنا فلانٌ » ، وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرّى فى الرواية ، وكان جماعةٌ من السلف يفعلونه ، كما قال الخطيب ، وأن « المكاتبة » مراسلةٌ ، وذكر أنه قد ذهب غير واحدٍ من علماء المحدثين إلى أن قول «حدثنا» فى الرواية عن «المكاتبة» جائز (ومثله فى اللفظ أخبرنا وأخبرنى ، كما هو ظاهر) ، وممن أجاز ذلك شعبة بن الحجاج (وهو إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة ١٦٠ هـ) ، ومنصور بن المعتمر ، (وهو أثبت أهل الكوفة فى الحديث وأتقنهم ، توفى سنة ١٣٢ هـ) ، وأيوب السختيانى ، (وهو حجة أهل البصرة فى الحديث ، وسيد الفقهاء بها ، توفى سنة ١٣١هـ) . قال شعبة : « كتب إلىَّ منصور بحديثٍ ، فلقيتُه فقلتُ : أحدِّث به عنك ؟ قال : أوَ ليس إن كتبتُ به إليك فقد حدَّثتك ؟ » ، وكذلك قال شعبة ، عن أيوبَ وغيره قال : « إذا كتب إليك العالم فقد حدثك » .

وقد صحّح الخطيب ذلك بقوله :

« . . لأن الغرضَ من القول باللسان ، فيما تقع العبارة فيه باللفظ ، إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب . فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كانت من أسباب العبارة : إما بكتاب ، وإمّا بإشارة ، وإمّا بغير ذلك مما يقومُ مقامه ، فان ذلك كُلّه سواء » .

ويعنى الخطيب أن الراوى إذا كان قد كاتب عالمًا ، فكتب إليه كتابًا يعلم صحة وروده عنه ، فمباحٌ له أن يقول فى كلٍّ مارواه عن كتابه : « حدثنى فلان » و « أخبرنى فلان » . و « نبأنا » و « أنبأنا » .

وقد ذكروا أيضًا أن قول الراوى « كتب إلىَّ » أو « فى كتابه إلىَّ » ،

وأمثال ذلك ، يستعمل للدلالة على أنه مراسلة ، وأنه قد كتب له من بلدٍ إلى بلد . ثم ذكروا وجوهاً كثيرة ، من شاء أن يطلبُها حيث ينبغى أن تطلب ، أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمة فى كُتبها ، وفى روايتها عن الأئمة وعن الكتب . وإنما نقلت هذا باختصار ، لكى يعيد الدكتور على جواد نظره فى قوله : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنقل عنه ، ونصَّ على نقله عنه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقُلُ عن كُتُبهم ، ولما كان داع لأن يقول : أخبرنى . . الخ » ، وذلك أنه فى كلِّ ما قال فيه « كتب إلىَّ » أو « فى كتابه إلىَّ بإجازته لى » ، فالطريق المستقيمُ أن يقول فيه « أخبرنى » ، فهذا هو « الداعى » الذى لامناصَ منه .

وأما قول الدكتور على : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنصَّ على نقله ، كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين » ، فهذا بابٌ آخر غير « باب الإجازة » وضروبها ، وهوملحق بالباب ، ويقال له « باب الوِجادة » (بكسر الواو) ، وهو مقصودٌ به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ، ولا مكاتبة ، فإن الشرط فيه أن يقول الناقل : « قرأت بخط فلان » أو « فى كتاب فلان » وينصُّ على ذلك . وهكذا فعل أبو الفرج فى المواضع التى أشار إليها الدكتورعلىجواد ، وجعلها حُجَّة فى « باب الإجازة »، مع أنَّ بينهمابوناً بعيداً لا أدرى كيف سَها عنه ، وإن كنت فى الحقيقة أدرى، وأتَيَقَّنُ أيضاً . فكلُّ ماقال فيه أبوالفرج :« نسختُ من كتاب هرون بن على بن يحيى » . و « نسختُ من كتاب أبى عبد الله اليزيدى ولم أقرأه عليه » و « وجدت فى كتاب علىّ بن محمد بن نصر » ، و « نسختُ من

كتاب الحرمى بن أبى العلاء » ، فهذا بابٌ آخر لا يقال فيه « أخبرنى ... » .

* * *

وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ « الإجازة » و« الكتابة » و « الوِجَادة » ، يتبيَّن أن كل ما قال فيه أبو الفرج : « أخبرنى أبو خليفة فيما كتب به إلىّ ، بإجازته لى » وما أشبه ذلك فى الأسانيد العشرة التى ذكرتُها فى المقدّمة ، دالَّة على أن أبا خليفة قد كتب به من البصرة ، إلى أبى الفرج الأصبهانىّ ببغداد ، وأنه أجازه برواية ما كتب به إليه ، فكان فرضاً على أبى الفرج أن يقول فى كُلِّ ذلك « أخبرنى » ، وأن هذا اللفظ لا يدلُّ عندئذ على مشافهة أو لقاءٍ بين الرجلين ، كما توهَّم الدكتور على جواد فى مقاله ، والدكتور منير سلطان فى كتابه عن « ابن سلام » ص : ١٥١ ، ١٥٧ .

● وعلى ذلك فقول أبى الفرج فى الإسناد الأوّل الذى ذكرته آنفاً : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، فجمع بين « أخبرنا » وبين ذكر « كتاب الطبقات » ، دالٌّ دلالةً قاطعةً على أن أبا خليفة ، قد كتب إلى أبى الفرج نسخةً من « كتاب الطبقات » ، وأجازه بروايتها عنه . ويؤيّد ذلك أيضاً تأييداً قاطعاً ، ما ذكره أبو الفرج فى ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغانى ، عند ذكر الشاعر الذى ترجم له : « جعله محمد بن سلام فى الطبقة الثالثة (أو الرابعة ، أو السادسة) من فحول الشعراء ، فى الجاهلية (أو فى الإسلام) » (كما بيَّنت نصوص ذلك فى المقدمة (ص : ٤٧ – ٥٠) ، ويذكر ذلك بغير لفظ « أخبرنا أبو خليفة » ، فهذا دليلٌ على أنه ينقُل من نصِّ كتاب الطبقات بلا ريبٍ ، وأنه كتابٌ حاضر عتيد بين يديه . وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى إطالة التأمل .

● وكذلك أستطيع أن أقول ، على وجه القطع ، إنّ الذى رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر التى استخرجتُها من كتاب الأغانى ، هى من نسخته التى أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات ، والتى أجازه بروايتها عنه ، عن محمد بن سلام صاحب الكتاب ، وأنه كان ملتزمًا فيما رواهُ بسنَّة العلماء فى الرواية ، حيث يقول : « أخبرنى أبو خليفة ، أو أنبأنى » ، وأنّ الذى رواه من ذلك فى كتابه لم تكن أخباراً (متفرقة) ، كما قال الدكتور على جواد ، بل هى أخبار من كتاب « الطبقات » ، فرّقها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء ، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلام فى كتابه .

● أما مسألة « المشافهة » واللقاء بين الرجلين ، كما ذكر الدكتور على جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا لا أطيل فى نفيه بالأدلّة ، بل أكتفى بأن أقول : إنّ من ينعم النّظر فى تاريخ الرجلين ، أبى خليفة وأبى الفرج ، يقع على القطع بأنّ الرجلين لم يلتقيا البتّة ، إذا توقّى أن يجعلَ دليلَه على ذلك قول أبى الفرج « أخبرنى أبو خليفة » ، لأنه لايقولها إلاّ اتباعًا للسُّنّة فى تحمل الأخبار والآثار والأشعار عن طريق إجازة « المكاتبة » .

= وإذا علم أيضًا أنّ الخطيب البغدادىّ قد روى فى تاريخه عن أبى محمد الحسن بن الحسين النوبختى أنه قال : « كان أبوالفرج أكذب الناس ، كان يدخُلُ سوق الورّاقين وهى عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشترى شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » ، يعنى أنه كان يدّعى أنه مما رواه عن أصحابها فيقول فى روايتها « أخبرنى » و « حدثنى » .

= وأنّ أبا الحسن البتيّ قد ردّ على أبى محمد ذلك فقال : « لم يكن أحدٌ أوثق من أبى الفرج الأصفهانىّ » ، ويعنى أنه كان ملتزماً بآداب الرواية وتحمل الأخبار ، فيقول : « أخبرنى » و « حدثنى » فى المشافهة ، ويقولها أيضاً فى إجازة المكاتبة ، ويقول فى الوِجَادة : « نسخت من كتاب فلان » و « قرأت فى كتاب فلانٍ » . وهذا كافٍ مغنٍ عن زيادة فى التطويل بما هو معروفٌ لمن عرف كتب القوم .

● ومن أجل هذا كان واجباً علىّ أن أعقد فصلاً فى مقدمه الطبعة الثانية من الطبقات ، أسمِّيه : « بابَةُ نسخة أبى الفرج الأصفهانى من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه فى كتابه الأغانى » (ص : ٤٠ وما بعدها) ، لأن أبا الفرج قد أوقفنا نصًّا حين ذكر فى الإسناد الأوّل كتاب الطبقات ، وأن أبا خليفة أخبره به ، على مابينتُ آنفاً . وأوقفنا عليه نصًّا بدلالة أسانيده العشرة التى اتَّبع فيها سُنَّة العلماء فى الرواية عن الكتب التى تلقَّوْها عن الشيوخ من العلماء كتاباً مكتوباً ، بالمراسلة ، فيقولون « أخبرنى فلان بكتابه إلىّ ، وبإجازته إلىّ » ، إلى آخر ماهو مفصَّل فى أسانيد أبى الفرج ، وبالتساهُل الذى يقع من بعض الرواة حين يقولُ : « أخبرنى » ، دون أن يذكر إجازة المكاتبة ، تدليسًا أحياناً ، أو ثقة بأنّ قارىء كتابه قد أغناهُ ما ذكره من المكاتبة والإجازة فى مواضع ، عن إعادة ذكر المكاتبة والإجازة ، أحياناً أُخرَى .

● وكذلك صار يقيناً أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من كتاب الطبقات أجازه أبو خليفة بروايتها عنه ، وأنّ هذه النسخة أشدُّ دنوًّا من

أبى خليفة ، من المخطوطتين : « مخطوطتى » و « م » مخطوطة المدينة ، لأنّ بينهما وبين أبى خليفة : « ابن أسيد » فى الأولى ، و « أبا طاهر الذهلىّ » القاضى فى الثانية . وأيضًا ، لايستنكَرُ أن تكون نسخة أبى الفرج أتمّ من « المخطوطة » ، وهى بلا شك أتم من نسخة « م » المختصرة . وبيقين أيضًا لم تصل إلينا بعدُ نسخة أبى الفرج ، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار التى رَوَاها عن أبى خليفة عن ابن سلام فى كتاب الطبقات ، وأثبتها فى خلال كتابه « الأغانى » مسندةً إلى الأَصْلِ الذى رواها عنه ، وهو كتاب الطبقات ، الذى تلقاه مكاتبةً بإجازة أبى خليفة . ولما كان ذلك ، فهذه الأخبار المتفرقة فى كتاب الأغانى ، تعدُّ مجتمعة ، أوراقًا مبعثرة من نسخة أبى الفرج التى لم تصل إلينا ، فما كان من الأخبار فى هذه الأوراق مطابقاً لما فى النسختين المخطوطتين عندنا ، فهو منها بالمطابقة ، وما كان منها غير موجود فى المخطوطة المختصرة « م » فهو من الطبقات أيضاً ، وما كان منها زائدًا على « المخطوطة » وعلى « م » معاً ، فهو زيادةٌ فى نسخة أبى الفرج ، أخلّ بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهلىّ جميعاً . ولم ؟ لأنها أشدُّ التحاماً بأبى خليفة راوى الطبقات ، لأنه هو الذى كتب بها إلى أبى الفرج ، ولأنه هو نفسه الذى أجاز أبا الفرج بروايتها عنه .

● وكذلك كان منهجى فى الزيادات التى زدتُها فى الطبعة الأُولى ، وكنت معتمداً على نسخة المدينة « م » فى طبعة يوسف هل وعجان الحديد ، ثم على النصف الأول من «مخطوطتى» التى آلت إلى مكتبة تشستر بتى ، قبل أن أفرُغَ من نقل نصفها الثانى . فإنِّى حين استيقنتُ أن أبا الفرج ، كانت

بين يديه نسخةٌ من كتاب الطبقات ، كتب بها إليه أبو خليفة الجمحى ، وأجازه بروايتها عنه ، راجعتُ كُلَّ مارواه أبوالفرج فى أغانيه عن أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وتبيَّن لى بالمراجعة الدقيقة أن جمهرة ما رواهُ أبو الفرج بإسنادٍ من هذه الأسانيد الثلاثة عشر ، موجودٌ ثابتٌ فى نسخة المدينة « م » المختصرة وفى « مخطوطتى » التامة . وأما ما بَقِىَ بعد ذلك ، فأكثره موجودٌ فى نسخة « م » وحدَها ، وذلكَ فى النصف الثانى من الكتاب ، لأنَّ « المخطوطة » كانت قد خرجت من يَدِى قبل أن أنقل نَصَّها ، ولم أشكَّ لحظةً أنّه موجودٌ فى النصف الثانى من « مخطوطتى » التى خرجت من يَدِى، ولذلك ، فقد زِدتُها فى أماكنها التى استظهرتُ أنها أحقُّ بها .

● وإذن ، فأنا حين فعلتُ ذلك ، فعلتُه وأنا على ثقةٍ وعلى بيّنةٍ ، وعلى يقين من أنَّ مارواهُ أبو الفرج فى أغانيه هو فى حقيقته أوْراق من نسخة ثالثة من الطبقات ، هى نسخة أبى الفرج ، التى كتب بها إليه أبو خليفة ، وأجازه بروايتها عنه . وسواء فى العقل والنَّظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطِّه من كتاب الطبقات ، فتآكلتْ ومحاها البِلَى والتلف ، إلا عددًا قليلاً من أسطر الكتاب الذى كتبه بيده = أو أن يكون أبو الفرج قد كتبَ هذا القليل نفسه من الأسْطُر بخطّ يده مفرَّقًا فى كتابٍ آخر هو الأغانى . ولا ينكر استواءَ الأمرين إلاّ من لاعلم لهُ ، كالمستشرقين وأشباههم من المساكين . هم لاينكرون هذا ، إلا للذى غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ فى كتبنا ، وغيابُ الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصوّر ، وسُوء التصوُّر مجابةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر .

لقد أطلتُ وكرّرتُ . أطلتُ ، لأنى رأيت الإيجازَ اليومَ سيءَ المغبَّة ، وكرّرتُ ، لأنى وجدتُ تركَ التكرار قد جلبَ علىَّ وعلى كتاب « طبقات فحول الشعراء » شرًّا كبيرًا ، وأذًى بالغًا . وأنا لا أقول هذا هنا معتذرًا ، لأنى سوف أرتكب الإطالة والتكرار مرّةً أُخرى ، لأنّ الفسادَ الذى لحقَ مباحث الأدَب اليوم ، يوجِبُ علىَّ أن أدُلَّ على هذا الفسادِ ، شفقةً على الناشئة من طلبة هذا العلم ، ليأخذوه بحقه ، أو يَدَعوهُ وينفُضُوا أيديَهم منه ، حتى يأتىَ من يستطيع أن يأخذه بحقِّه . ولكن هل هذا ممكنٌ فى زماننا هذا الذى استشرت فى الإعلانِ عن نفسها عجائبه ؟

* * *

وأنا قد وصفت عملى فى كتاب الطبقات فى مقدِّمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ، وعدت فغيّرتُ هذه الصفة فى مقدمة الطبعة الثانية ، (سنة ١٩٧٤) ، فكنتُ أظُنُّ ، وأكذبُ الحديث الظنُّ ، أن الذى قلتُه فى مقدمة الطبعة الثانية ، كافٍ فى الدلالة وفى الوضوح ، وأنه يُلغِى ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى . ولكن ما حدثَ تركنى حائراً متعجِّباً ، فالأستاذ الفاضل الدكتور على جواد الطاهر يقول واصفاً عملى فى الكتاب ما نصه (المورد ، ص ٣٩) :

« وصل إلينا كتابُ محمد بن سلاّمٍ ناقصًا ، فماذا يفعل محقّقٌ فى هذه الحالة ؟ أن ينظُر فى كتب الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن « طبقات الشعراء » ، أو عن محمد بن سلام . وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكامة ، وسدَّ خرمها بتلك . ولكنه لم يقف عند هذا ، وإنما زاد إلى أن قال : « [. . استبحتُ لنفسى أن أنقُلَ أخبارَ أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى محمد بن سلام ، فى مواضعها التى ظننتُ أنها

أحقُّ بها . . . . وكذلك فعلتُ بالأخبار التى رواها المرزبانى فى الموشّح ، عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة عن ابن سلام ، فإنى رأيتُ ما نقله المرزبانىُّ مطابقًا لما فى النسخة المطبوعة أو النسخة المخطوطة ، فى أكثر رواياته ، وهى كثيرة . وهناك أخبار نقلتُها عن أبى القاسم الزجاجىّ فى أماليه فى موضعين أو ثلاثة ، شبيهة بأن تكون من كتاب ابن سلام . ولم أفعل ذلك ولم أستبحهُ ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ...] » .

والموضعانِ اللذان فيهما النقط هكذا « . . . . » ، هو ما حذفه الأستاذ من كلامى الذى قلته فى مقدمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ص : ٣١ ، ٣٢ . وهذا الفعل ، أعنى الحذف ، غير مفهوم ، لأن المحذوف فى الموضعين بضع كلمات لا تزيدُ مقالته طولًا إذا أثبتها . وهو فى فعله هذا بين أمرين : إمّا أنه لم يستطع أن يفهم هذه الفقرة كما كتبتها مطبوعة فى المقدمة ، فاستهانَ بما فى هذا المحذوف فحذفه ، وهذا صعبٌ جدًّا ، لأنه عندى أجلُّ من ذلك = وإما أنه تعمّد هذا الحذف ، لأن بقاء المحذوف ، يُفْسد عليه قصده فى صفة عملى فى الطبقات على الوجه الذى يراهُ هو ، ويفسد عليه قصده أيضًا فى شىءٍ آخر ، هو أنه أراد بما كتب أن يدلّنى على « المنهج العلمى » ، وأن يسدّد خطاى فى ممارسة « علم التحقيق » . وأنا شاكرٌ له ما قصد وما أراد على كُلِّ حالٍ ، ولكنى أحبُّ لقارىء كلامه هذا أن يقرأه كما كتبتُه أنا بتمامه .

وسياق لفظى فى الموضع الأوّل الذى حذفه هو : « ولما كانت المطبوعة الأولى ناقصةً أو مختصرةً كما قلنا ، استبحتُ لنفسى . . . » . وسياقه فى الموضع الثانى الذى حذفه هو : « فعلتُ ذلك فى المواضع التى ضاع من مخطوطتنا ما يقابلها ، وكذلك فعلت بالأخبار . . . » . وهذا المحذوف يدلُّ على حقيقة

عملى فى الطبقات ، لأنه يحدِّد العَمل تحديدًا واضحًا ، فى مواضع بعينها من الكتاب ، وهذا التحديد يجعلُ ما قالَهُ فى صفة عملى فى الكتاب ، على الوجه الذى يراهُ هو ، كلامًا غير متسق ولا متناسب ، فلذلك حذفَ ماحذفَ . ومع ذلك ، فالكلام بعد الحذف أيضاً غير متسق ولا متناسب . وإذا كان « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » يقضيان بأن « ينظر المحقِّق فى كتب الأدب ، لعلّ فيها روايات نقلت عن طبقات الشعراء أو عن محمد بن سلام » كما قال ، فهذا كلامٌ لا تحديد فيه ، ولم أفعله لأنه فاسدٌ كُلَّ الفسادِ ، ولكن الأستاذ على جواد أراد أن يصفَ عملى بهذه الصفة فقال : « وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسدّ خرمها بتلك » . ولكنى لم أفعل ذلك ، خلافاً للمنهج العلمى ولعلم التحقيق ، كما يراهُ هو . وأنا لم أتحدّثْ عن « كتب الأدب» أو عن « كلمة هنا ، وكلمة هناك» ، وإنما كان حديثى كُلُّه عن « أخبارٍ » برُمَّتها ، مرويّة عن « أبى خليفة ، عن محمد بن سلام » ، فى كتب بعينها ، تُسْند هذه الأخبار بإسنادٍ معيَّنٍ وصفته فى المقدِّمة بصفات ظاهرة . فهذا الذى وصفه منهجٌ فاسدٌ ، لأنه غير واضح ولا محدّدٍ ، وكلامى الذى جاء به مبتورًا بعد ذلك ، فيه تحديدٌ واضحٌ لكتب بعينها ، وأخبارٍ بعينها . ونَعَم ، أنا لم أثبت أرقام هذه الأخبار التى زدتها ، فى مقدمة الطبعة الأولى ، ولكنى اعتذرت عن ذلك فى نفس المقدمة ، فقلت بعد هذا الكلام الذى نقله الأستاذ فى مقالته :

« ولم أفعل ذلك ولم أستبجه ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ، ولولا أن الأمر قد يطول ، لذكرتها واحدةً واحدة ، حتى يطمئن القلبُ إلى ما ذهبت إليه من فعل ذلك . وأرجو أن يتاحَ لى فى

الطبعة الثانية من الطبقات ، أن أفيض فى ذكر هذه الأدلة » . ثم أثبت بعدَ ذلك ، قدر ما كان عندى من الأم العتيقة (أى المخطوطة) وما يقابله من المطبوعة الأولى ، ثم قلت : « وقد كنت أحبُّ أن أثبت أيضاً فى هذا المكان ، كلّ ما نقلته من رواية أبى الفرج فى أغانيه ، والمرزبانى فى الموشّح ، إلا أنى أراهُ يطول . . . . » ، إلى آخر كلامى فى مقدمة المطبوعة الأولى [ص : ٣١ ـ ٣٣] ولا أدرى لماذا أغفل الدكتور على جواد هذا الذى قلته ؟ وجواب السؤال غير مفيدٍ ؟ لأن التعمُّد ظاهرٌ واضحٌ على كُلِّ حالٍ .

وإذا علمتَ أنّ الطبعة الثانية قد جاءت بعد أن حصلتُ على مخطوطة المدينة « م » ، وعلى مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة تشستربتى ، صار هذا التعمُّد واضحاً كُلّ الوضوح . وذلك لأنّى فى الطبعة الأولى ، لم أعتمد إلاّ على النصف الأول الذى نقلته منها ، فلمّا جاءتنى كاملة صار للنصف الثانى منها أثرٌ ظاهر فى الطبعة الثانية . فالأخبار التى كنت زِدتُها على نسخة المدينة « م » (أى على طبعة يوسف هل) فى هذا النصف الثانى من كتاب الطبقات ، والتى كان أكثرها من أخبار أبى الفرج فى الأغانى ، بالأسانيد التى ميزتُها من سائر أسانيده إلى أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وجدتها كُلّها ثابتة فى المخطوطة ، بل كان بعضُها فى نفس سياق ابن سلام ، وفى نفس موضعها من كتاب الطبقات . وقد وضعتها فى هذه الأماكن استظهاراً ، فوافق استظهارى ما هو ثابتٌ فى مخطوطتى . فمن أجل ذلك غيّرت كلّ الذى قلتُه فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣١ ـ ٣٣] ، والذى نقل الدكتور على جواد بعضه آنفاً ،

مجترئاً على الحذف من نص كلامى . وكتبت مكانه فى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٤٣ ـ ٤٦] ، ما يوضّح عملى فى الكتاب توضيحاً مقارباً .

* * *

وقد أثبتُّ فى هذا الموضع من مقدمة الطبعة الثانية ، كُلَّ المواضع التى أدخلتُ فيها رواية أبى الفرج ، عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام ، من بقايا نسخته من كتاب الطبقات ، وهى التى نقل عنها فى كتابه « الأغانى » ما نقل . وقد ذكرت هذه الأخبار بأرقامها فى الطبعة الثانية ، وإن كنت قد سهوت فأسقطت من هذا البيان أربعة أخبارٍ هى : « رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ » ، وأقول (بعد هذا التصحيح) إن الذى زدته هو : « تسعة وعشرون موضعاً ، فيها خمسة وثلاثون خبراً ، منها خبران مذكوران فى « م » ، ولكنى أثبت نصَّ الأغانى ، وخبران فى مخطوطتى زدت فيها من الأغانى أسطرًا ، وعشرة أخبارٍ زيادة على المخطوطة ، لأنى أرجّح أن نسخة أبى الفرج كانت أتمّ منها . فيبقى بعد ذلك خمسة وعشرون خبرًا كلُّها زيادة على « م » ، وهى مختصرة ، كما أثبت ذلك فى « بابة مقارنة المخطوطتين » (انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، وصحّح العدد كما أثبته هنا) .

ثم ذكرت ما زدته عن المرزبانى فى الموشح ، وهى ثلاثةُ أخبارٍ بأرقامها وهى زيادة على نسخة المدينة « م » ، وما زدته من شرح نهج البلاغة ، لأن ابن أبى الحديد نصَّ على أنه فى كتاب «طبقات الشعراء» ، وهو أيضاً زيادة على « م » وقلت بعد ذلك (وبعد التصحيح السالف) :

« وإذن ، فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » هو

تسعة وعشرون خبراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، فهى جميعاً تسعة وثلاثون خبراً ، [انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، ٤٦ ، وصحح العدد كما أثبته هنا] .

وهذا الذى قلتُه آنفاً ، هو بعْض ما تضمَّنْته مقدمتى فى الطابعة الثانية ، بَعْد أن حذفتُ ما نقله الدكتور على جواد من مقدمة الطبعة الأولى . ولما كانت الطبعةُ الأولى والطبعة الثانية ، بين يدى الدكتور (سنة ١٩٨٠) ، وهو يعيد نشر نقده لكتاب الطبقات ، والذى كتبه سنة ١٩٦٤ ، فمن العجيب كُلَّ العجيب أن يقتصر على النقل من مقدمة الطبعة الأولى ، دون أن يفكِّر فى مراجعة مقدِّمة الطبعة الثانية ، فينظُرَ ويقارنَ بين الكلامين . وبالبديهة أجدهُ قد أغفَل هذا متعمِّداً كلَّ التعمُّد ، وأظنُّ أنَّ تعمُّده هذا راجعٌ إلى أنه يريد أن ينتهى إلى نتيجةٍ ، هى التى جاءت فى ص ٤٢ من المورد ، وهى قوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقُل إلى الكتاب الذى نحققه مادة (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقّق لفظاً ومعنًى » . و (غزيرة) الموضوعة بين قوسين ، من عمل الدكتور على جواد لا من عملى ، وفعل ذلك ، لأنَّها مقصودة لذاتها ، وليعتنى بها القارىء عناية فائقة ! أما أنا ، فلست أعتنى بمثل هذه الكلمة الموضوعة بين قوسين ، لأنها مبالغة يرادُ بها التأثير على قارىء كلامه ، وليست لها حقيقة ، لا لفْظاً ولا معنًى = ولأنها قد جاءت فى سياقٍ فاسد ، وهو الزعم الذى ينسبهُ إلىَّ : أنِّى نقلتُ إلى كتاب الطبقات مادة (غزيرة) ، « لا أملكُ الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنًى » .

والدكتور على جواد معذورٌ على كُلّ حالٍ ، لأنه بنى كلامه هذا على أنّ كل ماقاله أبو الفرج فى الأغانى ، مصدّراً بعبارات فيها (سأنقل هنا نص كلامه من المورد ص : ٣٠) :

« أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام = أو أخبرنى أبو خليفة حدثنى محمد بن سلام = أو أخبرنى الفضل بن الحباب الجمحىّ فى كتابه إلى بإجازته لى يذكر عن محمد بن سلام = أو أخبرنى أبو خليفة فيما كتب به إلىّ عن محمد بن سلام = أو ذكر محمد بن سلام فى كتاب الطبقات ، فيما أخبرنا به أبو خليفة قال ... وهذه العبارات وأمثالها تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهانى لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء مباشرةً ، وإنما كان يتلقّى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونص على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرنى . . . الخ » ، ثم يقول فى التعليق رقم : ٦٥ ، فى آخر هذه الفقرة : « ولو حَصَل أبو الفرج على نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك منه نصاً يتصل بالشعراء الذين يتحدث عنهم ، لأن ذلك يدخُل فى صميم منهج كتابه » (مابين الأقواس من عمل الدكتور على) .

وقد فرغتُ آنفاً من هذه القضية ، وأن قول أبى الفرج فى كُلِّ « هذه العبارات » ، هو نقلٌ من كتاب الطبقات على وجه اليقين ، وذكرت ما قاله أئمة العلم فى « الإجازة » و « المكاتبة » و « المناولة » و « الوجادة » ،

وكيف يقولون فى « المكاتبة » : « أخبرنى فيما كتب به إلىّ » وسائر ما ذكره الدكتور ، وأن هذه المكاتبة تكون فى الكُتُب المؤلفة ، مرسلة من بلدٍ إلى بلدٍ ، لا غير . وتجاوُزُ الدكتور على جواد ، عمّا قاله الأئمة فى ذلك ، هو الذى أدّاه إلى هذا الذى كتبه عن غير بينةٍ ولا معرفةٍ بأصول التحديث ، أو تحمُّل الأخبار والآثار والكتب . ومردُّ هذا ، بالطبع ، إلى أصول « المنهج العلمى » ، وإلى قواعد « علم التحقيق » ، وهما البابان الكبيران اللذان تقلّدهما الدكتور على جواد ، وأراد متفضِّلاً أن يوقفنى على أسرارهما ، لأقتفى آثاره فيهما ، ولكنى فى الحقيقة عاجزٌ عن الدخول فى أغوارهما ، رَهْبَةً وخوفاً أن لا أقومَ بحقّهما على الوجه الذى يتيح لى أن أبلغ رضاه ، ومَنْ حَذِر سَلِم من الآفات ، ويالها من آفاتٍ !

* * *

وسأشرع الآن فى بيان « الزيادات » التى زدتُها على كتاب الطبقات ، عن الأغانى ، وعن المرزبانى وغيرهما ، وقبل كلّ شىء أقول : إنى سوف أجمع هنا بين الدكتور على جواد الطاهر ، والدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » ، لأن الدكتور على هو نفسه الذى يقول : « قرأ كاتب البحث ، أكثر ما قرأ ، من كتاب الدكتور سلطان ، الأمورَ المتعلقة بالكتاب مخطوطاً ومطبوعاً ، وكان طبيعيًّا جدًّا أن يلتقى وإيّاه فى عدد من النقاط بحكم (المنهج العلمى) ووحدة المصادر » ، [المورد ص : ٢٦ ، تعليق رقم : ١] . فمن ذلك أنهما اتفقا على أنى زدت فى كتاب الطبقات (مادة

غزيرة) ، كما قال الدكتور على ، أو أن « هذه الزيادات ، سبب تضخُّم الكتاب » ، كما قال الدكتور سلطان .

وسأبدأ الآن فى ذكر الأخبار التى زدتُها ، معتمداً على الطبعة الثانية من الكتاب ، مبيِّنا أرقامها وعدد أسطر الزيادة فى كُلِّ موضع ، وسأفصل ما بين الزيادة التى زدتُها على نسخة المدينة « م » ، التى ثبت على وجه القطع أنها مختصر كتاب الطبقات كما بينت فى آنفاً ، وفى مقدمة الطبعة الثانية أيضاً ، وبين ما زدته على « مخطوطتى » التى آلت إلى مكتبة تشستربتى ، والتى تبلغ ضعف نسخة المدينة « م » بالدليل القاطع أيضاً . مع العلم بأن كُلَّ ما فى كتاب الأغانى لأبى الفرج ، هو ممّا نقله عن كتاب الطبقات ، من نسخته التى أجازه بها كتابةً أبو خليفة الجمحىّ ، بروايته عن خاله محمد بن سلام .

● الزيادات على نسخة المدينة « م » ، من الأغانى

١ — الخبر : ١٣٦ ، عن الأغانى ٢ : ١٥٨ ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنى الفضل بن الحباب الجمحى أبو خليفة ، فى كتابه إلىّ ، بإجازته لى ، يذكر عن محمد بن سلام » ، وهذا إسنادٌ قاطع بأنه من نسخة أبى الفرج من كتاب « طبقات الشعراء » ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢ — الخبر : ١٥٤ ، عن الأغانى ٦ : ٢٦٥ ، (وهو فى العمدة أيضاً ١ : ٧١ ، والمزهر للسيوطى ٢ : ٤٨٣) . وإسناده هو : « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وموضعه فى كتاب الأغانى بعد الخبرين : ١٥٢ ، ١٥٣ ، الموجودين فى نصِّ كتاب الطبقات بهذين الرقين ، برواية

أبى الفرج عن أبى خليفة عن محمد بن سلام . وأسطر الزيادة (٦) أسطر .

٣ — الأخبار : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، عن الأغانى [١٩ : ١٧ (ساسى) ٢١ : ٢١١ - ٢١٣ [هيئة الكتاب] ، وهى بغير إسنادٍ فى هذا الموضع ، لأنها تابعةٌ للإسنادِ الذى قبله (رقم : ٤٤٦) ، وجميع الأخبار المسندة قبله إلى ابن سلام ، موجودة فى كتاب الطبقات . وأسطر الزيادة (٢٣) سطراً .

٤ — الأخبار : ٤٨٨ - ٤٩٩ ، وهى خبر واحدٌ على الحقيقة ، لأنى وضعت لكل بيت أو بيتين استشهد بهما رقماً ، فكثرت الأرقام ، وهو عن الأغانى [١٩ : ١٥ ، ١٦ (ساسى) ، ٢١ : ٣٠٧ - ٣٠٩ [هيئة الكتاب] ، وهو من تمام الخبر الذى قبله رقم : ٤٨٧ ، وعدد أسطر الزيادة ، بغير الاعتداد بقوله قبل ذكر البيت « وقوله » ، هى (١٩) سطراً .

٥ — الخبر : ٥٠٦ عن الأغانى [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ (الدار)] ، وإسناده هو : « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وهو من كتاب الطبقات ، كما أثبت ، من نسخة أبى الفرج ، فزدته فى آخر ما قاله فى ترجمة الفرزدق ، وعدد أسطر الزيادة (١٨) سطراً .

٦ — الخبر : ٥٠٩ ، عن الأغانى ٨ : ٦٠ (الدار) تابعاً لإسناد ماقبلَه ، والذى قبله هو الخبر رقم : ٥٠٨ الموجود فى كتاب الطبقات . وقد روى صاحب الأغانى الخبر : ٥٠٨ فى الأغانى [٨ : ٦ ، ٦٠ . ٣٨٦] ، وقال فى الثانى والثالث : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام ، والأخبار التى قبله كُلّها عن ابن سلام وموجودة فى الطبقات ، وفى (ج ٨ ص : ٦٠) أتى بالخبرين : ٥٠٨ ، ٥٠٩ معاً فى سياق واحدٍ ، بعد الخبر رقم : ٥٠٧ ، الموجود

هو أيضاً فى الطبقات . وعدد أسطر الزيادة هى (٧) سبعة أسطر . ثم انظر (٥١٠) .

٧ — الخبر : ٥١٠ ، وسأذكره هنا ، وإن كان منقولاً من غير الأغانى ، فهو منقول من الموشح للمرزبانى : ١١٥ ، وسببُ ذلك أن المرزبانى رواه بإسناده عن إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن ابن سلام ، ورواهُ بهذا الترتيب : (٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٧) أى بين خبرين موجودين فى كتاب الطبقات ، بإسنادٍ واحدٍ . وعدد أسطر الزيادة (١) سطر واحدٌ .

٨ — الخبر : ٥١٦ ، عن الأغانى [٨ : ٦ (الدار)] ، وصدر الخبر فى « م » ، أما آخره ، فهو فى الأغانى ، والخبر مروىّ عن أبى خليفة عن محمد ابن سلام بين خبرين موجودين فى الطبقات ، هما الخبر رقم : ٥٠٨ ، والخبر رقم : ٥١٩ ، وهو مروىّ على التمام أيضاً فى كتاب الفاضل : ١٠٩ . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٩ — الخبر : ٥٣٩ ، عن الأغانى [٨ : ٨٧] ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلال لنصّ رواية أبى الفرج ، مكان رواية نسخة « م » ، لأنى وجدت عيباً فى عبارة هذه النسخة . وخبر أبى الفرج بين أخبار كثيرة كُلُّها موجود فى كتاب الطبقات ، ولأنى أعلم أن فى نسخة « م » خللاً كثيراً وعيوباً دلت عليها مراجعة المخطوطة والأغانى والموشح وغيرها .

١٠ — الخبر : ٥٧٧ ، عن الأغانى [٨ : ٧٧] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ، وجاء فى الأغانى بعد الخبرين

رقم : ٥٤٩ ، ٥٥٠ من الطبقات ، وبعده مما هو موجود فى الطبقات أيضاً من رقم : ٥٩٤ إلى آخر : ٥٩٩ . وعدد أسطر الزيادة (٨) أسطر .

١١ — الأخبار : ٥٨٣ - ٥٨٥ ، ثلاثة أخبار ، رقم : ٥٨٣ فى الأغانى [٨ : ٥٢] ، والآخران فى [٨ : ٦٣ ، ٦٤] ، وإسناده فى الأولين جميعاً : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ثم أتبع الخبر : ٥٨٤ بالخبر : ٥٨٥ بقوله : « قال ابن سلام » ، وقد وضعتها متتابعة استظهارًا لا غيرُ وعدد أسطر الزيادة (٣١) سطرًا .

١٢ — الخبر : ٦٦٦ من الأغانى [٨ : ٣١٩] ، بإسناده ، وقد أخطأت فكتبت فى صدره : « قال ابن سلام : قدم الأخطل » وينبغى أن يصحح على ما جاء فى الأغانى هكذا : « فأما السبب فى مدح الأخطل عِكْرِمة بن رِبْعىّ الفياض ، فأخبرنا به أبو خليفة عن محمد بن سلام . . . » وهذا الخبر جاء مع أخبارٍ كثيرة موجودة فى كتاب الطبقات ، ورأيت إثباته فى هذا المكان ، لأنه تابع للخبر قبله ، وفيه ذكر عكرمة بن ربعىّ ، وفى صدر الخبر ما قال أبو الفرج : « فأما السبب فى مدح الأخطل عكرمة ... » ، وعدد أسطر الزيادة (٢٠) سطرًا .

١٣ — الخبر : ٦٦٨ ، عن الأغانى [٨ : ٢٨٩] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، ورأيت أنه بهذا المكان أليق ، لأنه فى ذكر خبر ثناء جرير على الأخطل . وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

١٤ — الخبر : ٦٧٠ ، عن الأغانى [٨ : ٣١٧] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، قال أنبأنا محمد بن سلام » ، ورأيته أحق بمكانه هنا ، لما فيه من ذكر جرير والأخطل معاً . وأسطر الزيادة (٨) أسطر .

١٥ — الخبر : ٦٧٦ ، عن الأغانى [٨ : ٢٩٥] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، ولم أجد لهذا الخبر مكاناً ألحقه به فى ترجمة الأخطل ، فألحقته بباب « ما قيل فى الأخطل وأحاديثه » الذى بدأه برقم : ٦٣٢ ، إلى أن انتهى برقم : ٦٧٥ ، ثم بدأ فى ذكر « مقلدات الأخطل » برقم : ٦٦٧ ، وعدد أسطر الزيادة (١٩) سطراً .

١٦ — الخبر : ٦٧٨ ، عن الأغانى [٨ : ٣٠٥] ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، وهذا الخبر ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلالٌ لنصٍّ مكان نصٍّ فاسد مضطرب فى نسخة « م » ، وقد أثبت نص « م » فى التعليق على الخبر .

١٧ — الأخبار : ٦٩٦ – ٦٩٨ ، ثلاثة أخبار ، وهى خبرٌ واحد على الحقيقة ، وإسنادهُ : « أخبرنا أبو خليفة قال ، أخبرنا محمد بن سلام » عن الأغانى [٢٠ : ١٧١ (ساسى) ، ٢٤ : ٢١٣ (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر جاء فى الأغانى بعد خبرين منقولين من ترجمة جرير ، يليهما أول خبر فى ترجمة الراعى ، هذا ترتيبها وأرقامها : ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٢ يليها : ٦٩٦ – ٦٩٨ ، فاستظهرت أن موضعه بعد : ٦٩٥ ، وأسطر الزيادة (١٤) سطراً .

١٨ — ... بعد الخبر : ٦٩٨ ، ينبغى أن يزاد أيضاً عن الأغانى [٢٤ : ٢١٤ (هيئة الكتاب)] هذا الخبر ، ونصه :

« أخبرنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام ، عن عبد القاهر بن السرىّ قال : وفد الراعى على عبد الملك بن مروان ، فقال لأهل بيته : تزوّجوا إلى هذا الشيخ ، فإنِّى أراهُ مُنْجِبًا » . فقد جاء الخبر فى هذه الطبعة وحدها من الأغانى ،

ولم يكن بين يدىَّ حين طبعت كتاب الطبقات . ويزاد أيضاً فى الشعر الذى جاء فى رقم : ٦٩٨ ، هذا البيت بعد البيت الثانى ثالثاً له :

مَعَاتِيمُ القِرَى سَرَفًا إذا ما أجَنَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيلِ البَهِيمِ

وفى المطبوعة خطأ صححته ههنا .

١٩ ــ الخبر : ٧٣٥ ، فى نسخة « م » خلط خَلْطاً شديدًا فى الأخبار منذ رقم : ٧٣٣ إلى آخر : ٧٣٨ ، فخلط آخر ترجمة كثير ، بأول ترجمة ذى الرمَّة ، وقد رددت الكلام على وجهه الصحيح من رواية المرزبانى فى الموشح : ١٤٣ ، فألحقت أبيات كثير بآخر ترجمته ، وبدأت خبر ذى الرمة بالخبر : ٧٣٥ ، عن الأغانى [١٦ : ١٠٩ (ساسى) ، ١٨ : ١٠ (هيئة الكتاب)] لأن ما جاء بعده ، أى رقم : ٧٣٦ ، هو من الحديث عن تشبيه ذى الرمة ، وإسناد أبى الفرج هو :

« وحدثنى أبو خليفة عن محمد بن سلام قال : كان لذى الرمة حظٌّ فى حُسْنِ التشبيه ، لم يكن لأحدٍ من الإسلاميين . كان علماؤنا يقولون ... » ، هكذا ينبغى أن يكون سياق الخبر ، ولكن هذا الجزء الأول منه سقط منى فى المطبوعتين جميعاً ، فليزدها القارىء على نسخته . وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٢٠ ــ الخبر : ٧٣٩ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٠ ، ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٤ (هيئة الكتاب)] ، وإسنادُه : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وجئت به عقب كلامه عن حُسْن تشبيه ذى الرمة ، لأنه مما عابوه من تشبيهه ، وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢١ ـ الخبر : ٧٤٠ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٧ (ساسى) ، ١٨ : ٣٣ (هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « حدثنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، ووضعته هنا لأنه أشبه بما قبله وما بعده . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢٢ ـ الخبر : ٧٩٠ ، عن الأغانى [٣ : ٥٨ (الدار)] ، وهو ليس خبراً زائداً على الحقيقة ، بل هو تمام نسب العجير السلولىّ ، لأن أبا الفرج ساق كلامه هكذا : « هو ، فيما ذكر محمد بن سلام ، العجير ... » ، كما أثبته. والزيادة (١) سطر واحدٌ .

٢٣ ـ الخبر : ٨٠١ ، عن الأغانى [١٣ : ٥٨ ، ٥٩] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام الجمحى » ، وهو من نسخة أبى الفرج بلا شك ، وفى المخطوطة بعد الخبر رقم ٨٠٠ ، خرم ورقة واحدة ساقطة ، رجحت أن فيها شيئاً من شعر أبى زبيد الطائى ، ثم شرع فى ذكر خبر العجير السلولىّ ، فكان هذا الموضع أحقَّ بمكانه قبل رقم : ٨٠٢ ، الذى فيه شعر العجير وخبره بعده ، وهو فى « م » و «المخطوطة معاً» . وأسطر الزيادة (١٥) سطراً .

* * *

هذه جميع الزيادات التى زدتُها عن الأغانى ، على نسخة المدينة « م » ، وهى مختصرةٌ ناقصة ، وهى التى طبع عن المنسوخ عنها يوسف هل وعجان الحديد . ولكن ينبغى أن نسقط أيضاً من هذه الأعداد رقم : ٧ ، لأنه عن المرزبانى فى الموشح ، ورقم : ٨ ، لأنه زيادة جزء على الخبر نفسه ، ثم رقم : ٩ ورقم : ١٦ ، ورقم : ٢٢ ، لأنها ليست زيادة على الحقيقة ، كما بينت فى كلِّ

موضع ، ثم رقم : ١٨ ، لأنه حديث عن خبرٍ ينبغى أن يزاد فى مكانه . وإذن ، فمجموع ما زدته واقع فى (١٧) موضعًا ، وتتضمّن (٢١) خبرًا ، لأن رقم : (٣) فيما مضى فيه ثلاثة أخبار زائدة ، ورقم : (١١) فيما مضى فيه أيضاً ثلاثة أخبار زائدة ، ومجموع الأسطر التى زدتها على نسخة « م » هو (٢١٤) سطرٍ ، لو قسمت على (١٨) ، وهو ما تتضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الحاصل (١٢) ورقة ، إلا قليلاً . ويبقى الآن ما زدته على مخطوطتى .

* * *

● الزيادات على المخطوطة ، من الأغانى

٢٤ ـ الخبر : ٦٣ ، عن الأغانى [٩ : ٩١] ، وإسنادهُ : « أخبرنى أبو خايفة ، عن محمد بن سلام » ، وهو تفسيرٌ ، لبيت زدته على الخبر رقم : ٦٢ ، لأنى رجحتُ أنّه كان هكذا فى نسخة أبى الفرج التى كتب بها إليه أبو خليفة ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢٥ ـ الخبر : ٤٤٣ ، وهذا الخبر ليس له ذكر فى نسخة « م » ، وفى « المخطوطة » صدر الخبر ، ثم حدث خرم فى المخطوطة من الورقة : (٤٩ ـ ٦٣) ، ولكن الخبر بتمامه موجود فى الأغانى [١٩ : ١٦ (ساسى) ، ٢١ : ٣١٠ (هيئة الكتاب)] ، فأتممت بقيته ، وهو الشعر ، منه ومن تاريخ جرجان لأبى القاسم حمزة بن يوسف السهمى ص : ١٥ ، ١٦ ، وأسطر الزيادة (٣) أسطر ، وهى ليست زيادة على الحقيقة .

٢٦ ـ الخبر : ٦٢٩ ، عن الأغانى [٨ : ١٠] ، وصدرهُ مطابق لما جاء

فى تاريخ ابن عساكر المخطوط ٣٤ : ٣٦٤ ، وهو ينقل عن الطبقات ، ولما فى الموشح من رواية محمد بن موسى البربرى عن ابن سلام (ص : ١١٦) ، وأسطر الزيادة (١٥) سطرًا .

٢٧ ـ الخبر رقم : ٧٥٢ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٤ (ساسى) ، ١٨ : ٢٥ ، ٢٦ ، (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر مكون من عشرة أسطر ، ونصف السطر التاسع والسطر العاشر ، هو فى « مخطوطتى » فى أول الورقة (٨٢) ، التى جاءت بعد خرم فيها منذ الورقة (٧٠) إلى آخر الورقة (٨١) ، فرأيت صاحب الأغانى فى ترجمة ذى الرمة قد روى خبرًا بلا إسناد ولا نسبة يبدأ هكذا : « قال : وكان ذو الرمة يتشبّبُ بمىّ ... » ثم ينتهى بنفس الألفاظ الموجودة فى هذا الخبر فى السطر التاسع والسطر العاشر ، فأتممت الخبر من الأغانى ، وإن كان بلا إسناد ولا نسبة لابن سلام ، وهذا بعضُ الخلَل الذى كان من أبى الفرج ، والذى أشرت إليه فى المقدمة [ص : ٤٢ ، ٤٣] حيث قلت : « فى كتاب الأغانى خللٌ فى التأليف كثير ، وقد تنبّه إلى بعضه ياقوت الحموى فقال : « قد تأمّلت هذا الكتاب وعُنِيتُ به وطالعته مرارًا ، وكتبت منه نسخة بخطى فى عشر مجلّدات ، فوجدته يعد بشىء ولا يفى به فى غير موضع منه (ثم ذكر ياقوت مثالين على مواضع الخلل فيه) ثم قال : وما أظنُّ إلا أن الكتاب قد سقط منه شىء ، أو يكون النسيان غلب عليه ، والله أعلم » . ويحسنُ أن تقرأ تعليقى على هذا الخبر : ٥٧٢ فى المطبوعة الثانية من الطبقات . وترجمة ذى الرمة فى الأغانى [١٦ : ١٠٦ ـ ١٢٣ (ساسى) ، ١٨ : ١ ـ ٤٧ (هيئة الكتاب)] ، أكثر ما فيها من رواية أبى الفرج ، عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام ،

موجودٌ فى مكانه من الطبقات . فكأن أبا الفرج نسى الإسناد، لأنه أكثر النقل عن ابن سلام فى هذا الموضع من كتابه . وزيادةُ الأسطر (٩) أسطر .

٢٨ — الخبر : ٧٥٩ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٩ (ساسى) : ١٨ : ٣٧ (هيئة الكتاب)] وذكره فى إثر الخبر رقم : ٧٥٥ ، وإسناده فيها : « أخبرنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، وزيادة الأسطر (٤) أسطر .

٢٩ — الخبر : ٧٦١ ، عن الأغانى [١٦ : ١٢١ (ساسى) ، ١٨ : ٤٢ (هيئة الكتاب)] ، وهو مروى فى الأغانى ، بعد الخبر الذى فى الطبقات برقم : ٧٦٠ ، وإسناده فى هذا الخبر فى الأغانى : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام .... » . وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٠ — الخبر : ٨٣٥ ، [عن الأغانى ٤ : ٢٦٢ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام . . . » ، وانظر التعليق عليه فى كتاب الطبقات ، وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣١ — الخبر : ٩٢١ ، عن الأغانى [١٠ : ١٥٠ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحىُّ إجازة ، من محمد بن سلام » ، وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٢ — الخبر : ٩٢٢ ، عن الأغانى [١٠ : ١٥٢ (الدار)] ، وإسناده « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وليس بينه وبين الخبر السالف (٩٢١) سوى خبرين رواهما أبو الفرج ، فيهما ذكر رؤبة ، كما فى هذا الخبر . وأسطر الزيادة (٣) أسطُر .

٣٣ — الأخبار : ٩٣٢ - ٩٣٥ ، أربعة أخبار ، عن الأغانى

[١٨ : ١٢٤ ، ١٢٥] ، ثم فى [٢١ : ٦٠ ، ٦١ ، (ساسى) ، ٢٠ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (هيئة الكتاب)] وإسناد الأول : « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ عن محمد بن سلام » ـ وإسناد الثانى « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه ، عن محمد بن سلام » والثالث تابع للذى قبله ، وإسناد الرابع : « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ ، عن محمد بن سلام » ، وكلُّها من نسخة أبى الفرج بلا ريب ، وأسطر الزيادة (٢٥) سطرًا .

* * *

هذا ، و « المخطوطة » منذ الورقة ٩٦ إلى آخر الكتاب ، داخلها خلل كثيرٌ فى كتابة كاتبها ، أى من بعد الخبر : ٨٣٢ إلى رقم : ٩٥٣ ، وقد أشرت إلى هذا فى تعليقى على الكتاب فى الأخبار الآتية : ٨٣٢/٨٣٤/٨٤٠ ص : ٦٧٤ ، تعليق : ٤ ، ٥ ، ٧ و ص ٦٧٥ تعليق : ١/٨٤٢ ، ص ٦٧٥ ، تعليق : ٢ ، ٤/٨٤٥ ، ٨٤٦ تعليق : ٣ ، ٤/٨٥٢ ، تعليق : ١/٨٥٣ ، تعليق: ٥/٨٥٥ ، تعليق : ٥/٨٥٦ص : ٦٨٧ ، تعليق : ٣ ـ ٨ ، و ص : ٦٨٨ تعليق : ١/ ومواضع أخرى كثيرة ، فغير بعيد أن يكون قد أسقط ناسخ « المخطوطة » شيئًا كثيرًا ، لما تبينّ من عجلته وإسقاط ما أسقط .

* * *

وإذن ، فهذه عشرة مواضع زدتها على « المخطوطة » من الأغانى ، فيها (١٢) خبرًا على الحقيقة ، مجموع أسطرها التى زدتها (٧٣) سطرًا ، فلو قسمت على (١٨) ، وهو ما تضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الناتج (٤) ورقات ، لا أكثر . ومجموع الأخبار التى زدتها من الأغانى هى :

(٢١) خبرًا زيادة على نسخة « م » ، و (١٢) خبرًا على المخطوطة ، فهذه (٣٣) خبراً .

ولا يفوتنى هنا أن أثنى على عمل الدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام، وطبقات الشعراء » ، فإنه قد أعفانى من إعادة البحث فى أوراقى عن عدد الأخبار التى رواها أبو الفرج فى الأغانى ، مسندةً إلى محمد بن سلام ، فإنّه يقول (ص : ٦٧) : « أما أسانيد ابن سلامٍ فى كتاب الأغانى فقد جمعت الأخبار التى حواها الأغانى لابن سلام ، فكانت (٢٤٥) خبراً ، موزعةً فى الكتاب من جزئه الأول إلى جزئه الحادى والعشرين ، أرجعت منها إلى كتاب الطبقات (١٢٣) خبراً ، وبقى (١٢٢) خبراً ، استقاها أبو الفرج من كتب ابن سلامٍ الأخرى » .

وأنا أسلم بأن عدد الأخبار المسندة إلى ابن سلام (٢٤٥) ، ولكنى فى إحصائى ، رددت (١٥٠) خبراً ، كُلُّها فى كتاب الطبقات الذى جمعتُ فيه بين نسخة المدينة « م » المختصرة ، وما بقى عندنا من نسختى « المخطوطة » . وهى (٣/٥) ثلاثة أخماس الأصل . وهذه الخمسون ومئة خبر (١٥٠) طبقاً لترقيمى الذى رقمت به الأخبار فى الطبعة الثانية ، رواها أبو الفرج بأحد الأسانيد الثلاثة عشر ، التى أشرت إليها آنفاً ، والتى ذكرتُها فى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٣٨ - ٤١] . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمستنكر أن يكون فى الباقى من الأخبار ، وعددها عندى (٩٥) خبراً ، وعند الدكتور سلطان (١٢٢) خبرٍ ، أخبارٌ هى فى حقيقتها من كتاب الطبقات ، بعد أن عرفنا تمام المعرفة أن نسخة المدينة « م » مختصرة ، وأن تكون الأخبار التى زدتها عليها

وهى عشرون (٢٠) خبراً ، من الطبقات أيضاً ، ما دامت قد انتهت إلينا فى الأغانى بنفس الأسانيد التى رويت بها الخمسون ومئة (١٥٠) خبر عندى ، أو الثلاثة والعشرون ومئة (١٢٣) خبر عند الدكتور سلطان . بل يرجّح ذلك أنَّ الأخبار التى كنتُ زدتُها من الأغانى على النصف الثانى من الكتاب، قبل أن أظفر بالمخطوطة ، قد وجدت جميعُها فى المخطوطة بعد أن ظفرتُ بها .

ولما كان يقيناً أيضاً ، كما أسلفتُ ، أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من الطبقات أجازه بها كتابةً أبو خليفة ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، فالأخبار التى زدتُها على « مخطوطتى » أيضاً ، وهى (١٣) خبراً ، هى على وَجه القطع زيادةٌ فى نسخة أبى الفرج ، عن نسخة ابن أسيد راوى «مخطوطتى» عن ابن سلام ، كما زادت نسخة ابن أسيد على نسخة أبى طاهر الذهلى ، صاحب نسخة المدينة « م » بما يوازى نصف كتاب الطبقات كُلُّه ، كما أسلفت بيان ذلك آنفاً . وإذن ، فإلحاق (٣٣) خبراً من نسخة أبى الفرج التى روى منها فى كتابه الأغانى ، بمئة وخمسين (١٥٠) خبراً من نسخته ، رواها مفرقة فى كتابه الأغانى ، أمرٌ لا غُبَار عليه . ومع ذلك ، فإنى فى تعليقى على الكتاب ، قد احتججتُ لكُلِّ خبرٍ منها بما يوثِّق اختيارى ، وتركتُ أخباراً أخرى ، أشرت لها فى بعض التعليقات ، دون أن ألحقها بهذه الزيادة ، لبعض العلل التى رجّحت أنّها تدعونى إلى التوقف فى إثباتها .

وقد أطلت جدًّا ، ولكن حملنى على الإطالة أنَّ أمر « الزيادة » أصْبحَ مُضْغة لذيذةً تُعين على التفكُّه والاسترخاء ، وفى الذى قُلْتُهُ مَقْنعٌ ، إن شاء الله ، لمن أراد أن يعيد النظر فى الكتاب وفى تعليقاته جادًّا غير متفكّهٍ ولا

مسترِخ . وبقيت أخبارٌ أخرى زدتها ، سأبدأ بما هو منصوص على أنه من الكتاب ، أو ما رجحت أنه كالمنصوص عليه .



● زيادة ابن أبى الحديد على نسخة المدينة « م » .

٣٤ ـــ الخبر : ١٣٧ ، فى نهج البلاغة (٤ : ٤٩٨) ، وإسناده عند ابن أبى الحديد : « قال محمد بن سلام فى كتاب طبقات الشعراء » . وعدد أسطر الزيادة (١٢) سطراً .

● زيادة الزجاجى فى أماليه على « المخطوطة » .

٣٥ ـــ الخبر : ٨٣٤ ، من أمالى الزجاجى [٨٠ ـ ٨٣] ، وهذه ليست زيادة على الحقيقة ، بل هى صَدْر الخبر ، ويليه الشعر . وكان مكانه فى نسخة « م » : « ومن قوله » ، وفى « مخطوطتى » : « ومن قوله أيضاً » ، وإسناد الزجاجى هو : « أخبرنا أبو غانم قال ، أخبرنا أبو خليفة ، قال حدثنى محمد ابن سلام » ، ثم انتهى من الخبر ، وأنشد الشعر كما هو فى الطبقات فى « م » و « المخطوطة » ، وقد أسلفتُ أن كاتب « المخطوطة » ، قد أدخل فى كتابته خَلَلاً كثيراً منذ الخبر : ٨٣٢ ، إلى آخر الكتاب [انظرما بعد رقم: ٣٣] فكأنه اختصر القصة ، لشهرة هذا الشعر ، من عجلته ، وعدد زيادة الأسطر هى (٤) أسطرٍ .

فهاتان زيادتان ، وحقيقتهما زيادة واحدة ، ومجموع أسطرهما (١٦) سطراً ، أى أقل من صفحة واحدة من كتاب الطبقات المطبوع ، بلا تعليق .

● زيادة من تاريخ دمشق لابن عساكر على نسخة « م »

٣٦ ــ الخبر : ٧١٢ ، عن ابن عساكر ، مخطوطة تاريخ دمشق [٣٤ : ٤٠٠] ، بإسناده إلى أبى خليفة ، عن ابن سلام . وابن عساكر إنما ينقُل من كتاب الطبقات ، وهذه الزيادة سطرٌ واحدٌ ، داخلٌ فى سياقة نسب ذى الرمة ، فهى على الحقيقة ليست خبراً زائداً ، وسياقة النسب هكذا : « وذو الرمّة ، واسمه غَيْلاَنُ . [وهو الذى يقول : أنا أبو الحارث وَٱسْمِى غَيْلاَن] بن عقبة ... » والزيادة ما بين القوسين .

● زيادة أخرى مفردة على « المخطوطة »

٣٧ ــ الخبر : ٩٣٦ ، نقلته من الشعر والشعراء : [٥٧٦] ونصه : « قال ابن سلام عن يونس ... » ، وحملنى على ذلك أنى رأيت أبا أحمد العسكرى فى كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [ص : ١٤٧] أسنده فقال : « وأخبرنى ابن دريد والهِزّانىّ قالا ، حدثنا الرياشى ، حدثنا ابن سلام ، عن يونس بن حبيب . . . » ، ثم رأيت ما حقق ظنِّى فى كتاب « غريب الحـديث » لابن قتيبة ، جاء به مسنـداً فقال : « وحدثنى الرياشىّ ، عن محمد بن سلام الجمحى ، عن يونس ... » ، وجاء بنص الخبر (غريب الحديث ٣ : ٧٢١) . وكان الذى حملنى على زيادته أن أبا الطيب الحلبى اللغوى (. . . ـ ٣٥١ هـ) قال فى كتابه « مراتب النحويين » [ص : ٦٧] : « أخبرنا الحسين بن أبى صالح قال ، أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الُحبَاب الجمحىّ ، وكان آبنَ أخت أبى عبد الله محمد بن سلام قال : كان الرياشى (وهو راوى هذا الخبر) يختلف إلى أبى عبد الله يستعيرُ منه كتابه

فى الطبقات ، فكنتُ أخرجُ إليه منه جُزءًا جُزْءًا . فقيل للرياشىّ فى ذلك ، فقال : لو عاش يَوْمين لَسَمِعْتُهُ منه » ، فوقع فى نفسى أن الرياشىّ أخذهُ من الطبقات ، أو سَمِعه منه قبيل وفاته . وعدد أسطر الزيادة (٣) أسطر .

* * *

بقى من أمر الزيادات ، ما زدتُه من « الموشح » ، لأبى عبيد الله محمد ابن عمران المرزبانى (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) .

● زيادة المرزبانى على نسخة « م » المختصرة

٣٨ — الأخبار : ٤٦ - ٤٨ ، عن الموشح للمرزبانىّ [ص : ١١٣، ١١٤] بإسناده ، وهو : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » . وهذه ثلاثة أخبار ، وهى خبرٌ واحدٌ على الحقيقة ، لأنى أنا جزّأته فى الترقيم . وكان مكانَهُ فى نسخة « م » المختصرة ، صدرُ الخبر موصولاً بالسطرين الأخيرين من رقم (٤٨) ، وأسقطت الشعر كُلَّه ، كعادتها فى الاختصار ، فأخذت خبر المرزبانى فأحللته مكان ما فى « م » . وحُجّتى فى ذلك أنى رأيت ابنَ قتيبة روى صدر هذا الخبر نفسه عن الجمحىّ مختصرًا فى كتابه « الشعر والشعراء » (ص : ٥٧ ، ٥٨) ، ورأيتُ أيضاً أنّ أبا الفرج روى النصف الثانى من الخبر : ٤٨ فى الأغانى [١٦ : ١٦٥] وإسناده هو : « وأخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس = وحدثنا به اليزيدى قال ، حدثنا أحمد بن زهير قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس ... » ، ثم روى بعده فى الصفحة التالية مباشرة ، صدر الخبر : ٤٨٠ نفسه بإسناده ، وهو « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام قال ، قال الفرزدق وهو بالمدينة ... » . وهو الخبر : ٥٠٦ فى الطبقات ، والذى

نقلته هناك عن الأغانى زيادة . فبهذه المقارنة صحّ عندى نقلُه هنا عن المرزبانى مع دليل آخر سوف أذكره بعد قليل فى شأن رواية المرزبانى . وعدد أسطر الزيادة (٢٥) سطرًا ، بإلغاء عَدِّ « قال » التى تجىء قبل كُلِّ بيت مفردٍ .

٣٩ — الخبر : ١٤٦ ، عن الموشح : [٦٦ ، ٦٧] ، بإسناده : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، حدثنى أبو الغراف .. » ، (وقع خطأ فى المطبوع من طبقات الشعراء ، إذ سقط سهْواً من الإسناد قوله « عن محمد بن سلام » ، فصححه على نسختك) . وهذا الخبر رواه أبو الفرج فى الأغانى ٥ : ١٢ ، وقدم فى الكلام وأخّر ، وأسقط بيتين من الشعر الذى فيه ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره ، مما رواه عن محمد بن سلام الجمحىّ ، عن أبى الغراف = وأخبرنا أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر قالا ، حدثنا عمر بن شبة ، عن محمد بن سلام ، عن أبى الغراف » ، فهذه ثلاثة أسانيد ، فكأن الفرق الحادث بين رواية المرزبانى ورواية أبى الفرج ، مردّهُ إلى أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نَصْر ، ولكن الإسناد على كُلِّ حالٍ ، يدلُّ دلالة قاطعةً على أن هذا الخبر موجودٌ فى نسخة أبى الفرج من الطبقات ، فلذلك آثرتُ إثبات نص خبر المرزبانى ، وزيادة الأسطر هى (٩) أسطر .

٤٠ — الخبر : ٥١٠ ، وقد مضى الحديث عنه فى رقم (٧) ، والزيادة سطر واحدٌ ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، لأنه تابع للخبر : ٥٠٩ ، كما سلف .

٤١ — الخبر : ٧٤٣ ، عن الموشح : [١٧٢] ، وإسناده : « أخبرنى

محمد بن يحيى ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، وهذا إسنادٌ للمرزبانى ، على غير شرطى فيما أنقله من كتابه الموشح ، إلى كتاب الطبقات ، والإسنادُ الذى رجحتُه فى مقدمة كتاب الطبقات هو قول المرزبانى : « حدثنى إبراهيم بن شهاب ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ». وقد بينت فى تعليقى على هذا الخبر فى الطبقات (ص : ٥٥٢ ، تعليق : ١) سبب مخالفتى لشرطى فى النقل عن المرزبانى ، وذلك أنى نقلت هذا الخبر عن المرزبانى فى الموشح : ١٧٢ ، ورأيتُ أن هذا مكانه ، لأنّ أبا الفرج فى الأغانى [١٦ : ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٥ هيئة الكتاب] رواه فى إثْر الخبر السالف ٧٤٢ الذى رواه بإسناده إلى ابن سلام ، ولكنه روى الخبر : ٧٤٣ ، هذا عن « أبى زيد عمر بن شبة ، عن أبى عبيدة » مع خلاف فى اللفظ قليل ، فلما فرغ من رواية ابن شبة قال : « وكان هوى ذى الرمة . . . » ، فساق الخبر : ٧٤٤ بغير إسنادٍ ، ولكن بنصّه فى الطبقات ، ثم بعده الخبر : ٧٤٥ بنصه أيضاً فى الطبقات ، وإنما آثر أبو الفرج نص عمر بن شبة على نصّ ابن سلام الذى رواه صاحبُ الموشح ، لزيادة فيه بيِّنة ، وجمع أبو الفرج كعادته بين الروايات المختلفة فى السياق الواحد . (وانظر الشعر والشعراء : ٥٠٦ ، ٥٠٧). وعدد أسطر هذه الزيادة هى (٨) أسطر .

وإذن فمجموع ما زدته عن الموشح للمرزبانى ، هو ثلاثة أخبار لا غير ، بعد أن تعلم أن الأخبار التى ذكرتها فى (رقم : ٤٠) ، إنما هى خبر واحدٌ على الحقيقة ، وأن الخبر الذى ذكرته هنا فى (رقم : ٤٠) هو مكرر (رقم : ٧) ، وأنه لا يعد زيادة مستقلة عن الخبر قبله ، كما قلت آنفاً . فمجموع أسطر الزيادة عن المرزبانى هى (٤٢) سطراً ، لا أكثر .

* * *

وإذن فمجموع ما زدته على أصْلَيْ كتاب « طبقات فحول الشعراء » من جميع ما ذكرتُ من الكتب هي كما يأتي :

١ — من الأغانى على نسخة « م » هو [٢١] خبراً ، وعدد أسطرها [٢١٤] سطراً
٢ — من الأغانى عن المخطوطة ، هو [١٢] خبراً ، وعدد أسطرها [٧٣] سطراً
٣ — عن نهج البلاغة لابن أبى الحديد ، هو
[١] خبر واحد ، وعدد أسطره [١٢] سطراً
٤ — من أمالى الزجاجى ، ليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [٤] أسطر
٥ — عن ابن عساكر ، وليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [١] سطر واحد
٦ — من الشعر والشعراء ، على المخطوطة
[١] خبر واحد ، وعدد الأسطر [٣] أسطار
٧ — من الموشح على نسخة « م » [٣] أخبار ، وعدد الأسطر [٤٢] سطراً

فهذا مجموع الأخبار ، (٣٨) خبرًا على الحقيقة ، عدد أسطرها هو [٢٤٩] سطراً ، لو قسمت على [١٨] ، وهو عدد الأسطر فى الصفحة الواحدة من الطبقات المطبوع ، لكان [١٣ ⅓] ثلاث عشرة صفحة وثلث صفحة . واعتماداً على إحصاء الدكتور منير سلطان ، فإنى زدت فى الشعر ما مجموعه [٣٧] بيتاً ، و (٦) ستة أسطر ، فمجموع ذلك [٤٠] سطرًا ، أى صفحتان وزيادة أسطر . فمجموع الزيادة نحو [١٦] صفحة ، أى ملزمة واحدة ، كما قلت سالفاً ص : ٣٨ . فهذا إحصاء آخر ، والحمد لله ربّ العالمين ، ونسأل الله العافية .

☆ ☆ ☆

أسانيد أبى الفرج فى الأغانى

ذكرت فى مقدمة الطبقات ثلاثة عشر إسناداً، فى « بابة نسخة أبى الفرج الأصبهانى من كتاب الطبقات، وما نقل عنه فى كتابه الأغانى » (المقدمة: ٣٨ - ٤١ الطبعة الثانية). وهذه الأسانيد ثلاثة أقسام:

١ — قسم صرّح فيه بذكر كتاب الطبقات، ونصه: « ذكر محمد ابن سلام فى « كتاب الطبقات »، فيما أخبرنا به أبو خليفة »، وهو فى كتاب الأغانى [١٢ : ٣٤٠، الدار]، فى ترجمة سُوَيد بن كُرَاع. وهو إسنادٌ واحدٌ.

٢ — وقسم ثانٍ صرّح فيه بأن أبا خليفة أجازه كتابةً برواية كتب ابن سلام، نحو قوله: « أخبرنا أبو خليفة الفضل بْن الحُباب، مما أجاز لنا روايته عنه، من حديثه وأخباره، مما ذكره عن محمد بن سلام »، أو: « أخبرنى الفضل بن الحُباب أبو خليفة، فى كتابه إلىّ، بإجازته لى، يذكر عن محمد بن سلام » [الأغانى ٥ : ١٢، الدار / الأغانى ٢ : ١٥٨، الدار]، وما أشبه هذين مما فيه ذكر « الإجازة » و « المكاتبة »، وعدة هذه الصور عشرة أسانيد.

وهذان القسمان بلا شكٍّ، يدلّان دلالة قاطعة على أنّ أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من « كتابِ الطبقات لابن سلام »، أجازه بها كتابة أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحى، ويدلّان دلالة قاطعة أيضاً على أنه يَقُول « أخبرنى أبو خليفة » فى إجازة « المكاتبة» كما أسلفت آنفاً، ولا يكابر فى هذا إلا من لا علم له.

٣ — والقسم الثالث ، مالا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة أو المكاتبة ، وهو الذى يقول فيه : « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » = أو « أخبرنى أبو خليفة ، قال حدثنا = أو : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام » ، وما شابههما وهما إسنادان ، وذلك كثير فى كتاب الأغانى .

وقد بيَّنتُ آنفاً كُلَّ ما زدتهُ على كتاب الطبقات ، مبيِّناً أسانيد أبى الفرج فى مواضع الزيادة ، فكان ما زدته بأسانيد القسم الثانى ستة زيادات هى المرقمة آنفاً بالأرقام التالية : (١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣) ، والباقى وهو سبع وعشرون زيادة ، كُلُّها بالإسناد الثالث الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا ذكر فيه للإجازة أو المكاتبة ، ولكنه يقول : « أخبرنى أبو خليفة ... » . فمن سقط فى الوهَم فظنَّ أن قوله : « أخبرنى أبو خليفة » فى هذا الإسناد الثالث ، دالٌّ على سَمَاع من أبى خليفة أو (مشافهة) فقد عَجِل ، ولم يعرف طريقَ القوم السالفين فى تحمُّل الأخبار وروايتها . وذلك أن ذكر أبى الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلام ، لفظاً فى كتابه الأغانى ، ثم تكرارُه ذكر الإجازة والمكاتبة ، فى أسانيد متعدّدة مفرقة فى الكتاب ، كلاهما يقطَعُ بأنه ينقل من كتاب الطبقات الذى عنده ، والذى كتب به إليه أبو خليفة وأجاز له روايته عنه . فليس بمعقولٍ عندنا ، ولا عند من يعرف أسلوب القوم فى تحمُّل الأخبار ، ثم التحديث بها بلفظ « أخبرنى » = أن يعود أبو الفرج فينقل أكثَرَ ما هو موجود نصاً فى الطبقات ، بلفظ « أخبرنى أبو خليفة » ، عن سماع آخر (أو مشافهة) ، وبين يديه نسخته التى أجاز له

أبو خليفة روايتها عنه مكاتبةً . هذا، وسماعُ أبى الفرج من أبى خليفة، يحتاجُ إلى نصٍّ صحيحٍ ، وليس يصحُّ أنه سمع شيئاً من أبى خليفة .

ثم إن أكثر ما روى أبو الفرج من الأخبار التى عدَّها الدكتور منير سلطان بنحو (٢٤٥) خبراً ، فوجد منها فى إحصائه (١٢٣) خبراً هى موجودة فى الطبقات ، وأحصيت أنا عدَّتها (١٥٠) خبراً فى كتاب الطبقات المطبوع، إنما جاءت بهذا الإسناد الثالث . فبينٌ أن أبا الفرج حين اقتصر على الإسناد الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة والمكاتبة ، إنما فعل ذلك بعد أن أثبت فى كتابه أن عنده « كتابَ الطبقات » ، وأنّ هذا الكتاب مما أجاز له روايته عنه أبو خليفة مكاتبة ، فاستسهل أن يسقط لفظ الإجازة والمكاتبة من إسناده ، لأنه قد فرغ من إخبار قارئه بذلك ، ولثقته أنّ قارىء كتابه قد علم ذلك ، وأن من قواعد القوم ، كما بينتُ آنفاً أن يقال فى تحمل الأخبار بالمكاتبة « أخبرنى ، وحدثنى ، وأنبأنى ... » ، وإن كان الأوفق والأصح والأقرب إلى الورع أن يبيّن فى كلّ إسنادٍ أنه إجازة مكاتبة فيقول : « كتب إلىّ فلان ، حدثنا فلان » ، وقد سلف بيان ذلك . وتساهلُ أبى الفرج ههنا ، إنما جاء من أنه ليسَ أمرَ دينٍ تُطلبُ فى روايته الثقة والبيانُ ، بل هو أمرُ أدبٍ وأخبار وآثار ، ورواة الأخبار والآثار يتساهلون تساهلاً حتى أسقطوا الإسناد فى كتبهم ، كما فعل المبرد وغيره من أهل الأدب .

وهذا التساهُل هو الذى حمل بعضهم على الطعن فى أبى الفرج ، لأنه علم علماً يقيناً أنه ينقُل من كتبٍ معروفة معلومة ، وأنّه يقول « أخبرنى فلان » دون أن يبين : أهى رواية إجازة ، أو مناولة ، أو مكاتبة ، كالذى فعل

أبو الفرج فى القسم الثالث الذى ذكرتُه آنفاً ، وأكثر فى استعماله . وبعضهم هذا تحامل على أبى الفرج تحاملاً شديدًا ، فاتخذ تساهلَه هذا ذريعة للطعن فيه .
فقد روى الخطيب البغدادىّ فى تاريخ بغداد ما نصه : « حدثنى أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طباطبا العلوىُّ قال : سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النُّوبَخْتِىَّ يقول : « كان أبو الفرج الأصفهانى أكْذَبَ الناس . كان يدخُل سوق الورّاقين وهى عامرةٌ ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشترى شيئاً كثيراً من الصحف يحملُها إلى بيته ، ثم تكون روايته كُلُّها منها » . ثم ردّ ابن طباطبا العلوىّ مقالة النوبختىّ بمقالة أخرى فى توثيق أبى الفرج فقال : « وكان أبو الحسن البَتّىّ يقول : لم يكن أحدٌ أوثق من أبى الفرج الأصفهانى » [تاريخ بغداد ١١ : ٣٩٩ ، ٤٠٠] .

وكتاباَ أبى الفرج الأصفهانى : « الأغانى الكبير » ، و « مقاتل الطالبيين » ، يشهدان على صحة نقله ، كروايته ما قرأ من الكتب على محمد ابن جرير الطبرى الإمام المفسِّر ، وكهذا الذى عندنا من روايته عن « طبقات فحول الشعراء » ، وكالذى أفاضَ فى ذكره عند النقل من كتب لم يسمَعْها من الشيوخ فيقول : « نسخت من كتاب هارون بن على بن يحيى » [الأغانى : ٣ : ١٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ...] أو : « نسختُ من كتاب الحرمى ابن أبى العلاء » [الأغانى ٤ : ٢٤٠] ، مثلاً ، وهذا كثير لا يحصى فى كتاب الأغانى . وهذا أمرٌ يطول ، ولكنى ذكرته لأبيِّن تحامل أبى محمد الحسن بن الحسين النوبختىّ الكاتب ، (٣٢٠ - ٤٠٢ هـ) ، وكان محدثاً ، وكان يتشيَّع إلا أنه صدوق ثقة فى الحديث ، فلعلّه التزم بالورع فى أمر حمل الأحاديث والأخبار ، فنعى على أبى الفرج تساهله ، واتّهمه بالكذب . هذا

مع إحسان الظنّ ، ولكن أخشى أن يكون تشيُّعه حمله على الطعن فى أبى الفرج الأصفهانى الأُمَوىّ الأرومة ، وكان شيعياً ، وهذا نادر فى الأمويين ، فلم يرض النوبختى ما كان يظهرهُ أبو الفرج من التشيُّع ! والله أعلم بما بين الشيعة ، ولكن راوى الخبر عن النوبختى ، وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد ابن القاسم ، العلوىّ الحسنى ، ويعرف بابن طباطبا (... ـ ٤٤٩ هـ) ، وكان متميِّزاً من بين أهله الطالبيين بعلم النسب ، فإنه ردّ قالة النوبختى بمقالة شيعى آخر هو أبو الحسن أحمد بن على البَتّى الكاتب (.. ـ ٤٠٥ هـ) ، وكان رجلا عالماً ، وكانت فيه دُعابة ، وكان أحد قدماء أصحاب الشريف الرضى الشاعر ، فلما مات رثاهُ بأبياتٍ فى غاية الحسن ، فمات بعده بأشهر قلائل فى مطلع سنة ٤٠٦ هـ ، ورثاه أيضاً أخوه الشريف المرتضى ، برائية مختارة من شعره . أما أهل السنة ، فإنهم لم يطعنوا فى أبى الفرج ، وقد روى الدارقطنى الإمام المحدث فى « غرائب مالك » أحاديث عن أبى الفرج الأصفهانى ، ولم يتعرض له بقدح (لسان الميزان ، ترجمته) . ومرة أخرى ، الله أعلم بما بين هؤلاء الشيعة . ما عَلَيْنا .

وإذن ، فتساهل أبى الفرج فى النقل من كتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام ، بقوله : « أخبرنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، دون ذكر الكتاب ، أو ذكر إجازة أبى خليفة له بروايته عنه مكاتبةً ، عملٌ لا غبار عليه عند أهل الحديث النبوى ، كما أسلفت ، ما دام قد أوقفنا مرّة واحدة ، على أنّه ينقُل من كتاب الطبقات ، أو أطلعنا ولو مرة واحدة على أن أبا خليفة قد أجاز له كتابةً رواية أحاديثه وأخباره ، مما حدّثه

به خاله محمد بن سلام ، فإذا طابق قدرٌ كبير من هذه الأخبار ، (١٢٣) خبراً أو (١٥٠) خبراً ، فى كتاب الأغانى ، ما هو موجود فى النسخ الناقصة أو المختصرة من كتاب الطبقات ، فإنّ سبعة وعشرين خبراً (٢٧) رواها أبو الفرج فى كتاب الأغانى ، بهذا الإسناد نفسه : «أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام» ، إذا ألحقت بكتاب «طبقات فحول الشعراء» ، فإلحاقها أمرٌ لا غبارَ عليه ، لأنه رواها يقيناً عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام فى كتابه الذى هو بين يديه : «طبقات فحول الشعراء» ، والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله العافية

* * *

أسانيد المرزُبَانىّ فى «الموشّح»

أما أمرُ المرزبانى ، فهو أعسَرُ من أمر أبى الفرج ، فضْلاً عما فيه من الغَرابة الداعية إلى التعجُّب ، وأستعين الله على الشقاء والنَّصَب ، لأنى لا أجد هُنا مُعيناً كالدكتور منير سلطان ، شكر الله له يدَهُ عندى وحُسْنَ صَنيعِه فى كتاب «الأغانى» ، وإحصاءِ أسانيده إلى ابن سلام .

وإذا كان أبو الفرج قد أوقفنا بأسانيده الثلاثة عشر ، على أن عنده نسخةً من كتاب الطبقات ، وأنه ينقُلُ عنها فى كتابه الأغانى علانيةً دون خفاءٍ أو تدليس ، فإن المرزبانى قد أغمض علىّ الطريق وعمّاهُ تعميةً ، فاقتضانى ذلك أن أدرُس أسانيده دراسة مفصَّلة متغلغلة ، حتى وقفتُ على ما كان يخفيه عنّى بمهارة وحِذْقٍ ، وظنّى به أنه كان محبًّا للتدليس الذى يصف أبوابَه وضروبَه أصحابُ علم مصطلح الحديث ، بَلْ ظَنّىّ بِهِ كان يجد لتدليس لذّةً

ثالثة غريبةً ، كلذّتيه الأخريين ، فقد رووا أنه كان يضع بين يديه قِنِّينة حبر وقِنِّينة نبيذ ، فلا يزال يكتب ويشرب . وسأله مرة عضدُ الدولة عن حاله فقال : كيف حال من هو بين قارورتين ! يعنى قارورة الحبر وقارورة النبيذ .

ونعم ، أمر المرزبانىّ هينٌ ، ليس كأمر أبى الفرج ، لأنى لم أزد من كتابه « الموشح » ، على كتاب طبقات الجمحى ، سوى ثلاثة أخبارٍ ، وخبرٍ رابع كان ينبغى أن أزيدَهُ لولا السهوُ ، وهو الذى دلّنى عليه الدكتور على جواد الطاهر مشكورًا على هدايته ، ومحمودًا على حُسْن تتبُّعه . أمرٌ هيِّن ، ولكنها دراسة لابُدَّ منها ومن كتابتها ، بعد أن كُتِب علىّ أن أحمل عبء تصحيح الكلام الذى يلقيه مُلْقِيه على عواهنه ، بلا تدبُّرٍ ولا حذرٍ .

جميع الأخبار التى رواها المَرْزبانىّ فى كتابه « الموشح » بإسناده إلى محمد بن سلام هى أربعةٌ وستون (٦٤) خبرًا . وطرق أسانيده التى رويت بها أخباره هى ستة وعشرون طريقاً ، ولكى أوفِّى دراسة الأسانيد حقَّها ، فسأذكرها جميعاً ، ثم أفصل القول فيها ، مبيناً هنا مكانَ الإسناد من كتاب « الموشح » . وإذا كان الخبر الواحد مرويًّا من طريقين أو أكثر ، ذكرتها جميعاً ، ثم عدت فأثبت رقم الإسناد فى هذا المسلسل .

* حَشْدُ أسانيد الأخبار فى « الموشح » *

١ — حدثنى عمر بن بُنَان الأنماطى قال ، حدثنا محمد بن إسمعيل الأعلم قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى محمد بن أحمدُ الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام (٢) .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضلُ بن الُحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (ص : ٤٩) ، وهو فى الطبقات رقم : ٨٤ .

* * *

٢ — حدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (ص : ٤٩) ، مضى فى إسناد (١) ، الطبقات رقم : ٨٤ .

(ص : ١٢٥) ، الطبقات رقم : ١٣ .

● (ص : ٣٦٧) ليس فى الطبقات .

٣ — وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب) النحوىّ ، عن محمد بن سلام .

= حدثنا محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبى خيثمة ، عن محمد ابن سلام (٦) .

الموشح (ص : ١٤٥) ، فى الطبقات رقم : ٧٢٥ = وانظر هذا رقم : (٦) .

(ص : ١٧٥) ، انظر إسناد (٩) ، والطبقات رقم : ٧٣٩ ، المنقول عن الأغانى .

(ص : ١٨٢ ، ١٨٣) انظر إسناد (٩) .

٤ — حدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أبو يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب قال ، سمعت محمد بن سلام يقول ، قال ابن دأب ...

الموشح (ص : ١١٥) فى الطبقات رقم : ٥٠٧ ، وفيه زيادة موجودة ، وفى الذى يليه ، إسناد (٥) .

وأيضاً فى رقم : ٦٢٩ ، الذى نقلتُه من الأغانى ، وليس فيهما ذكر « قال ابن دأب » . ثم انظر إسناد (٨) ، (٢٠) .

٥ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرى قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١١٦) ، انظر الإسناد (٤) ، ولطبقات رقم : ٦٢٩

٦ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبى خيثمة ، عن محمد بن سلام .

= وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب) النحوى ، عن محمد بن سلام (٣) .

الموشح (ص : ١٤٥) مثله فى الطبقات رقم : ٧٢٠ . ولكن عن « أبان بن عثمان البجلى » .

(ص : ١٧١ ، ٣٦٢) فى الطبقات رقم : ٧٤٢ .

● (ص : ١٧٣) ليس فى الطبقات ، وتخوفت أن أنقله إلى الطبقات .

٧ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا عبد الله بن أبى سعد الوراق قال ، حدثنى مسعود بن عمرو قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (١٢٦ ، ١٢٧) فى الطبقات رقم : ٥٨٦ .

٨ — حدثنى أبو عبدالله الحكيمى قال ، حدثنى محمد بن موسى البربرى قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى على بن عبد الرحمن قال ، أخبرنى يحيى بن على بن يحيى المنجم ، عن أبيه قال : حكى أبو الورد الكلابى (وانظر إسناد : ١٧) .

الموشح (ص : ٦٥ ، ٦٦) وقد شككت فى هذا الخبر ، لأنه أشبه بأن يكون من الطبقات ، ولكن يظهر أنه سقط من الإسناد الثانى « عن أبيه ، عن محمد

ابن سلام » . ودليل ذلك ، أن المرزبانى قال فى آخر الخبر ما يلى : « فقال عقال : لكن است حامله تعلم (قال يحيى فى حديثه : لكن حامله يعلم) ، فكأن كل ما سبق هو لفظ ابن سلام ، من رواية محمد بن موسى البربرى .
وقد روى ابن سلام عن أبى الورد الكلابى فى رقم : ١٤٧ ، ورقم : ٥١٢ .
(س : ١٣٢) ومعه هنا إسناد آخر هو :

= وحدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

فى الطبقات رقم : ٦٤٠ ــ ٦٤٦

(س : ١٢٨) انظر ما سلف إسناد (٤) و (٥) ، والطبقات : ٥٠٧ ، ٦٢٩ .

٩ ــ حدثنى أبو عبد الله الحكيمى قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب ، عن محمد بن سلام .

الموشح (١٨٣) انظر إسناد (٣) وهو يتضمن نص ما نقلته من الأغانى رقم : ٧٣٩ ، ولكنى لم أضف إليه الزيادة التى فى الموشح .

* * *

١٠ ــ حدثنى أحمد بن عيسى الكرخى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ١٦٦) ليس فى الطبقات بنصه ، ولكنه يشبه رقم : ٥٠٦ .
● (س : ٣٦٩) ليس فى الطبقات .

١١ ــ حدثنى أحمد بن محمد المكى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ٢٠٣) ، ليس فى الطبقات .

* * *

١٢ ــ أخبرنى محمد بن يحيى الصولى قال ، حدثنا الفضلُ بن الحباب ، عن محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١٠٠) سبق فى الموشح (ص : ٩٩) ، وهو فى الطبقات برقم : ٢٢ - ٢٤ ، ولكن اختلف اللفظ هنا .

(ص : ١٧٢) نقل إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

١٣ — أخبرنى الصولى (محمد بن يحيى) قال ، حدثنا القاسم بن إسمعيل قال ، أنشدنا ابن سلام (قال ، حدثنا ابن سلام) .

الموشح ● (ص : ١٧٧) ليس فى الطبقات .

● (ص : ٢١٨) ليس فى الطبقات .

١٤ — أخبرنى محمد بن يحيى (الصولى) .... زعم ابن سلام .

الموشح ● (ص : ١١٢) ليس فى الطبقات .

* * *

١٥ — أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد قال ، أخبرنا الرياشىُّ (العباس ابن الفرج) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ٧٠) ليس فى الطبقات .

● (ص : ١٢٠) » » » .

● (ص : ٢٠٩) » » » .

● (ص : ٢١١) » » » .

١٦ — كتب إلىّ أحمد بن عبد العزيز قال ، أخبرنا عمر بن شبّة قال ، أخبرنى محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ١٤١) ليس فى الطبقات .

● (ص : ٢٠٣) » » » .

● (ص : ٢٠٤) » » » .

١٧ — حدثنى على بن عبد الرحمن قال ، أخبرنى يحيى بن على بن يحيى المنجم ، عن أبيه (على بن يحيى) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ٧٧) ليس فى الطبقات ، وانظر الإسناد (٨) .

١٨ — وحدثنى عبد الله بن يحيى قال ، حدثنى أحمد بن بشر ، عن إسمعيل ابن يعقوب الأعلم قال ، حدثنى محمد بن سلام .

= حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد ابن سلام .

الموشح (ص : ١٢٩) ، الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وانظر الإسناد رقم : (٢٥) .

١٩ — حدثنى على بن هرون قال ، حدثنا وكيع قال ، حدثنا محمد بن إسمعيل الأعلم ، قال حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١٤٣) ، قبله فى الموشح ، الخبر : ٧٢٣ فى الطبقات ، وهو هنا بمعناه لا بلفظه .

٢٠ — حدثنى محمد بن عبد الواحد قال ، سمعت ثَعْلباً (أحمد بن يحيى) يقول ، وسأله أبو سهل النَّيبَخْتِيُّ = ما تقول فى جرير والفرزدق قال ، قال محمد ابن سلام

الموشح (ص : ١١٦ ، ١١٧) مثله فى الطبقات رقم : ٥٠٧ ، ٦٢٩ عن الأغانى ، وما جاء قبله فى الموشح ص : ١١٥ .
وانظر الإسناد رقم (٤) ، (٥) ، (٨) .

٢١ — حدثنى بعضُ أصحابنا ، عن أحمد بن يحيى النحوى (ثعلب) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ١٠٨) ليس فى الطبقات .

٢٢ — روى أحمد بن أبى طاهر ، عن حماد بن إسحق ، عن محمد ابن سلام .

الموشح ● (ص : ١٠٩) ليس فى الطبقات .

٢٣ — قال عبد الله بن المعتز ، حُكِى عن ابن سلام .

الموشح ● (ص : ٤٧) ليس فى الطبقات .

* * *

٢٤ — حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُلَيْل العَنَزِىّ قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ١٩٤) ليس فى الطبقات .

٢٥ — حدثنى إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل ابن الحباب) ، عن محمد بن سلام .

= وحدثنى عبد الله بن يحيي قال ، حدثنى أحمد بن بشر ، عن يعقوب ابن إسمعيل الأعلم قال ، حدثنى محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١٠١) فى الطبقات رقم : ٢٦ ، ٢٧ ، وسيأتى الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

(ص : ١٢٩) فى الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وسيأتى الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

٢٦ — حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثنى محمد بن سلام .

بهذا الإسناد فى الموشح ، فى ستة وعشرين موضعاً ، سيأتى الحديث عنها .

* * *

هذه هى أسانيد الأخبار الأربعة والستين (٦٤) التى فى كتاب الموشح ، منها أربعة (٤) مرسلة أو مبهمة ، وهى الأسانيد الآتية : (١٤) و (٢١) و (٢٢) ، (٢٣) ، فبقى عندنا اثنا وعشرون (٢٢) إسناداً صحيحاً غير منقطع ولا مبهم ولا مُرْسل ، ثم منها أيضاً سبعة (٧) أسانيد ليس منها فى كتاب طبقات الجمحىِّ شىء ، وهى الأسانيد الآتية : (١٠) و (١١) و (١٣) و (١٥) و (١٦) و (١٧) و (٢٤) فيبقى عندنا خمسة عشر (١٥) إسناداً متّصلاً إلى ابن سلام ، تنتسبُ إلى كتابه « الطبقات » .

وسأبدأ بتحايل إسنادين منها ، ليس لهما خبر مقابلٌ فى كتاب « الطبقات » ، وهما الإسنادان (١٠) و (١١) للدلالة على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى ، وعلى اللذّة التى كان يجدها فى التدليس . والشيخان اللذان روى عنهما .

أولهما : « أحمد بن عيسى الكرخىّ » ، والثانى : « أحمد بن محمد المكىّ » ، وهما يرويان عن أبى العيناء محمد بن القاسم . ولكن الحقيقة أنهما رجل واحد هو : « أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد ، أبو بكر ، المعروفُ بالمكى » ، وهو صاحب أبى العيناء ، توفى سنة ٣٢٢ هـ . فنسبه المرزبانى فى الإسناد الأول إلى جدّه ، ثم زاد فى تدليسه ، فأغفل « المكى » ، ونسبه إلى « الكرخ » . وهى نسبةٌ صحيحة ، ولكنها نادرةٌ ، فإن المشهورَ فى نسبته هو « المكىّ » تارة و « السُّورىُّ » تارة أخرى . وهذه الأخيرة نسبةٌ إلى « بين السورين » ، وهى محلة كبيرةٌ كانت بكرخ بغداد ، من أحسن محالها وأعمرها (معجم البلدان : بين السورين) ، فنسبه إلى « الكرخ » ، وترك « السورىّ » . وإذنْ ، فقد أغمض علينا صاحبنا المرزبانىّ حين قال « الكرخىّ » دون « السورىّ » ، ولم يكذب ولم يخطىء ، ولكنه استمتع بالتدليس من وجهين . وقد ذكرتُ هذا هُنَا مقدمةً لتدليس أغمض وأدقّ .

* * *

فالأسانيد السالفة من (٢) إلى (٩) شيوخه الذين روى عنهم فيها ثلاثة :

الأول : « محمد بن أحمد الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى

البربرى » فى (٢) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب النحوى فى (٣) و (٦) = وعن أبى يعلى عبيد بن عبد الله الكاتب فى (٤) .

والثانى : « محمد بن إبراهيم الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى البربرى » ، فى (٥) = وعن « أحمد بن أبى خيثمة » فى (٦) ، وفى الإسناد نفسه « محمد بن أحمد الكاتب » وهو الأول نفسه ، يروى خبره عن « أحمد ابن يحيى ثعلب » = وعن « عبد الله بن أبى سعد الوراق » فى (٧) .

والثالث : « أبو عبد الله الحكيمىّ » ، ويروى عن « محمد بن موسى البربرىّ » فى (٨) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب فى (٩) .

وهؤلاء الثلاثة رجلٌ واحدٌ هو : « محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش ابن حازم بن صبيح بن صباح ، أبو عبد الله الحكيمىّ ، الكاتب » ، ولد سنة ٢٥٢ ، وتوفى سنة ٣٣٦ هـ . وروى عنه المرزبانى ، فسمّاه فى الأول باسمه واسم أبيه ونعتِه « الكاتب » = وفى الثانى نسبه إلى جدّه إبراهيم ، ولم يذكر نعته « الكاتب » إلا فى موضع آخر من كتابه (ص : ٢٣٩) = وفى الثالث ذكره بكنيته ونسبته فقط .

وهذه الأسماء الثلاثة موزّعة فى أخبار أخرى تضمنها كتاب « الموشح » للمرزبانى ، واشترك ثلاثتهنّ فى الرواية عن « محمد بن موسى البربرىّ » فى أربعة عشر (١٤) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن يحيى ثعلب » فى واحد وثلاثين (٣١) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن أبى خيثمة » فى أربعة عشر (١٤) إسناداً ، ثم جمع المرزبانى بين « محمد بن أحمد الكاتب » و « أبى

عبد الله الحكيمي » فى الرواية عن « أبى يعلى عبيدالله بن عبدالله الكاتب » فى إسنادين من كتابه = ثم أفرد اسم « محمد بن إبراهيم الكاتب » فى الرواية عن « عبد الله أبى سعد الوراق » فى سبعة (٧) أسانيد ، ولكن « الوراق » ، لا يروى عن ابن سلام ، بل يروى عن « مسعود بن عمرو » ، عن ابن سلام .

وهؤلاء المذكورون آنفاً ، لهم رواية عن محمد بن سلام الجمحى سَماعاً منه ، فى الموشَّح . ثم لجميعهم فى الأسانيد الثمانية من (٢) إلى (٩) رواية أخبار مطابقة أو مخالفة بعض الاختلاف لما فى كتاب « الطبقات » من رواية « أبى خليفة الفضل بن الحباب الجمحىّ » عن خاله « محمد بن سلام الجمحى » .

* * *

ومن الصَّعْب أن نفسِّر الآن هذه الشَّهوة الغريبة فى التدليس ، ولعل ما يأتى يُلقِى ضوءاً على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى فى التدليس ، لأمرٍ فى نفسه . فبين أيدينا فى كتاب «الموشح» ثلاثة أسانيد هى رقم (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) هى :

الأول : حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُلَيْل العنزىّ قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدى قال ، حدثنا محمد بن سلام = الإسناد رقم (٢٤) ، وهذا الإسناد عن « الحسن بن عليل العنزى » ، ليس لأخباره فى الموشح ، أخبارٌ تقابلها فى الطبقات .

الثانى : حدثنا إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل بن الحباب) ، عن محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٥) .

الثالث : حدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثنى محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٦) .

وهذان الرجلان : « إبراهيم بن محمد العطار » و «إبراهيم بن شهاب» هُمَا رجُل واحد هو : « إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أبو الطيب ، وهو الذى قال عنه المرزبانىّ قال : « كان أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أحد مشايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاشرنى فى منزلى أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرة متصلة غير منقطعة ، ومات فى شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلثمئة (٣٥٦ هـ) ، عن أربع وثمانين ، أو خمس وثمانين » ، [تاريخ بغداد ٥ : ١٦٧ ، مقدمة الطبقات ص : ٤٥] .

وقد أتى المرزبانى هنا بأعجوبةٍ فى التدليس لم أر مثلها لغيره.

أما الاسم الأول ، فى الإسناد الأول : «حدثنا إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العَنَزِىّ» ، فقد روى المرزبانى عنه من طريق الحسن بن عليل العنزى تسعة عشر (١٩) خبراً ، جُلُّهَا ينتهى إلى شَيْخ غير محمد بن سلام الجمحى ، إلا فى إسناد واحد ، هو المذكور عندنا فى حَشْد الأسانيد برقم : (٢٤) فهو عن « الحسن بن عليل العنزى ، عن أبى الحسن اليزيدىّ ، عن محمد ابن سلام » ، ولم يستخدم المرزبانى اسم « إبراهيم بن شهاب » هنا فى الرواية عن « ابن سلام » من طريق « الحسن بن عليل العنزى » قط .

أما فى الرواية عن « أبى خليفة/الفضل بن الحباب الجمحىّ » ، فإنه استخدم اسمه « إبراهيم بن محمد العطار » مرتين فقط :

الأولى : « حدثنى إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام » [الموشح : ١٠١] ، وهو بنصه فى الطبقات برقم : ٢٦ ، ٢٧ .

الثانية : « حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » (الموشح : ١٢٩) ، وهو بنصه فى الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ . ومن العجيب العجيب أنه روى الخبر : ٥٩٩ (فى الطبقات) قبل هذا مباشرةً بقوله : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، قيل لجريرٍ : ما صَنَعْتَ فِى التَّيْمِ شيئاً ! قال : إنَّهم شعراءُ لئامٌ » ، قدَّمه على الخبرين رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وهو فى الطبقات بعدها مباشرةً بلا إسنادٍ ، لأنها جميعاً فى الحقيقة خبرٌ واحد . وهذا عجيبٌ جدًّا فى التدليس ، كالذى مرَّ بك آنفاً فى تدليس « أبى عبد الله الحكيمى محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب » فى حشد الأسانيد من (٢) إلى (٩) ، والجمع بين اسمين دخلهما تدليس أبى عبيد الله (انظر ما سلف : ١٠٠) .

أما اسم « إبراهيم بن شهاب » مجرَّداً من صفة « العطار » ، فقد قصر استخدامه على روايته عن « أبى خليفة / الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، وجميع الأخبار التى رواها بهذا الإسناد هى ستة وعشرون (٢٦) إسناداً ، منها إسنادٌ واحد خالف فيه ، وهو : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب قال : سمعت أبا محمد التوَّزىَّ يقول ... »

(الموشح : ٢١٨) ، فكأنه قَصَر اسم « إبراهيم بن شهاب » على الرواية على « الفضل بن الحباب » ، كما قَصَر آنفاً اسم « إبراهيم بن محمد العَطار » على الرواية عن «الحسن بن عليل العنزى» ، إلاّ فى موضعين اثنين ، استخدمه فى الرواية عن « الفضل بن الحباب ، أبى خليفة ، عن محمد بن سلام » . وهذا تدليس جيّدٌ ، له مَعْنًى صحيحٌ ، فى التفرقة بين الاسمين ، كأنه يقول لك : كل ما رويته عن « إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، فهو من نسختى من كتاب « طبقات فحول الشعراء » التى رويتُهَا سماعاً عن شيخى وصاحبى ورفيقى أربعين سنة .

ولذلك فقد اخترتُ ، قاطعاً ، غير متلجلج ، هذا الإسناد الأخير : « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لنقل ما زاد فى «الموشح» على النُّسختين « م » المختصرة ، و «المخطوطة» المنخرمة ، وهما خبران على الحقيقة لا ثلاثة ، وهما فى الطبقات برقم : ٤٦ – ٤٨ ، ثم الخبر : ١٤٦ ، كما فصلت ذلك آنفاً فى «زيادة المرزبانى» [ص: ٨٢، ٨٣] . ولولا السَّهو منى ، لضممت إليهما الخبر الثالث ، الذى أرشدنى إليه الدكتور على جواد ، وهو فى الموشح [ص : ١٠٦] ، فى أخبار الفرزدق ، وسبب ذلك هو أن كُلَّ ما جاء من هذا الطريق ، فهو موجود بنصِّه فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

* * *

بقى خبرٌ واحدٌ فى « الموشح » [س : ١٧٢] من رواية « محمد بن يحيى الصولى » عن أبى خليفة الفضل بن الحباب عن « محمد بن سلام » وقد نقلته إلى

الطبقات برقم : ٧٤٣ . وهذا استظهارٌ تابعٌ لما دلَّنى عليه تمحيص أسانيد « إبراهيم بن شهاب » و « إبراهيم بن محمد العطار » ، السالفين ، فإنى رأيتُ المرزبانى روى عن محمد بن يحيى الصولى بأسانيد مختلفة فى كتابه « الموشح » ، وبلغت عدة أسانيده أربعةً وأربعين ومئة (١٤٤) موضع ، فلم يَرْوِ محمد بن يحيى الصولى عن « الفضل بن الحباب » ، الا فى خمسة مواضع ، هى :

الأول : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الُحباب ، عن محمد بن سلام » ، [الموشح ص : ١٠٠] ، وهو فى كتاب الطبقات رقم : ٢٢ - ٢٤ ، مع اختلاف فى اللفظ واختصار = ثم [ص : ١٧٢] ، وقد نقلتُه إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

الثانى : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنا بكر بن محمد المازنى » (الموشح ص : ١٨٢) .

الثالث : « أخبرنى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب (وأبو ذكوان قال ، حدثنى التوّزى » (الموشح ص : ٢٥٤) ، (الموشح ص : ٣٦٣) .

والثانى والثالث لا شأن لنا بهما ، أما الأول ، فإنى رأيتُ محمد بن يحيى الصولى قد روى خبر الفرزدق ، عن الفضل عن ابن سلام (الموشح : ١٠٠) مختلفاً عن الذى فى الطبقات اختلافاً بيِّناً ، فتوقفت طويلاً فى ضم الخبر الذى فى (الموشح : ١٧٢) ، فكدتُ أطْرحُه . ثم لما تأمّلت أخبار ذى الرمة عند أبى الفرج الأصفهانى فى الأغانى [١٨ : ١٤ - ١٧ الهيئة] ، ووجدت أبا الفرج

قد وضع هذا الخبر ، برواية أبى زيد عمر بن شبة عن أبى عبيدة بين الخبرين : ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ورأيت أنّ أبا الفرج إنما آثر روايته عن أبى عبيدة = لا عن ابن سلام = لزيادة ظاهرة فى خبر أبى عبيدة ، فبعد التأمُّل بَدَا لى أنّ رواية الصولى ، خاليةٌ من زيادة أبى عبيدة . فهى عندئذ أشبه بأن تكون كانت فى نسخة أبى الفرج على مثل رواية الصولىّ = ورأيت أيضاً أنه أشبه بالأخبار المتتابعة من : ٧٤٤ إلى : ٧٥١ ، التى فيها ذكر أمره مع جرير والفرزدق ، فعدتُ فأثبتُّ هذا الخبر الفردَ ، مخالفاً ما آثرته فى النقل عن الموشح ، وهو إسناد « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لاسيّما وأن هذا الخبر وما معه ، يقع فى آخر الخرم الحادث فى مخطوطتى بعد آخر الورقة ٦٩ إلى أول الورقة ٨٢ [يقابله فى المطبوعة ص ٤٧٧ ـ ٥٦٠] ، وخبر الصولى فى [ص : ٥٥٢] . أما نسخة المدينة « م » ، فهى مختصرةٌ لا يُعْبَأُ بها فى مثل هذا .

وأنا بلا شكّ قد أطلتُ ، ولكنى اضطُررتُ أن ألخِّص دراسة الأسانيد تلخيصاً مقارباً ، على منهجى الذى لا يخالط « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » أىّ مخالطة . وأظنُّ أنى وضعت الآن أمر الزيادة التى زدتها على « طبقات فحول الشعراء » فى نِصابها ، وإن كنت لأشكُّ فى أنّى أجلبُ على القارىء تعباً شديداً ، لأنه مضطرٌّ أن يضع نسختى من « طبقات فحول الشعراء » بين يديه ، ويتابع ما قلته فى أمر صاحب الأغانى وصاحب الموشح ، وغيرهما صفحة صفحة ، ومكاناً مكاناً ، مخافةَ أن أكون خُنْتُ الأمانة وغششته ، فإن خيانة الأمانة والغِشّ ، خصلتان متفشيتان اليوم فى حياتنا الأدبية . فإذا

اطمأن الى أنى لم أخنه ولم أغششه ، فهذا حَسْبى منه ، غيرَ متوقع منه ثناءً يتلِفُنِى ، أو مدحًا يقطع ظهرى . والحمد لله ربِّ العالمين ، وأسأل الله العافية

* * *

وأنا على كل حالٍ ، لست ناقدًا لما كتب الدكتور على جواد الطاهر فى مجلة المورد (العدد الثامن ـ ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) فى مقاله : « طبقات الشعراء . . مخطوطًا ومطبوعاً » . ولـكن بقيت أشياء ، فإنه فصَّل مقالته فصولاً فقال فى [ص ٤١ : من المورد] : « ثالثاً » ، ثم ذكر شيئًا وقال إنى لم أناقشه ، ثم أضاف بين قوسين جاليان فقال : (وقد رجع ـ الطبعة الثانية ص : ٢٤٣) ، وصدق ! ولـكنه قال بعقب هذا مانصه :

« ولم يستغرب الأستاذ المحقق ، وجودَ بشامة بن الغدير ص : ٥٦١ ، فى الإسلاميين ، مع ماتذكره المصادر من جاهليته » ، وهذا يقابل ص : ٧١٨ فى الطبعة الثانية .

وأنا لا أدرى على وجه التحقيق هل قرأ الدكتور على جواد الطاهر كتاب « طبقات فحول الشعراء » فى طبعتيه أو لم يقرأه ، بيد أن مقالة المورد توهم أنه قرأ الطبعتين جميعاً ، ودرسهما جميعاً ، مَتْناً وشرحًا ومقدمةً ولـكنّى أعود فأشكُّ فى ذلك ، لأنى قلت فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٢٠ ـ ٢١] ، ما يأتى :

«وصنيع ابن سلام فى الطبقات دالٌّ على أنه يعدُّ المخضرمين فى الجاهليين تارة ، وفى الإسلاميين تارة . . . وابن سلاّمٍ لم يَعِدْ فى مقدّمة كتابه بأن يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات المخضرمين ، ثم طبقات الإسلام ، بل

كل ما قاله (ص : ٢١) : « ففصّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزّلناهم منازلهم ، واحتججنا لكل شاعرٍ بما وجدنا له من حجة ، وما قال فيه العلماء ... » ، فهذا كلامٌ مطلقٌ لاحدّ فيه ولا تعيين . والذى بأيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أن ابنَ سلام فرّق المخضرمين بين طبقات شعراء الجاهلية وطبقات شعراء الإسلام ، فذكر فى الثالثة من الإسلاميين كعب بن جعيل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمرو بن أحمر ، وهو مخضرمٌ لاشكّ فيه ، وسُحَيْم بن وثيل الرياحىّ ، وهو مخضرمٌ أيضًا . . . وفى السادسة من الإسلاميين ، ذكر بشامة بن الغدير وقراد بن حنشٍ ، وهما جاهليان فيما نعرفُ ، فلعلَّ ابن سلامٍ عدّهما من المخضرمين ، لخبر بلغه عن إدراكهما الإسلامَ ، وإن لم يُسْلِما » .

وهذا موجودٌ بنصّه أيضاً فى مقدمة الطبعة الثانية (ص : ٦٤ ، ٦٥) ، والأمر لايحتاج إلى بيانٍ ، ولا حيلة لى إذا غلبنى الشكُّ فى أن الدكتور على جواد الطاهر ، لم يقرأ الكتاب فى طبعتيه جميعاً ، بل تصفّحهما تصفُّحاً على عَجِلٍ ، مُتلمّسًا لخطأٍ ، أو لما يتوهّم أنه خطأ .

* * *

ثم قال الدكتور على جواد (رابعاً) ، ثم قال : « اعتمد المحقّق على المطبوعتين ، وكان المناسب أن يرجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما المطبوعتان (يعنى يوسف هل، وعجان الحديد) ، لاسيّما وأنه مقيم فى القاهرة ، والمخطوطتان فى دار الكتب بها » . وهذا يطابق مآخذ الدكتور منيرسلطان فى كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » حيث يقول : (ص ١٧٠) :

« إنّ هذا التدخل من الأستاذ شاكر (يعنى مسألة الزيادات التى كانت سبب تضخُّم الكتاب ، أو كما قال) ، هو الذى قلَّل من رونق العمل الضخم الذى قام به ، وجعل النقاد يوجِّهون له اللوم ، وينتابهم الألم لهذا الخلط الذى حدث للمطبوع من طبقات الشعراء لابن سلام ، بعد ما أصابه من خلطٍ وهو مخطوط (وكان الله فى عون النقاد ! هذه من عندى أنا) . ونحن نعتبر عمل الأستاذ شاكر هو : (تحقيق مخطوطته ونشرها مضبوطة صحيحة ، مع إلغاء رئة سايمة قوية موجودة فى دار الكتب ، وهى مخطوطة الكتاب ، واللجوء إلى ركن ضعيف ، وهو طبعات ليدن والسعادة ، ذلك لأن « المعتمد عند أهل العلم هما هاتان الطبعتان » ، كما يقول الأستاذ شاكر فى المقدمة (ص : ٧) .

١ — تغييرٌ فى اسم الكتاب بلا مبرّر .

٢ — عدم وجود ثبت للمراجع .

٣ — الرجوع إلى مطبوعتى ليدن والسعادة ، وليس لهما قيمة بجوار المخطوطتين ومخطوطته .

٤ — الزيادات الكثيرة وإقحامُها فى أصل الكتاب بدون وجه حق » .

انتهى أيضًا كلام الدكتور منير سلطان ، وإن كانت عبارته غير متماسكة ولا متلائمة . وأخشى ، ظنًّا ، أن يكون سقط من كلامه شىء أحدث فيه هذه الفجوات المربكة . أما كلام الدكتور على جواد ، فهو مستقيم ، يوضح ما قاله الدكتور منير . وصحيح أنّى لم أعتمد مخطوطتى دار الكتب ،

هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنى ذكرت مخطوطتى دار الكتب فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٧] ، وفى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٥١] ، ولكن الذى لايعرفه الدكتور على جواد ، ولا الدكتور منير سلطان ، هو أنِّى راجعتُ مطبوعة يوسف هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، على هاتين المخطوطتين ، وانتهيت إلى أنهما تطابقان المخطوطتين ، وأن مطبوعة يوسف هل ، أجودُ من هاتين المخطوطتين فى بعض المواضع ، ولكنِّى لم أذكُرْ مافعلتُه من المراجعة ، لأنى ، بالطبع ، لست أتبع أصول « المنهج العلمى » ولا فصول « علم التحقيق » ، لكى أملأ هوامش الكتاب بعلم فياضٍ من فروق جهلة النساخ فى كتابة : « ينبغى» ، « تبتغى » ، « يقولها » ، « تقولها » ، « يجرّن » ، « يجرِّر» ، « يقرآن» ، « بقرآن » ، « فراهيد » ، « فراهيده »، « فردوسى » ، « قردوسىّ » ، « يثلوا » ، « يتلوا » ، وأشباه هذه المعارف الجليلة التى تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول « المنهج العلمى » ، وعلى فصول « علم التحقيق » . وقد أعفانى يوسف هل ، فى آخر نسخته ، من الاستغراق فى ذكر خلافات المخطُوطتين ، وهما ، على غير مايرى الدكتور منير سلطان ، نسختان ساقطتان لاقيمة لهما ، وليستا « رئة سايمة قوية » ، بل هما رئتان مملوءتان بجراثيم السُّل ، والعياذ بالله . هذا رأيى بالطبع ، لارأى « المنهج العلمى » أو « رأى عام التحقيق » .

ولذلك لم أذكر شيئاً عنهما فى الطبعة الثانية ، لامدحًا ، ولا قدحًا ، بعد أن حصلتُ على نسخة المدينة « م » ، وهما منقولتان عنها ، وكان سببَ الحصول عليها ، هو سَعْيى فى تصويرها ، فصوّرها قسم المخطوطات فى الجامعة

العربية ، لا كما ظنَّ الدكتور على جواد فى « تاسعًا » من فصول مقالته : « لم يحاول المحقق البحث عن نسخة المدينة والحصول عليها . ولم يكن ذلك عليه صعباً لو رامه » ، أو كما قال أكرمه الله ! ولماجاءت نسخة المدينة « م » ألغيتُ فى الطبعة الثانية كُلّ مانمتُ إلى طبعة يوسف هل وعجان الحديد بسبب ، لأنى حصلتُ على الأصل الوثيق ، ولكن لا أشك أن الدكتور على جواد لم يقرأ مقدمة الطبعة الثانية ، ولا الأولى إن شاء الله .



ثم قال حفظه الله « خامساً » . فأنشأ هذه العبارة : « لم يلتزم المحقق ردّ العبارات (أو الكلمات) التى كمل بها نصّ الطبقات إلى المصادر التى استقاها منها ، وإنما يكتفى عادة بأن يضع ذلك داخل معقوفين [ ] ، ثم أضرب عن هذا الوضع [ينظر شاكر : ٣٣] » . ولو رجع الأستاذ إلى الطبعة الثانية (ص : ٣٩،٤٠) لوجد فى الهامش (١) صفحة (٤٠) مانصه : « نقل هذا المرزبانى فى الموشح : ٧٤ ، واعتمدت لفظه آخر الخبر » ، ولكن الأستاذ معذورٌ ، لأنه لم يقرأ الطبعة الثانية من الطبقات بلا شك ولا ارتياب ، لأن هذا الذى قالته منصبٌّ على مابين المعقوفين [ ] ، ليس غير .



ثم انتهى إلى « سادسًا » [المورد ص : ٤٢] فذكر ماقلته فى ترجمة أبى خليفة أنه « كان أعمى » ، وأخذ علىّ إثبات ذلك ، مع أنى نقلته عن معجم الأدباء لياقوت ، وترجمته فى « نَكْتِ الهميان ، فى نُكتِ العميان » ، للصلاح الصفدى ، ورأى أنه « لم يكن فى أخبار أبى خليفة مايدلُّ على ذلك ، وإنما تشير إلى أن عماهُ كان متأخِّراً ، لكبره . . . وقد عُمِّر » ، فأنا نقلتُ

ماهو موجودٌ ، ولكن الدكتور أتى بشيءٍ لادليلَ عليه لامن مرجع ولا من بديهة عقلٍ ، ولكنها أشبه ببديهة الاستشراق الأعجميّ المساكينِ أصحابه .

ثم أتم ذلك ، حفظه الله ، أنه يلاحظ أنى جعلت « أحمد بن حنبل بين من روى عن محمد بن سلام ، شأنه فى ذلك شأن ثعلب وأبى حاتم والرياشىّ والمازنى والزيادى . . . ـ وبالمسألة حاجة إلى تثبُّت ودراسة خاصة » ، غريبة ! ! ولا أدرى كيف يتكلّم الدكتور على جواد الطاهر !

ولد أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحى سنة ١٣٩ هـ ، وتوفى سنة ٢٣١ هـ = وولد أحمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ ، وتوفى سنة ٢٤١ ، فهو أصغر من ابن سلّام بخمس وعشرين (٢٥) سنة ، فهو بلا شكٍّ فى مرتبة شيوخ أحمد وطبقتهم ، وابن سلام دخل بغداد سنة ٢٢٢ هـ ، وأحمد فى الثامنة والخمسين من عمره ، وابن سلام فى الثالثة والثمانين من عمره ، وهو بقية أئمة أهل البصرة فى القرن الثانى وأوائل الثالث ، وقد كتب عن ابن سلّامٍ قرينُ أحمد وصديقُه « يحيى بن معين » (ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفى سنة ٢٣٣ هـ) ، كتب عنه الحديث ، وكتب عنه النَّسَب . فماذا يستنكرُ إذنْ ، من أن يكون أحمد ، قد كتب عنه أو سمع منه لغةً أو شعرًا أو خبراً وحدَّث به ؟ قال محمد بن إسمعيل الصائغ : « كنت فى إحدى سفراتى ببغداد ، فمرّ بنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ، ونعلاه فى يده فأخذ أبى هكذا بمجامع ثوبه فقال : يا أبا عبد الله ، ألا تستحى ؟ إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟ فقال : إلى الموت » .

فما الذى يستنكر الدكتور ، من تلقى أحمد عن شيخ البصرة فى الأدب واللغة والأخبار ؟ ومع ذلك فأنا لم أقل هذا استنباطاً ، فيؤخذ علىّ ، بلْ هذا هو الذى قاله ياقوت فى معجم الأدباء ، فى ترجمة « محمد بن سلام الجمحىّ »

(٧ : ١٣) قال : « وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وابنُه عبد الله » . ومع ذلك ، فأنا لم أكن أكتب « تحقيقاً » فى ترجمة أحمد بن حنبل أو محمد ابن سلام ، وحملتُ مانقِل إلينا . فإن رأى الأستاذ أن يعلمنا مما علّمه الله ، فليفعل مشكورًا محمودًا .

ثم يأتى الدكتور على جواد بالعجب فى « سادسًا » هذه فيقول : « ويَعُدّ (يعنينى) كلَّ من روى عنه محمد بن سلامٍ فى طبقات الشعراء خبرًا أو شعرًا . . . شيخاً له . وجمع له بذلك ستًّا وستين شيخاً ، قال (يعنينى أيضًا) « وعدتهم سبعون شيخاً » ، ويبدو أن الأستاذ محمود شاكر توسع كثيرًا فى معنى «الشيخيّة » (أقول أنا ، هى كلمة خفيفة على اللسان ، تستحقُّ أن يضعها الأستاذ بين الأقواس ، وقد فعل !) ، وإلاّ كيف نضع بشّار (هكذا فى الأصل) ـ مثلاً ـ مع يونس بن حبيب . . . » ، انتهى كلام الدكتور ، وانتهى تعجُّبه .

وهذا بالطبع ، نقلٌ عن مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٢ ، ١٣) ، أما فى مقدمة الطبعة الثانية التى لم يقرأها الدكتور على جواد بلا شك ، فإنِّى زدت على العدد الأوّل وقلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام فى كتاب الطبقات » . (المقدمة ص : ٣٥ ـ ٣٧) . وقد بدأتُ هذه من المقدمة (ص : ٣٥) بقولى : « أما شيوخُه فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » خاصة ، فقد آثرتُ أن أجمع أسماءهم هُنَا مرتبة على حروف المعجم ، وهم : . . . » ، ثم ختمتُها بقولى (ص : ٣٧) « . . . وعِدّتُهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام فى كتاب الطبقات » .

ولا أدرى ، والله ، ماذا أقول ؟ أيحتاجُ المرء أحياناً أن يتدَهْدَى (أى يتدحرج من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ) سبعين دَرَكاً (الدَّرَك ما كان إلى أسفل ، والدَّرَجُ ما كان إلى أعلى) لكى يخاطبَ أئمةَ العلم الذين يعلمون الناس بخِطَاب مَنْ صَأْصَأَ ولم يُفَقِّح ، (صأصأ الجَرْوُ حركَ عينيه ولم يفتِّحهما ، وفَقَّح الجروُ فتَّح عينيه فأبصر أوَّل البصر) ؟ ورحم الله أبا العلاء الذى فتح لنا بابَ الغريبِ فى الكتابة ! والله المستعان على كُلِّ حال .

أما لفظ « شيخ » فإنه عند أهل العلم من الأئمة ، لفظٌ مشترك ، أو شبيه بالمشترك . فكما يدُلُّ على العالم الذى تلازمُه دهراً طويلاً تتلقى عنه ، أو تروِى عنه ، ، فإنه يدلُّ أيضاً على من لم تلْقه إلاّ مرَّة واحدةً ، ولم ترو عنه إلاّ حديثاً واحداً . والذين يتكلَّمون فى أسانيد الأخبار والأحاديث يقولون مثلاً : « روى هذا الخبر (لخبر من الأخبار) محمد بن جرير الطبرى ، عن شيخه فلان بن فلان ، ولم يرو عنه غير هذا الحديث المفرد » ، أى أنه لقيه مرة واحدة ، وسمع منه خبراً واحداً لم يرو عنه غيره ، فيسمونه « شيخاً » ، لروايته عنه خبراً واحداً ليس غير . ومن لا يعرف هذا القدرَ من كلام أئمة العلم فى كتبهم ، نخيرٌ له أن يدع الاستدراك ، ويطلب الاسترشاد حتى يعرفَ ما كان عنده غير معروف . وأنا بالطبع لا أكتُبُ بلغة أصحاب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، ولكنى أكتب بلسان أمَّتى التى أنا منها ، متَّبعاً لعلمائها مسترشداً بِهَدْيِهم . وهذا حسبى وحسب القارىء ، لأن عبارتى فى المقدّمة مقيّدةٌ دالَّة على هذه الصورة وحدها ، أى صورة الرواية عن الشيوخ ليس غيرُ ، لأنى قلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً روى عنهم ابن سلاَّم فى

كتاب الطبقات » . أمّا « التوسع فى الشيخيّة » فهو كلامٌ لا أعرفهُ ، ولا أتوسّع ، ولا يحزنون ، كما يقولون .

ثم عاب عليَّ الدكتور على جواد أيضاً عيباً فقال : « ويُثْبِتُ بين مؤلفات محمد بن سلام كتاب « غريب القرآن » ، معتمداً على ياقوت فى ذلك ، وليس « غريب القرآن » لأبى عبد الله محمد بن سلام ، وإنما هو لأبى عبيد القاسم ابن سلام . وكان الخطأ قديم ، نبه عليه القدماء » ، أو كما قال .

فلو أنا قرأت « وكان » الفعلَ الناسخ كانت العبارة خطأً فى العربية = وإن أنا قرأتها « وكأنَّ » الحرفَ الناسخ ، كان كلاماً بلا معنًى ، يبرأ أوله من آخره ، أو آخره من أوله . ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن أجزمَ بأنَّ ياقوتاً قد وَهِمَ ، بمثل هذه القوة التى أنكر عليه بها من أنكر ، وليس بعيداً أن يكونَ لابن سلامٍ كتاب صغيرٌ فى « غريب القرآن » اطلع عليه ياقوت أو غيره ، ولم يصل إلينا بعدُ ، كسائر ما لم يصل إلينا من كتب المؤلفين . ولمجرّد الاستمتاع بمؤاخذة الدكتور على كما استمتع بمؤاخذتى ، آخذُه . أنه لم يبيّن لنا من هم هؤلاء « القدماء » الذين نبّهوا على خطأ ياقوت ؟ وهذا السؤال حق « المنهج العلمى » لا حقى أنا .

* * *

وفجأةً ، وَبَغْتَةً ، وعلى غِرَّة ، وبلا إنذارٍ سابق ، وبلا فاصلٍ مُرِيح ، ومباشرةً ، يأتى الدكتور على جواد الطاهر ، مجاباً علىَّ بِخَيْلِه ورَجْلِه ليقول : « وقد كان الأستاذ (يعننى أنا) حادًّا مع يوسف هَلْ ، مستهيناً به لدرجة أنه وصفه بالمسكين . ويوسف هَلْ صاحب فضل وسابقة ، فهو جديرٌ بالذكر والشكر » .

مطلوبٌ منّى أن ألبس يوسف هَلْ سرابيل الثناء والتمجيد والحمد ، لأنه سبق فنشر الطبعة الأولى لكتاب محمد بن سلام الجمحى ، والذى لا شكّ فيه عندى أن الرجل مشكورٌ كلَّ الشكر لما فعل ، ومذكورٌ بالخير لفضله وسابقته ، ولكن ما فائدةُ هذا هنا ؟ أترانى ذممته وأنكرت فضله لأنه نشر الكتاب ؟ أم لأن هذا الأعجمىّ كتب مقدمة للطبقات أظهر فيها ما يضمرُ ، وأفرغَ سُمَّه وضِغْنَهُ فى بضع كلمات ذكرتُها ، فى المقدمة ، لا يريدُ بها إلا هجاء « الكتب العربية » والحمل عليها بتخليطه وجهالته . وهو عندى بلا شك مسكين وفوق المسكين ، لأنه تعرَّض لما لا يُحسِنُ ، وادَّعى دعوى ليس لها برهانٌ البتة . هذا كُلُّ ما فى الأمر .

وإذا كان الدكتور على جواد يريدُ أن يعرف ، فأنا لا أضنّ عليه بالمعرفة . عمل يوسف هَلْ فى كتاب الطبقات ، هو كعمل سائر المستشرقين المساكين ومن تابعهم على « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » من أهل جلدتنا ولساننا . وأقول : لو كان عندنا « صاحب مطبعة » قد تعلَّم وشدَا من العلوم شيئًا يسيرًا ، فأخذ نُسخًا مخطوطةً من كتاب ، وقابل بعضها ببعضٍ ، لاستطاع أن يُخْرِجَ لنا الكتاب على أتمِّ صورة تطابق أصول « المنهج العلمى » وفصول « علم التحقيق » . لا ، بل أزيدُ ، فإن صاحب المطبعة مستطيعٌ أن يتفوَّق عليهم فى إخراج الكتاب على صورة أدقّ وأصحّ وأتقن وأسلم من كل ما فعله المستشرقون ، بلا استثناء أحدٍ .

وإذا كنتُ قد أسأتُ كما يرى الدكتور على جوادٍ ، فإنى ، كما قال جرير ، حيث قيل له : إلَى كَمْ تهجو الناسَ ؟ فقال جرير : إنى لا أبتدى ،

ولكنى أعتدى » ، يعنى لا أبتدى بالهجاء ، بل أجازى العدوان بالانتصاف بالحق من المعتدى ، وهذا هو معنى قول الفِنْد الزِّمَّانىِّ :

فلما صَرَّحَ الشَّرُّ فأمْسَى وَهْوَ عُرْيَانْ
ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ ، دِنَّاهُم كما دَانُوا

وقبل كُلِّ شىءٍ ، فأنا لم أبلغ يوماً ما من السَّذاجة والغفلة وطيب النفس ، مبلغاً يحملنى على أن أعتقد ، مغروراً بما أعتقد ، أنّ فتًى أعجمياً ، غريبَ الوجه واليد واللّسانِ عن العربية ، يدخُل فى العشرين أو الخامسة والعشرين من عمره ، قسم « اللغات الشرقية » فى جامعةٍ من جامعات الأعاجم ، فيبتدىء تعلم ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، أو أبجد هَوَّز ، فى العربية ، ويتلقَّى العربية نَحوَها وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها ، عن أعجمىٍّ مثله ، وبلسانٍ غير عربىٍّ ، ثم يستمعُ إلى محاضِرٍ فى آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو دينها أو سياستها بلسان غير عربىٍّ ، ويقضى فى ذلك بضع سنوات قلائل ، ثم يتخرَّج لنا مستشرقاً (فى اللسان العربى والتاريخ العربى والدين العربىّ) ، ندين له نحنُ العربَ بالطاعةِ = ولم أبلغ من السذاجة أن أعتقد أن هذا ممكن ، وإن كنتُ أعلمُ علمَ اليقين أنّ كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانُوا بذلك ، وجعلوا الأمر ممكناً كل الإمكانِ !

بَل أقول أيضاً ، أن لو نشأ ناشىء الفتيان منّا على حُبِّ عربيته ، وعلى توقير تاريخه ، وعلى الالتزام بمعرفة أمّته ، وعلى الشموخ بنفسه عن الدنايا المُذِلّة ، والخضوع المهين للسادة ، وعلى حُبِّ الإتقان للعمل ، وكان ذلك نهجَ مدارسِنا وجامعاتنا وصحافتنا وكتبتنا وبيوتنا منذ يولَدُ المولودُ فينا ، كما هو نهجُ كُلِّ

بلدٍ أعجمى صار له السلطانُ علينا اليوم = لو كان ذلك ، لجاء هؤلاء المستشرقون جميعاً ، هالـكُهم وحَيُّهم ، ليتعلّموا على يد « صاحب المطبعة » منّا ، ناهيك بالعالم منا والإمامِ . أرأيتَ قَطُّ رجُلاً واحداً من غير الإنجليز أو الألمان مثَلاً ، مهما بلغ من العلم والمعرفة ، كان مسموع الـكلمة فى آداب اللغة الإنجليزية ، وخصائص لغتها ، وفى تاريخ الأمة الإنجليزية ، وفى حياة المجتمع الإنجليزى ، يدين لَهُ علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟ ما علينا !

سأعود الآن إلى تفسير ما قلتُه آنفاً من أنّى لا أبتدى ولـكنى أعتدى . وسأضرب مثلاً واحداً ، من أمثلةٍ لا تعدُّ ، ولـكنّ الهَوَى يفعَلُ بأصحابنا ما قال عروة بن أذينة فيما تفعلُ به صاحبته :

« غَطَّى هَوَاكِ ، وَمَا أَلْقَى ، عَلَى بَصَرِى »

* * *

كان فى الناس رجُلٌ فاضلٌ ، نشأ صغيراً بأرضِ الشام ، وشدا من العلم ما شدا ، وكان مجتهداً صبوراً ، ثُمَّ كتب الله له أن يشتغل بطالب الرزق ، فطلبَهُ فى تجارة الـكتب ، فظل يطبع إلى آخر حياتِه كُتُبًا لم تنْشر من قبل ، وهى من ذخائر الـكتب العربية ، استفادَ منها كلُّ طالب علم ، فى أرض اللسان العربى أو فى غير أرضه ، وأسدَى إلى كلِّ عالم معروفاً لا يُنْسى . وفى صدر شبابه ، وهو فى نحو الخامسة والعشرين أو أقلّ ، وذلك فى سنة ١٣٤٩ من الهجرة ، طبع كتاباً نادرًا ، على ضيق ذات يده ، نشره فى دمشق ، عن نسخة بخط الحافظ المؤرخ « محمد بن طولون » ، وعن نسخة أخرى منقولة من نسخة ابن فهد ، تلميذ المؤلف ، وراجعه بعد الطبع الشيخ محمد راغب الطباخ على

مخطوطة فى « المكتبة الأحمدية » . وهذا الكتابُ هو « الإعلان والتوبيخ ، لمن ذَمّ التوريخ » (أى التاريخ) . وهو كتابٌ من أحسن الكتب ، قال فيه أحمد تيمور رحمه الله : « يعتبر هذا الكتاب تاريخاً للتاريخ فى الإسلام » .
والكتابُ الذى نشرهَ القدسىُّ ، خالٍ من التعليقات ، ومن فروق النسخ . والأصل الذى طبع عنه مكتوب بيد « الفقير عبدالوهاب بن محيي الدين السلطى نسبة ، الدمشقى وطناً ومولداً » ، وكتبها فى شهر جمادى الأولى سنة ١١١٥ هـ ، وهى منقولة عن نسخة محفوظة برواق الأتراك بالأزهر ، وكتبها تلميذ السخاوى : « عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكى » فى سنة ٩٠٠ هـ ، وروجعت المطبوعة عليها .

ثمَ جاء شيخ المستشرقين فى التاريخ ، الأعجمىُّ « فرانز روزنتال » المسكين ، وهو مولودٌ سنة ١٩١٤ م ونال الدكتوراه سنة ١٩٣٥ ، وظل « يَسْتَشرق » (هكذا جرى اللفظ !) بعد ذلك نحو سبع عشرة سنة ، إلى أن نشر فى نحو سنة ١٩٥٢ ، أو بعدها فيما أذكر ، كتاباً بالإنجليزية ترجمة عنوانه : « علم التاريخ عند المسلمين » ، وضمَّنه (فى ترجمته العربية) إعادة نشر « الإعلان بالتوبيخ ، لمن ذمّ التاريخ » الذى نشرهُ القدسى سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) ، فقال هذا الأعجمىُّ فى مقدمته التى كتبها : « لقد نُشِر النصّ العربى فى دمشق ١٣٤٩ / ١٩٣٠ – ١ ، وهذه الطبعة رديئة جدًّا » . ثم ظل يتكلَّم مستشرقاً (منصوبٌ على الحال) ، عن المخطوطات التى نشر عنها حسام القدسى نسخته ، ثم وصفها بعد ذلك مرة أخرى فقال : إن نسخة ليدن التى عنده ، والتى نشر عنها نسخته : « لا يُظهر نصُّها اختلافاً حقيقياً عن

النص المطبوع ، إلا فى بعض الأغلاط ، وكثرة المحذوفات . أما الحالات القليلة التى تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن ، فهى عادة فى المواضع التى حدث فيها خطأ مطبعى فى المطبوعة » ، وكان الله يحب المحسنين ، وأستعفيك من الركاكة .

•

إذن فما معنى أن « المطبوعة التى نُشرت ، رديئةٌ جدًّا » ! معناهُ أوَّلا : أنه من قمة استشراقه وأعجميته ، أطلَّ على الحضيض الذى كان فيه مخلوقٌ لا اسم لهُ ، ومعه كتابٌ أساء فى نشره إساءةً بالغة . ومعناه ثانياً : أنه يستنكفُ أن يعطى لهذا المخلوق « حسام الدين القدسى » حقَّه من الفضل والسابقة ، والذى هو جدير بالذكر والشكر ، على حدِّ قول الدكتور على جواد . ومع ذلك فأنا لم أخْفِ اسم يوسف هَلْ ، ولم أبنِ الأفعال للمجهول ، وأيضاً لم أتعرَّض لعمله فى الكتاب بالذم أو القدح ، مع أنى كنت مستطيعاً أن أفعل ، لأن يوسف هَلْ بلا شكٍّ لا يُحْسِنُ يقرأ العربية ، هذا على الأقلِّ .

ومع ذلك أيضاً فأنا سأفتح الآن نسخة « فرانز روزنتال » الأعجمى المسكين ، لأضرب لك مثلاً على ما أدع للقارىء تسميته ، وآخذ منها نصاً ، وما يقابلُه فى نسخة حسام الدين القدسى . فى نسخة حسام رحمه الله ما يأتى : [ص : ٨ ، ٩] :

« ولمَّا خطَّأ المِزِّىُّ نقْلَ الحافظ عبد الغنى فى الكمال : أن جابر بن نوح الحِمَّانى مات سنة ثلاث ومئتين وقال : بل ثلاث وثمانين ومئة ، ردَّهُ شيخُنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزى فى كتابه من الخطأ ، وأيدَّهُ بقول

الزهريّ وأحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى أنّه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين . وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بُدَيْل القاضى ومحمد بن طَرِيف البَجَلىّ ، وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كلّه يترجح قول صاحب الكمال » .

ثم هذا هو نفس النص فى نسخة فرانز روزنتال (علم التاريخ عند المسلمين (ص : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، النسخة المترجمة) ، وسأضعها كما هى منشورة فى هذا الكتاب ، بأرقام تعليقاتها :

« ولما خطّأ المزى نقل الحافظ عبد الغنى فى « الكمال » أن جابر بن نوح الحمّانىّ مات سنة ثلاث ومئتين (٨١٨ — ٩ م) [٢٠] وقال بل سنة ثلاث وثمانين (٧٩٩ — ٨٠٠ م) ردّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ماوقع للمزىّ فى كتابه من الخطأ ، وأيده بقول الزهرىّ . [٢١]

« عن أحمد بن حنبل[٢٢] أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين (٨٠٢ م) ، وكذلك من الرواة عند أحمد بن بُدَيل القاضى [٢٣] ومحمد بن طريف البجلى [٢٤] وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال » . انتهى .

فلننظر ماذا فعل هذا الأعجمى صاحب « المنهج العلمى» و« علم التحقيق » اللذين تلوكهما ألسنة المسبّحين باسم الاستشراق . فى التعليق : (٢٠) ترجم لعبد الغنى ، وذكر كلامًا لا أدرى أهو منه أو من سوء الترجمة (٨) أسطر . وفى التعليق (٢١) قال : « هذا نصُّ مخطوطة ليدن ، ولاَ أعلم أى زهرى مقصود هنا ! ولعل الاسم غير صحيح . ثم فى التعليق (٢٢) أحمد بن محمد بن

حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ/٧٨٠ - ٨٥٥ م) (انظر بروكلمان ج ١ص ١٨١ - ٣).
ومن الطبيعى أنه كان بإمكان ابن حنبل الدراسة مع جابر فى بغداد فى زمن مبكر، كما يقال إنه تتلمذ على إبراهيم بن سعد الزهرى الذى توفى سنة ١٨٣ - ١٨٥هـ (انظر تاريخ بغداد ٦ ص ٦٨ - ٩) » . انتهى ، وهذا بالطبع كلامٌ فارغ لامعنى له وهوأقربُ إلى التهويش بالألفاظ . ثم قال فى رقم (٢٣) :
« توفى سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ - ٢ م (ابن حجر التهذيب ج ١ ص ١٧ فيما بعد)
ثم قال فى التعليق (٢٥) مانصه : « كُلّ هـذه الانتقادات موجودة معا فى هامشٍ كتبهُ ناسخ مخطوطة القاهرة للمزى (ص ٢٠٧ هامش ٤) الذى عاش فى دمشق سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م » . عظيم والله !

وليعذِرنى القارىء فى إثباتى هذه الركاكة بقلمى فى هذه الصفحات ، فإنى أردت أن أثبت صورة التعليقات المستشرقة علينا (أى المتعالية علينا بالاستشراق ، وبالمنهج العلمى ، وبعلم التحقيق) . وينبغى أن أقول : إنى راجعتُ مطبوعة حسام القدسى ، على مطبوعة الأعجمى روزنتال ، فإذا النصُّ واحد ومتطابق ، ومطابق للمخطوطة فى بياضاتها وحذوفها ، وأن طبعة حسام القدسىّ تفضُل طبعة روزنتال بشيئين: أولًا ، أنها خاليةٌ من التبجح بالتعليقات الكثيرة التى لامعنى لها فى أكثر الأحيان = الثانى أن القدسىّ أشدُّ أمانة وصدقاً وتواضعاً من هذه « الاستشراقية » العجماء . وبيان ذلك :

= أنّ القدسىّ ترك النصَّ على حاله ، فهمه أو لم يفهمه = أما روزنتال ، فإنّه قسم النص قسمين : بدأ القسم الأول بقوله : « ولما خطأ المزىّ . . . » ثم وقف عند قوله « الزهرىّ » . ثم بدأ سطراً جديدًا بدأه بقوله : « عن

أحمد بن حنبل . . . » ، كأن الكلام الذى بعده كلام أحمد ! ! (عجائب ، ولكن لمن يستطيع أن يتعجّب غير مطأطىء النفس لسادته) ، وهذا يدلُّ على أنه لم يفهم النصَّ البتة . ولكنه لم يقتصر على هذا ، بل غير النصَّ تغييرًا مفسدًا له كُلَّ الإفساد ، لأن نص الكلام ، كما هو فى نسخة القدسى هكذا متتابعاً :
« وأيده بقول الزهرى ، وأحمد بن حنبل ، أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين » فغير « وأحمد بن حنبل » إلى « عن أحمد ابن حنبل . . . » دون أن يشير إلى هذا الاجتهاد الاستشراق (أى المتعالى المتغطرس) . والذى عند القدسى هو نصُّ المخطوطة ، ولكن صوابه سهلٌ جدًّا ، وهو حذف الواو من « وأحمد . . . » وحذف « أنه » فيكون السياق هكذا :

« وأيده بقول الزهرى : أحمد بن حنبل أحدُ من روى عن الحمانى ، ولم يرحل (يعنى أحمد) إلا بعد سنة ست وثمانين . . . »

ومع ذلك فلا يزال فى هذا النص خطأ آخر . ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلاً من أمر صاحب الكتاب ، وهو السخاوىّ ، لانتبه إلى قوله : « ردّه شيخُنا » ، وكان التعليق على هذه الكلمة أولى من التكثُّر الفارغ الذى كتبه فى الهوامش . فقول السخاوى « شيخنا » معروف عند كُلِّ من قرأ كتاباً للسخاوىّ ، أنه يعنى « الحافظ ابن حجر » . وإذا عرف ذلك ، كان أوّل ما يخطر بالبالِ أن يعرفَ أين قال ابن حجر هذا القول ؟ أليس كذلك ؟ ومعروف أيضاً لعامة المشتغلين بعلم العرب = سوى المستشرقين المساكين = أنّ ابن حجر هذّب « تهذيب الكمال » .

و « الـكمال » هو كتاب عبد الغنى الحافظ ، و « تهذيب الـكمال » هو كتاب المزى ، وكلاهما مذكورٌ فى النص ، وابن حجر لذلك سمى كتابه « تهذيب التهذيب » . فلو كان « المنهج العلمىّ » أو « علم التحقيق » ينفعان أحدًا ، لنفعه هنا ، أى لنفع روزنتال ! ولـكنه لم ينفعه ، لأن هؤلاء المستشرقين الضعفاء « صأصأوا قبل أن يفقحوا » (وقد مضى تفسير ذلك) ، وما تنطوى عليه أهواؤهم التى دفعتهم لاتّخاذ « الاستشراق » سِرْبالاً مزركشاً ، تحجُبُ أعينهم عن أوائل المعرفة .

لو عرف هذا الأعجمى أن « شيخنا » فى قول السخاوى ، مُرَادٌ به ابن حجر ، لوضع يده من فوره على تهذيب التهذيب ، ولوجد النص قائماً ينادى فى ترجمة « جابر بن نوح الحمانى » . ولا أقول إن هذا الأعجمى لايعرف كتاب ابن حجر « تهذيب التهذيب » ، فهو بلا شك يعرفه ، لأنه رجع إليه ، أو هكذا أوهمنا ، فى التعليق السالف برقم : (٢٣) ، مذكورًا بوضوح كافٍ . ولـكن العلة فى الحقيقة ، هى أن الأهواء الـكامنة المتسترة تحت « التعالم » تارة ، وتحت « التظاهر بالإنصاف » تارة أخرى ، هى من « الحِدَّة » والشراسة ، بحيث تجعل « العقل المستشرق » يمشى فى كُتُب لغة العرب ، بصفة أبى النجم التى وصف بها نفسه عندما يخرجُ من بيت صديقه « زيادٍ » ثملاً يترنّح :

أخْرُجُ من عندِ زِيادٍ كالخَرِفْ   تَخُطُّ رِجْلاَىَ بخطٍّ مُخْتَلِفْ
كأنما تُـكَتِّبانِ لاَمَ أَلِفْ

وهذا هو النص من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وفيه التصويب الذى حيَّر الأعجمى فى لفظ « الزهرى » فى التعليق رقم (٢١) آنفاً .

« قال محمد بن عبد الله الحضرمى : مات [يعنى جابر بن نوح] سنة (٨٣) يعنى ومئة . وكان فيه ، يعنى الكمال ، سنة (٢٠٣) ، وهو خطأ . وأول الكلام منقول من لفظ المزى فى « تهذيب الكمال » قلت (يقول هذا الحافظ ابن حجر ، يعنى نفسه) : بل هو الصوابُ ، كذلك هو فى تاريخ الحضرمىّ ، فإنه قال : « وفى جمادى الأولى سنة (٢٠٣) ، يحيى بن آدم ، والوليد بن قاسم ، وأبو أحمد الزبيرى (يعنى أنهم ماتوا فى هذا الشهر) ، وفى جمادى الآخرة مات أبو داود الحَفْرىّ = إلى أن قال : وجابر بن نوح الحمانى » . وهذا الموضع من أعجب ماوقع للمزِّى فى هذا الكتاب من الوهم (يعنى فى تهذيب الكمال) ، فجلّ من لا يَسْهُو . وقرأت بخطّ الذَّهبىّ : لم يرحل أحمد بن حنبل إلا بَعْد سنة (٨٦) ، وأحمد بن بُدَيل ومحمد بن طريف ، لم يسمعا إلاّ بعد التسعين ، وبهذا كُلّه يترجح قول صاحب الكمال ، والله أعلم بالصواب » . والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية ، ولكن آنظر التعليق الأغتم على مسألة « الحضرمى » فى كتاب الأعجمى السليط اللسان ! !

وهذا البلاء كُلّه كان فى صفحتين متقابلتين ، مُلْئتا بهذه الغطرسة المتعالمة ، التى كان يكفى فى تصحيحها وردّها إلى الصواب ، سطران لا أكثر . ولكن أنَّى للاستشراق أن يترك التعالم والتبجُّح والغطرسة ، وعلى البَيْعَة ، (المنهجَ العلمى) و (علم التحقيق) . ولكى يكون الأمر أشدّ وضوحًا ، قلبتُ الآن صفحة أخرى ، فوقعت فى يدى ص : ٧٢٤ من كتاب « علم التاريخ عند

المسلمين » ، ذكر فيها السخاوى أبيات شعر ، فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب :

« عَذِيرَكَ من خليلك من مُرَادِ »

فعلق على هذا الشطر ، دون أن يشير إلى البيت كاملاً ، وهل هذا صدره ، أو عجزه ، فقال مستشرقاً (منصوباً على الحال) فى التعليق :

« هذا شطر مشهور من قصيدة لعمرو بن معديكرب الذى عاش فى القرن السابع الميلادى ... » ، وأفاده الله كما أفادنا بهذا التاريخ ، ثم ظلَّ « يستشرق » حتى كتب تسعة عشر (١٩) سطرًا فى تخريج هذا البيت من الكتب ! ! ! ولو كان السخاوى يعلم أنّ هذا الفعلَ سيُفْعَلُ بهذا الشطر ، لا أقول : لحذف هذا الشطر ، بل أقول : لَمَا أَلَّفَ الكتاب ضربةً واحدة ، والله المُغْنى عن هذه الغَثَاثة الجالبة للغَثَيان .

وعَسَى أن تقول أيضاً أنى كنت « حادًّا » مع البائس المسكين روزنتال ، مستهيناً به لدرجة أنى وصفته بالبائس المسكين . والقسم الثانى من هذا الكلام صحيح كُلَّ الصحة ، أما مسألة « حادًّا » ، فليس الأمر كذلك ، بل كنت « صريحاً مستقيماً » ، لا ألتمس بُنَيَّات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز واللمز والغمز وترميز الحواجب ، وبالطبع هذا خُلق أولئك لاخُلقى ولا خُلُق أُمَّتِى إن شاء الله . وهذا البائس المسكين ، لو أنت قرأت كتابه « علم التاريخ عند المسلمين » لرأيته مسجورًا ضغناً وخُبْثاً وجَهْلاً أيضاً ، وسائر ما وصفت هنا وفى غير هذا الموضع من أخلاق « الاستشراق » . وأنا أمنحهم ما عندى لهم واضحاً أمّا هم ، فإنهمْ :

يُرَمِّلُون جَنينَ الضِّغْنِ بينَهمُ ، والضِّغْنُ أسْودُ أو فى وَجْهِه كَلَفُ
إذا لَقِيناهُمُ نَمَّتْ عُيُونُهُمُ ، والعَيْنُ تُخْبِرُ ما فى القَلْب ، أوتَصِفُ

وكَفَى ! فإنى لا أبتدى ، ولكنّى أعْتدِى ، ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى عَلَيْكُمْ واتَّقُوا الله وَاعْلَمُوا أنَّ اللهَ مَعَ المُتَّقِين﴾ .

* * *

« طبقات فحول الشعراء »

أظنُّ أنِّى الآن قد فرغت من أهمّ ما فى مقالة « المورد » التى كتبها بخطه ، الدكتور على جواد الطاهر فى سنة ١٩٦٤ ، وأعاد نشرها سنة ١٩٨٠ ، بعد أن صدرت الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » فى سنة ١٩٧٤ . وأيضاً بعد أن اطلع هو على هذه الطبعة الثانية ، والأمر لله أوَّلاً وَأخيرًا . وأنا لم أتعرّض لشىءٍ فى مقالة « المورد » ، إلاّ لما يخصُّ كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلاَّم ، ومن وجهٍ واحد ليسَ غيرُ . أما سائر ما فى المقالة ، فإنى بحمد الله لم أنصبْ نفسى مصحِّحًا لأخطاء الكُتَّاب ، ولا مقوِّماً لأساليبهم .

ولكن بقى من أمرِ كتاب الطبقات شىءٌ واحدٌ ، هو أمر تسمية الكتاب . و «تسميةُ الكتاب» هى النَّقْب الذى نَقَبَهُ صديقنا وأستاذنا السيد أحمد صقر (والنقبُ : الثقب فى الحائط) فتدسَّس مِنه كُلُّ من أرادَ أن

يقول فى كتاب الطبقات قولًا يُذْكر به فى الناس ، مُتَبخْبِحاً فى فضاءٍ واسع .

قَدْ رَحَل الصَّيَّادُ عَنْكِ فابْشِرِى
ورُفِــعَ الفخُّ فمــاذا تَحْذَرِى
خَــلا لكِ الجوُّ فبيضى واصْفِرِى

ثم بدأت اللجاجَةُ العزيزَة الوَقْع ، ثم لم يزلْ دَوِيُّها يزدادُ فى أقلام الكتاب حتى انتهى إلى الدكتور مصطفى مندور ، والدكتور منير سلطان ، ثم الدكتور على جواد الطاهر ، فهو الذى جَمَع كُلَّ ما قاله من سبقه وزيَّن به مقاله ، ثم نقل أسطرًا من مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (الأولى من ص : ٣٤ ـ ٣٥) ، وهى فقرة حذفت من الطبعة الثانية كما سترى . ونعم ، كان الدكتور على جواد أميناً كلَّ الأمانة فيما نقل من مقدِّمتى ، وإن كان يعيبهُ سوء الاختِصار أحياناً كثيرة . ولما فرغَ من اختصار ما نقله عن مقدمة الطبعة الأولى فى شأن الأسباب التى دعتنى لإثبات تسْمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » دون المشهور وهو « طبقات الشعراء » (سأعود إلى هذا الاختصار فيما بعد) قال :

« هذه أدلَّة الأستاذ المحقِّق ، وقد تبدو منطقيّةً فى ظاهرها ، لأن كتاب طبقات الشعراء هو فى الحقيقة ـ وللأسباب التى ذكرها المحقق ـ كتاب طبقات فحول الشعراء . ولكن المسألة ليست مسألة منطقية ، وإن المنطق شىء والاسم الذى سمّى المؤلّف به كتابه وتداولته عليه العصور شىء آخر .

وليس لمحقّق ـ كائناً من كان ـ أن يحكِّم منطقه فى اسم الكتاب الذى يُوكل إليه » .

وهذه أيضاً مزيّةٌ أخرى للدكتور على جواد ، مزيّة الإنصاف ، مع مزية الأمانة ، وأرجو أن تكونا طبيعة فى نفسه ، ولكن الذى يزعجنى حتى لا أستقرّ على رأى هو ما كتبه هنا وفى غير هذا الموضع . فمن إنصافه اعترافه بأن كتاب طبقات الشعراء : « هو فى طبقات فحول الشعراء » ، وأنا أوافقه كُلّ الموافقة على أن المسألة ليست مسألة منطقيّة بلا ريب فى ذلك . ولكن هل من المستحسن أن يختم هذه الأمانة وهذا الإنصاف بقوله ، وبهذه « الحدة » ، ولا أقولُ بهذه الغضبة : « وليس لمحقق ، كائناً من كان ، أن يحكّم منطقه فى اسم الكتاب الذى يُوكَلُ إليه » .

ليس صحيحاً أن أحداً «وَكل إلىّ» تحقيق كتاب «طبقات فحول الشعراء». وأنا لا أرضى هذا لنفسى ، ولا أرضاه لأحد من أهل العلم . فلاحضرتُه «وكَلَ إلىّ » تحقيق الكتاب ، ولا دارُ المعارف ولا أىّ هيئة علمية أو دولة أيضاً « تَكِلُ إلىّ » تحقيق هذا الكتاب أو غيره ، بل العكسُ هو الصحيح ، هو أنّ أهل العلم هم الذين يكلون إلى دار المعارف وإلى غير دار المعارف ، طَبْعَ ما كتبوه أو حقّقوه ، والكلمات حافلةٌ بالغمز واللمز والتعريض ، والدليل على ذلك فى (ص ٣٩) من المورد إذ ختم كلامه بقوله : « أجلْ ، إن اسم كتاب محمد بن سلام هو « طبقات الشعراء » ، وليس « طبقات فحول الشعراء ، ولا بُدّ من أن يعود الأستاذ شاكر ، وتعود دار المعارف التى تولت نشر الكتاب ، إلى الاسم الأول عند الطبعة الثانية ، رجوعاً إلى الحق ،

ودفعاً للبلبلة » ، وهذه الإشارة إلى « دار المعارف » واضحة بيّنة ، لأنَّهَا ، كما يظنُّ الأستاذ ، تأجُرُنى على طبع الكتاب ، وأن من حقها أن تتحكَّم بهذا الأجْر ، فى عملى فى الكتاب الذى وكلتْ إلىّ تحقيقه ! ياسيدى ! أنا لا أعملُ عملى لهذه الدار أو لغيرها . .

ولم أبتذلْ فى خِدمة العِلْم مُهْجَتى
لأَخْدُمَ من لاقيتُ ، لكن لأُخْدَما
أأشْقَى بِهِ غَرْساً ، وأجنيه حنظلاً   إذاً ، فاتّباعُ الجهْل قد كانَ أحزَمَا
ولو أنَّ أهلَ العلمِ صانُوه صانَهُم ، ولو عَظَّمُوه فى النفُوسِ لعَظُمَا
ولكنْ أهانوهُ فهانُوا ، وَدَنَّسوا   مُحَيَّاه بالأطماعِ حتى تجهَّمَا

ولكن ، وهذه هى الحقيقة : أهانوه ، فهانُوا !! وأنا لم أرْضَ لنفسى قطُّ الهوان ! ولو رضيَهُ الدكتور على لنفسه ، لم أرضهُ أنا له . ليس هذا كلاماً حسناً ، بل هو خارجُ حدود الموضوع الذى يكتب فيه . ورحم الله القاضى الفاضل على بن عبد العزيز الجرجانى ، صاحبَ هذا الشعر .

ومع أن الدكتور على جواد ، قد أبدى فيما سلف أمانة وإنصافاً ، فإنه لم يَتِمّ على هذه الأمانة ولا هذا الإنصاف . وذلك أنه عندما فرغَ من اختصار الأسباب التى دعتنى إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، جاء إلى الفقرة الأخيرة فمزّقها شرّ مُمزَّق ، فإنه عندما جاء إلى السبب الأخير فَعَل فيه فعلاً شائناً ، إذ نقل من الطبعة الأولى ما نصُّه :

« وآخرُها ، (أى آخر الأسباب) أنى رأيتُ على نسختى التى نقلتُهَا بيدى هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » فلستُ أدرى بعد هذا الزمن

الطويل (ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥١) أكانت الكلمة فى الأمّ العتيقة ، ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتُها من عندى ؟ وأنا أرجّح الأوّل ، لأنى كنت صغيراً يومئذ ، لم أتجاوز السابعة عشرة من عُمْرى » .

فحذفَ الأستاذ تمام الكلام متعمِّداً ، كما فعل فيما مضى ، وتمام الكلام هو :

« ولأنى كُنْتُ يومئذٍ فى أوّل الطلب ، وأجْهَلَ من أن أنظُرَ نظرًا صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق المحتاج إلى التمييز والبصر » .

وبالطبع ، فإن هذه الكلمات تدلُّ على شيءٍ أو على معنًى ، متصل بما قبلها وبما بعدها ، وإلا كانت فضولاً محضاً ، يستحقُّ أن يحذفُه الدكتور على جواد ، الذى أبدى الاتّصاف بالأمانة والإنصاف فيما سلف . وبعد هذا الحذف المخلّ ، أفاض بعض الإفاضة فيما ظنّ أنه يعين قارىء كلامه على التحوُّل معه إلى الوجه الذى قصده ، ثم أنشأ يقول ، (بعد تصحيح الخطأ فى مجلة المورد) :

« أجل ، وكلُّ ما فى الأمر أن مؤلّفاً اسمه محمد بن سلام ، سمى كتابه « طبقات الشعراء » رضينَا أم أبينَا ؛ وإذا لم نرضَ فكُلُّ ما علينا أن نبيّن وجهة نظرنا ، وليس من حقّنَا أن نُغَيّر فيه ، فنجعله «طبقات فحول الشعراء» ، أو أى شيءٍ آخر مما يتبادرُ إلى الذهن اليومَ أو غداً ، فيقول القائل منا : « لم أتردّد فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإن كان هو الاسم القديم الذى سَمّى به ابن سلام كتابه فذاكَ ، وإلاّ فإنّى أراه بعد ذلك كُلّه أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذى عُرِف به ، وأستغفر

الله إن كنت قد أسأتُ » . وهذا الـكلام الأخير الذى قال فيه « فيقول القائل منا » ، هو نصُّ كلامِى التابع لبقية الأسباب الداعية إلى إثبات عنوان الـكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، بعد أن حذف أوّل الـكلام ، كأنه قولٌ جاء ابتداءً منى . وهذا عملٌ سىّء غير حسن ، فإن أول الـكلام هو : « فمن أجل ذلك ، لم أتردّد فى جعل اسم الـكتاب « طبقات فحول الشعراء » .... » يُوهم به أنى فعلاً « غيرتُ اسم الـكتاب » ، وهذا ليس بصحيح كما سترى ، وأنى أردتُ هذا التغيير للأسباب التى نقلها هو آنفاً فى مقاله .

ثم أنشأ يقول بعد هذا الفعل السىء مباشرة ، معلقاً على نفسه ، أى على عمله ، لا علىّ إن شاء الله :

« وأقلُّ ماتدلُّ عليه هذه الأسطر أن المحقق خرجَ عن دائرة عمله ، وأنه غير مطمئن إلى فعلِه ... » .

وبالطبع ، أنا لاأحب أن أكون ممن يحاسبُ الناس بألفاظهم التى تجرى على أسنة أقلامهم ، ولـكنِّى أجد لبعضها ، مثل « دائرة عمله » وتعاً كثيباً نيئاً (أى غير مطبوخ كاللحم الذى لم يطبخ) فِجًّا (والفجُّ من كل شىء ، ما لم ينضَجْ ، كثمر الفاكهة ، يكون صلباً غير نضيج) ، ولـكن ما الحيلة ؟ والأمر كله قد صار كذلك ...

وَلاَ تُنْبِتُ المَرْعَى سِبَاخُ عُرَاعِرٍ
وَلَوْ نُسِكَتْ بِالمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرِ

(و « السِّباخ » ، جمع سَبَخة ، وهى الأرض ذات الملح والنزّ ، ولا تـكاد

تنبت إلا بعض الشجر و « عُراعِر » اسم ماءةٍ مِلْحة مُرَّة ، وأرضها سَبَخة . و « نُمِكَتْ » غُسِلَتْ وطُهِّرت ليزول ملحها).

* * *

وإذن ، فلا معنى للإطالة ، بعد هذا التوضيح ، وسأكشف القضية على وَجْهِها ، وإن كنت أتعجَّبُ كل التعجُّب ، من كلٍّ من دخَل من النقب الذى ثقبه صديقنا السيد أحمد صقر ، وتبحبح فى الفضاء الواسع ، ولكنه لم يزد على معنى ما قاله الأستاذ السيد أحمد صقر ثُفْروقاً . (و « الثُّفْرُوق » ، هو ما يلزق به القِمَع من التمرة . يقول الشاعر : « قُرَادٌ كثُفْروقِ النواةِ ضئيل ») ، أتعجَّب ، لأنّ جميعهم أطبقوا على أن يقولوا إنى « غيَّرت اسم الكتاب » ، الذى قاله ، صديقنا السيد صقر : « كما كنت أوثر أن لا يُغَيَّر اسم الكتاب الذى عرف به فى أكثر الكتب والتراجم » [مجلة الكتاب : المجلد : ١٢ ، ص: ٣٨١] . ولم أرد يومئذٍ ، حين رددت عليه أن أشقَّ على أخى السيد صقر ، فقلت له فقط : « ولمّا أسرف ابن أخى فى الثناء والبيان ، كانت العاقبة أن فرّط فى الإبانة عن حجتى فى تسمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء ، لا « طبقات الشعراء » .. » (مجلة الكتاب ، المجلد : ١٢ ، ص : ٥١٣) .

وإذا كان أخى السيد صقر ، قد زلَّ زلةً لا تغتفَرُ لمثله فى الفضل والعلم والمعرفة ، فليس معنى هذا أن كُلَّ مُدَّعٍ يدَّعِى أنه يدرس « كتاب الطبقات » لابن سلام ، ينبغى أن يتابعَهُ متابعةَ دُرَيد بن الصمّة لعشيرته « غَزِيَّة » :

وَهَلْ أنَا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ ؟ إن غوَتْ   غَوَيْتُ ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وهذا الزلل هو أنه استعملَ لفظاً لم أقله ولم أستعمله ، وهو أنى « غيَّرت » اسم الكتاب . ومعلومٌ أنى أكتب بلسان العرب من سَلَفى ، ولا أكتب بلسان المسكين يوسف هل ، أو المسكين فرانز روزنتال ، وأنى لو كنت « غيرت اسم كتاب الطبقات » لقلت ذلك بالعربية « غيَّرتُ » ، ولكنى فى مقدمة الطبعة الأولى ، وفى مقدمة الطبعة الثانية ، التزمت بالتعبير الصحيح عن صفة فعلى هذا فى وضع اسم « كتاب طبقات فحول الشعراء » ، مكانَ « كتاب طبقات الشعراء » . وحضرات النقّاد الأفاضل ، لابُدَّ أن يكونوا يعرفون العربية ، فيما أظن ، ففى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٣٤) قلت : « وذكر فى أكثر كتب التراجم باسم « طبقات الشعراء » فعدلتُ عنه إلى اسم « طبقات فحول الشعراء » ، لأسباب » ، وذكرت تلك الأسباب الأربعة ، ثم ختمت كلامى (ص : ٣٥) بقولى : « فمن أجل ذلك ، لم أتردّد فى جَعْل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فقلت : « فى جَعْل » ولم أقل « فى تغيير » ، وبين المعنيين مسيرة شهر للرَّاكب المُغِذّ .

وفى مقدمة الطبعة الثانية من ص : ٢١ إلى ص : ٢٧ ، لم أذكر إلاّ لفظ « عُدُولى عن تسمية الكتاب : طبقات الشعراء » ولم أذكر قطُّ لفظ « غيّرتُ » ، لأنى لو قلتُ ذلك فى المكانين ، لكان كلامًا يلعنُ أوَّلَه آخرُه ، ثم لصرتُ عندئذ من طائفة المستشرقين المساكين ، أمشى ورجلاى « تكتّبانِ فى الطَّريق لامَ ألِفْ » ، وقد مضى الرجز . وفى هذا الموطِن ، على نعته الذى سوف أنعته ، فرقٌ كبير جدًّا بين « غيرت اسم الكتاب »

وبين « عدلتُ عن هذا الاسم إلى ذاك » أو « جعلتُ اسم الكتاب : طبقات فحول الشعراء » .

وسأنعتُ القضيّة نعتاً صحيحاً ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى ، ومقدمة الطبعة الثانية .

* * *

لمّا شرعتُ فى إعداد كتاب « طبقات فحول الشعراء » للطبع فى سنة ١٩٥١ ، لم يكن تحت يدى ، لامخطوطة المدينة « م » التى طلبتُ من الجامعة العربية (قسم المخطوطات) تصويرها = ولا كانت تحت يدى « مخطوطتى » التى ذهبت إلى حيث لا أدرى . وكُلُّ ما كان تحت يدى هو طبعة يوسف هل ، وطبعة عجان الحديد ، بعد مراجعتهما على المخطوطتين الموجودتين بدار الكتب المصرية ، كتبت إحداهما سنة ١٣٠٣ من الهجرة نقلاً عن مخطوطة المدينة « م » ، والأخرى منقولة عنها (أى عن هذه المخطوطة) ، وكتبت سنة ١٣١٠ هـ . ثم كان عندى مانقلته بخط يدى من « مخطوطتى » ، وهو نحو النصف منها ، وعلى هذا النصف مكتوبٌ بخطٍّ يدى نقلاً عن مخطوطتى التى آلت أخيرًا إلى مكتبة تشستربتى ، هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » ، وتم نقلى هذا فى سنة ١٩٢٥ ، وأنا فى حدود السابعة عشرة من عمرى ، وأنا فى إبّان طلب علم العربية . هل هذا واضح ؟ أظنُّه عربيّة واضحةً إن شاءَ الله .

وفى خلال عملى فى كتاب الطبقات لابن سلاّم ، سنة ١٩٥١ كانت لا تزالُ تحيِّرنى هذه الكلمات التى كتبتُها على نسختى المنقولة من المخطوطة

مكتوبة بيدى فى سنة ١٩٢٥ ، وهذه الكلمات هى عنوان الكتاب : « طبقات فحول الشعراء » ، من أين جاءت ؟ وكيف كتبتُها ؟ المخطوطة التى نقلتُ عنها ليست تحت يدى ، بل هى فى طوايا الغيب ، وأنا لا أعرف عن كتاب ابن سلام إلا كُلَّ مايعرفه الخَلْقُ من الناس ، وهو « طبقات الشعراء » لاغير . (وكان هذا العنوان مكتوباً بالقلم الرصاص ، فلما ثارت المشكلة أعدْت على الكلمات بالحِبرْ ، مخافة أن يَمْحُوَها الزمن ، ولا سيّما أنّ خطِّى دقيق صَغِيرٌ) . ولم تفارقنى الحيرةُ طول عملى فى إعداد كتاب الطبقات للنَّشْر .

ومن البديهىّ ، إن شاء الله ، أن هذا العنوان الذى كتبته صغيرًا ، وهو « طبقات فحول الشعراء » جزءٌ لايتجزَّأ من النصف الذى كتبته بخطّى من كلام ابن سلام فى الطبقات ، منذ فاتحته إلى أن كففت عن النقل . وإذا أنا شككتُ فى هذا العنوان ولم أظهرهْ للناس ، فقد كتمتُ جزءًا من الكتاب الذى بين يدىّ . وإذا أنا أغفلتُه ونشرت ماعندى من نص « مخطوطتى » ، وكتبت مكانه « طبقات الشعراء » فقد خنتُ الأمانة ، كخيانتى لو أنا أغفلتُ شيئاً من نصِّ كلام ابن سلام فى كتاب الطبقات المخطوط الذى عندى . وهذا أيضاً واضحٌ فيما أظنّ .

غاظتنى كلمة « فُحول » التى وقعت فى العنوان ، فهى غير مألوفةٍ فيما أعرف ، ولم أجد نصًّا على تسمية الكتاب إلا : « كتاب الطبقات » لابن سلام ، أو « كتاب طبقات الشعراء » لابن سلام . ومع ذلك فالأمانة تقتضينى أن أنشر النص الذى عندى ، وهو نصف الكتاب ، كما هو

عندى ، كاملاً كما كتبته فى سنة ١٩٢٥ ، بما فى ذلك عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، كما هو عندى أيضاً ، وإن كنت لا أعرف له اسمًا إلا مايعرفه الناس جميعاً ، بما فيهم الأساتذة الذين أنكروا على ما أنكَرُوا فيما بعد . ولما عزمتُ على أداء الأمانة كما هى ، رأيتُ أن أمهِّد لذلك بما لاحظته أو وجدته ، وأنا أعمل فى كتاب الطبقات ، لكى يظهر للناس والأدباء والعلماء سبب عُدولى عن الاسم المشهور « طبقات الشعراء » إلى الاسم الذى ابتلانى الله به فوجدته مكتوباً على النسخة التى نقلتها عن « مخطوطتى » التى غابت عنِّى ، وهو « طبقات فحول الشعراء » . وهذا واضحٌ أيضًا فيما أظنُّ . وبينت سبب عدولى الى ما ائْتُمِنْتُ على أدائه ، وذكرتُ ثلاثة أسبابٍ أقدِّم بها للسبب الرابع ، وهو هذا المكتوب على نسختى ، والذى لابُدَّ أن أنشره كما وجدته ، فقلت فى أسباب العدول (باختصار ، من الأولى ص : ٣٤ ، ٣٥) :

الأول : أن اسم « طبقات الشعراء » لايطابق موضوع كتاب ابن سلام تمام المطابقة ، لأنه لم يستوف فيه ذكر قدر وافٍ من شعراء العربية ، بل ذكر منهم (١١٤) شاعرًا لاغير ، والذى أغفله من ذكر كبار شعراء العربية أضعاف أضعاف ما ذكر = بيد أنّ هذا السبب كان غير كافٍ فى إخراجى من حيرتى فى شأن ماوجدته مكتوباً على نسختى التى كتبتها بيدى: « طبقات فحول الشعراء » . ثم انتبهتُ أيضاً إلى شىءٍ آخر موجود فى النص الذى طبعه يوسف هل وعجان الحديد عن نسختى دار الكتب ، ولكنه كلامٌ عامىٌّ فاسدٌ ، كتبه كاتب جاهل غيَّر الأصل بجهله ، وقد ذكرته

فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٩ ، ٢٠) وسيأتى مقابله فى السبب الثانى بعدُ .

الثانى : أنى رأيت ابن سلام نفسه قد أوجدَنا اللفظ المطابق لمعنى ما أراد فى كتابه (أعنى لفظ الفحول ، الذى حيَّرنى وجوده بخط يدى) ، إذ قال : « ففصَّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والمخضرمين الذين أدركوا الإسلام ، فنزلناهُمْ منازلهم . . . . فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعرُه منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم عشر طبقات ، أربعةُ رهط كلُّ طبقة ، متكافئين معتدلين .. » [الطبعة الثانية : ٢٣ ، ٢٤] = فرأيت ابن سلام قد أوقفنى على لفظ « الفحول » من المشهورين . وهذا قاطع على أن كتابه يتضمَّن ذكر « الفحول » من الشعراء لا غير . وهذا يقوى السبب الأول ، ولكنّى لم أجد هذا السبب الثانى مع السبب الأوّل ، كافيين فى إخراجى من حيرتى خروجاً سهلاً . وظللت ألتمسُ باباً آخر ، حتى وقفت على ما يأتى :

الثالث : أنى رأيت أبا الفرج الأصفهانى فى كتاب الأغانى ، فى ترجمة سُوَيْد بن كُرَاع قال ما يأتى : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة عنه : كان سويد بن كراعٍ شاعراً محكماً . . . » ، [الأغانى ١٢ : ٣٤٠ / دار الكتب] ، فأوقفنى على اسم « كتاب الطبقات » ، دون أن يقول « طبقات الشعراء » . ثم جاء فى ترجمة المخبَّل السعدىّ ، فذكر شيئا آخر إذ قال : « وذكر ابن سلاّم فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » [الأغانى ١٣ : ١٨٩ الدار] ، وهذا بطبيعة الحال يقابل ما سلف « كتاب

الطبقات » = ثم رأيته عاد يقول فى ترجمة عبيد بن الأبرص : « هو عبيد بن الأبرص . . . شاعرٌ فحلٌ فصيحٌ من شعراء الجاهلية ، وجعله ابن سلام فى الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرَفة ، وعَلْقمة بن عَبَدَةَ ، وعدىّ ابن زيد » (٢٢ : ٨١ / الهيئة) ، فأوجدنا اللفظ مرة أخرى مقابل « كتاب الطبقات » .

« وهذان نصّان واضحَا الدلالة على أن « كتاب الطبقات » ، الذى ذكره أبو الفرج مُبْهَمًا فى النص الأوّل ، هو فى شأن « فحول الشعراء » خاصة . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحًا عند أبى الفرج من تسمية الكتاب كما رواه عن أبى خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلام فى مقدمة كتابه ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظ « فحول » فى الموضعين معنى يستفاد » (هكذا قلت فى مقدمة الطبعة الثانية ص : ٢٦ أيضاً) .

ومع ذلك ، فهذه الأسباب الثلاثة بمفردها لا تصنَعُ شيئاً ، لأن المسألة ، كما قال الدكتور على جواد الطاهر « ليست مسألة منطقية ، والمنطق شىء ، والاسم الذى سمّى به المؤلف كتابه ، شىء آخر » ، وأيضاً كما قال صادقاً ومصيباً : « إذا لم نرض (بتسمية المؤلّف) ، فكلُّ ما علينا أن نبيِّن وجهة نظرنا ، وليس من حقنا أن نغير الاسم الذى سماه به المؤلف» . هذا حقٌّ كلّه لا ينازع فيه إلا متعنِّتٌ .

ولكن هل المسألة أنّى ذكرت هذه الأسباب الثلاثة لكى ، « أغيِّر » عنوان الكتاب من « طبقات الشعراء » إلى « طبقات فحول الشعراء » ، وأنى جئتُ بها مسوِّغاً لما أريده أنا من « تغيير » اسم الكتاب لكى يطابق

اسمه موضوعه أو محتواه ؟ مِن العجيب الذى لا ينقضى منه العَجَبَ ، أنه منذ أحدث الأستاذ السيد صقر هذا « النقب » فى الحائط ، لم يسألْ أحدٌ من النقاد نفسَهُ هذا السؤال ، مع أنّ الداعِيَ إليه دانٍ منه على طَرَف الثُّمام ، كما يقولون .

وذلك أن السبب الرابع ، قد جَعَل هذه الأسباب الثلاثة الماضية محدّدةً كُلَّ التحديد ، والألفاظ العربية التى استعملتها قبل ذكر هذه الأسبابَ الثلاثة ، وبعد السبب الرابع ، توجب على كلٍّ من يفهم العربية ، التى يقال إنها : « تعلم العقل » ، أن يسأل نفسه هذا السؤال . ولكنها غرائب هذا الزمان الذى نعيش فيه ، والذى يتحكم فى سَلْبِ العقل أهم قُواه ، وبذلك تَبطُل خاصة العربية التى كانت « تعلِّم الناس العَقْل » . وأنا أعيد هُنَا نقل السبب الرابع الأخير ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (ص : ٣٥) ، قلت :

وآخرها (أى آخر الأسباب الداعية للعدول عن المشهور : « طبقات الشعراء » إلى ما وجدته مكتوبًا على ما كتبته بخطى من « مخطوطتى » التى أردت نشرها فى سنة ١٩٥١ ، والتى كنت كتبتها فى سنة ١٩٢٥ ، ثم ضاعت المخطوطة ، ولم يبق إلا ما نقلته منها) .

« وآخرها : أنى رأيتُ على نُسْختى التى نقلتُها بيدى هذا العنوان : طبقات فحول الشعراء » ، فلستُ أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأم العتيقة (أى التى ضاعت وغابت عنى) ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتُها من عندى ؟ وأنا أرجِّح الأوّل ، لأنى كنت يومئذٍ صغيرًا

لم أتجاوز السابعة عشرة من عمرى ، ولأنى كنت يومئذٍ فى أول الطلب ، وَأَجْهَلَ من أن أنْظر نظَراً صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى التمييز والبصر .

« فمن أجل هذا ، لم أتردّد فى جعل اسم الكتاب : « طبقات فحول الشعراء » (أى كما هو مكتوب فيما نقلته قديماً بيدى) ، فإن كان هو الاسم القديم الذى سمّى به ابن سلاّم كتابه ،فذاك = وإلاّ فإنى أراهُ بعد ذلك كُلِّه أولى بأن يكون اسما للكتاب ، دون الاسم الذى عرِفَ به ، وأستغفر الله إن كنت أسأت » ! [مقدمة الطبعة **الأولى** ص : ٣٥] .

* * *

وهذا كلامٌ بالعربية ، لا بلغة يوسف هل ، وفرانز روزنتال . وإذا كان قولى : « فلست أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأمّ العتيقة ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتها من عندى ؟ » يُوهِم بعض من لا يُحسنُ فهم الكلام أنّى متشكّك = فقد أخطأ ، بل هو استفهامٌ أشبه بالإثبات ونفى الشَّكّ ، وخيرٌ للأساتذة الذين توهموا ذلك أن يراجعوا أستاذاً عارفاً بعلم البلاغة (وهو علم تحليل التراكيب ودلالاتها) ، إن كان بقى أحدٌ فى محيطهم يستحقُّ أن يوصف بأنه عارفٌ بعلم البلاغة .

أصبحت القضيّة الآن ظاهرةً فيما أرجو : فى سنة ١٩٢٥ نسختُ جزءاً من مخطوطة قديمة فيها كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام ، وبعد خمس وعشرين سنة أو أكثر ، عدت إلى هذه الأوراق (سنة ١٩٥١) ، وعزمت

على نشرها ، وإذا فى رأس هذا المنسوخ لفظ « طبقات فحول الشعراء » فهل أستحلُّ لنفسى ، أو هل يستحلُّ لى حضرات النقاد الأفاضل أن أنشُر هذا الذى نسختُه كلّه على الناس ، وأستبعد لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، وهو بلا شك عنوان الكتاب ، لا لسبب إلا لأن المعهود المألوف عند الناس وعندى أن اسم الكتاب « طبقات الشعراء » ؟ هذا هو السؤال : أ أكتُم العنوان المكتوب بخطّى ، وأبُوح فقط بكلام ابن سلام المكتوب بخطى ، والذى يخالف مطبوعة هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، ومخطوطتى دار الكتب مخالفةً بينة كُلَّ البيان ؟ أجبْ أيها الناعِى علىّ ، ثم انتقد ما شئت . أما المَجَانَة فى النقد باستخدام لَفْظٍ يدلُّ على معنى وعلى صورة غير التى صوَّرتها هنا واضحةً ، وهو « غيرت » و « بدّلتُ » ، فهو مجرّد عبثٍ لاَهِينَ ، لا يبالون ما صنعوا ، ولا ما قالوا ، ولا ما قيل لَهُم .

وما الفرْقُ مثلاً بين أن أجد فى نسخة المدينة « م » ومطبوعة هل وعجان الحديد ، ومخطوطتى دار الكتب هذا النص [الطبعة الثانية من الطبقات ص : ١٨٠]
« وقال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوب القارظان كلاهما ... ويُنْشَر فى النَّتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ

وهو رَجُلٌ واحد » .

ثم أجد فى المخطوطة التى كتبتها بيدى : « وهو رجل واحدٌ من عنزة ، ذهب أن يجتنى القرظ ، فلم يثبت أنه رجع » . أفأحذف هذه الزيادة فأكون أميناً على ما ألف حضرات النقاد أن يقرأوه فى مطبوعة هل وعجان الحديد ومخطوطتى القاهرة ؟ أم أزيد الأمر تبسيطاً وتمثيلاً حتى يعرف ذوو الألسنة

النضناضة ، فرقَ ما بين أن « أغيِّر » عنوان كتاب من عند نفسى ، وبين أن أعدِلَ عن عنوان مشهور إلى عنوان رأيتُه عندى مكتوباً على النسخة التى نقلتها منذ خمس وعشرين سنة ، وأنا فى السابعة عشرة من عُمُرى ، لا أملك أن أفكر فى تغيير عنوان كتاب ! والحمد لله الذى ابتلانى بما عافاك منه أيها القارىء المستمتع بما تقرأ . ولكن يظهر أن الأمر لا ينتهى بهذه السهولة .

* * *

هذا الذى قلته آنفًا ، إنما كانَ فى الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، وحين نشرتها ، وأنا لم أظفر بعد بنسخة المدينة « م » ، وأيضًا فى غيبة المخطوطة التى نقلت عنها ما نقلتُ من كتاب الطبقات . وكلُّ ما قاله الدكتور على جواد الطاهر آنفًا ، منصبٌّ كلُّه على ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن حضرته لم يقف عند هذا ، بل دخل مدخلاً آخر فى التدليل على . . . على ماذا ؟ على كذبى ، إن شاء الله .

قال الأستاذ الكريم بعد ذلك فى العمود الأول من ص٣٩ ، من مجلة المورد :

« كما تُرَدُّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده ، اسم : « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأنَّنا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمُّها مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » . وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربتى بدبلن بإرلندة . وإنه من المحتمل جدًّا ، أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان يعود لوقت متأخِّر عن النسخة الأصلية ، لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن

اسم الكتاب ، ولكان الاسم أحَد الأدلة التى استدلّ بها شاكر نفسُه على أن المخطوطة هى « كتاب الشعراء » . هذا نصّ كلامه ، وهذا الكلام قسمان :

القسم الأول : الذى فيه الحديث عن نسخة المدينة ، والتى عليها اسم « طبقات الشعراء » ، ووجود هذا الاسم على مخطوطة المدينة لايردُّ شيئاً ولا يثبتُه ، لأن هذه النسخة معروف ابتداءً أنها هى التى نُقلت عنها إحدى مخطوطتى دار الكتب ، وهى المحفوظة بدار الكتاب المصرية برقم : ٣٦ أدب ش ، وكُتبت سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، والأخرى منقولة عنها وكتبت سنة ١٣١٠ ومحفوظة بدار الكتب برقم ٣٧ أدب ش . وعن هاتين طبع يوسف هل ، وعجان الحديد ، والاسم الذى عليها جميعاً هو ما أعرفه أنا وأنت وهو ، وكل من شدا الأدب : « طبقات الشعراء » . ولم أدَّع أنا أن على هذه النسخ عنوان « طبقات فحول الشعراء » ، فاستخدام هذا حجة ، لَغْوٌ محضٌ ، لا يرد شيئاً ولا يثبته .

والقسم الثانى : الذى أوله : « وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربتى . . . » إلى آخر الكلام الطويل ، كان يُغْنِى عنه أن يقول لى : « أنت كذَّابٌ ياسيدى ، هذه هى نسخة جاستربتى التى كانت عندك ، وعليها « طبقات الشعراء » فقط ، كما جاء فى دليل مكتبة جاستربتى التى بدبلن ، ودبلن التى بإرلندة » ، وكان الله يحبُّ المحسنين .

أما قوله فى هذا اللغو الطويل : « إنّه من المحتمل جدًّا أن تكون

كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته ـ لو كان ـ (هكذا قال الدكتور) يعود الى وقت متأخّر عن النسخة الأصلية ». وعلى ركاكة العبارة وغموضها ، فالمعنى مفهوم ، أنّه يقول : لوصحّ أن لفظَ « طبقات فحول الشعراء » موجود على نسختى = وهو غير صحيح ، هذا معنى « لوكان » = فإنى كتبتُه فيما بعدُ ، لاوقت نقل مانسختُه . أظنُّ هذا هو قصده بقوله « النسخة الأصلية » ، وبلا شك لايعنى « المخطوطة » ، وإلا كانَ كلامًا مُخَلّياً ، (المخلِّى ، المطلق المرسل بلا قيد فهو يضطرب ، يقول الشاعر :

مَا لِى أرَاكَ مُخَلّيًا ؟ أينَ السَّلاَسِلُ والقُيُودُ ؟
أغَلاَ الَحديدُ بأرْضِكُمْ ؟ أم لَيْسَ يَضْبِطُكَ الحديدُ ؟

وأصله من قولهم : خلّى عن الأسير ، أرسله من قيده وخَلّى سبيله ، فهو اسم فاعل بمعنى المفعول ، كقوله الله تعالى : « عِيشةٍ راضيةٍ » ، أى مرضيةٍ) .

ويزيد هذا المعنى وضوحًا ماجاء بعده مبدوءًا بلام التعليل : « لأن هذا الاسم لوكان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراهاَ أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب . . . » ، وهذا أيضًا على ركاكته مفهومٌ ، والركاكةُ هنا فى المنطق واللفظ جميعًا . ولابُدَّ من القصة ، حتى يكون الكلام مفهومًا وغيرَ مفهومٍ أيضًا . قالت فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٥ ، ٦) الطبعة الثانية (ص ٩ ، ١٠) مانصه :

« ففى سنة ١٣٤٣ تقريبًا (سنة ١٩٢٥ ميلادية) عاد السيد أمين الخانجى

من رحلاته فى العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جمع من نوادر المخطوطات شيئاً لايقدّر بثمن . وكان من بينها صناديق فيها أوراقٌ شتّى (دشت) . وذات يومٍ أقبلتُ عليه فى دكانه ، فإذا به يخرج لى ورقة حائلة اللون ، وسألنى : أتعرف هذه ؟ فما كدتُ أقرأ منها أسطرًا حتى عرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لأبى عبد الله محمد بن سلام الجمحى ، وكنت حديث عَهْدٍ بقراءة الكتاب ، فاستُطير فرحًا بما عرف ، وقمنا معاً إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراق ، نفرزها ورقة ورقة ، يوماً بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدراً عظيماً ، فلما فرغنا ، أمرنى (لأنه فى السن بمنزلة الوالد ، هذا لئلا يفهمها على نفس الطريقة) ، أمرنى رحمه الله أن آخذها فأرتبها وأنقلها ، مخافة عليها من مثل ما كانت فيه (أى من البعثرة) ، ومن عوادى البِلَى عليها ، إذْ كانت عتيقة الورق . وفعلتُ مقصّرًا متراخياً ، فلم أتمّ نقلها ، وبقيت بقيّةٌ من أوراق المخطوطة لم أنقلها . وطال الزمن ، فسألنى السيد أمين رحمه الله أن أردّ إليه الأمّ العتيقة ، قبل تمام نقلها ، فرددتها إليه ، ولم أخبره بما كان منى من التقصير والتراخى .

« ودارت بى الأيام ، وفارقت مصر فى سنة ١٣٤٧ هـ (سنة ١٩٢٨ م) ثم عدت إليها ، وقد فتر مابينى وبين الكُتُب زمناً طالَ وامتدّ . ثم لقيتُ أميناً رحمه الله ، فأخذ يستحثّنى أن أعيد النظر فى كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدّه للنشر . فتراخيتُ ماتراخيتُ ، وهو يظنّ أنى كنت فرغتُ من نقلها ، وأظنّ أنَا أن النسخة لم تزل فى حوزته . ثم قضى أمينٌ نحبه فى يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ (٧ يوليه ١٩٣٩ م)

وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه ، ولم يخبرنى أين استقرّت الأمّ العتيقة . ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحدٍ منهم خبرًا عنها . ثم بدأت أبحث عنها فى مظانها من دور الكتب العامة والخاصة ، فلم أعثر عليها حيث ظننت ، وبقيت نُسْخَتى التى نقلتُهَا حبيسة فى خزانة كتبى هذا الدهر الطويل » ، أى إلى سنة ١٩٥١ . هذه هى القصة ، ولها تتمة تقرؤها فى مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، حيث أذكر كيف اهتديت إليها ، وكيف استنقذتُ روحها من الغربة فى ديار الأعاجم ، فى مكتبة تشستربتى ، التى فى دبلن ، ودبلن التى فى إرلندة ! !

فقول الدكتور على : « لما كان للسؤال داعٍ عن اسم الكتاب ... » ، هو الذى سلف فى كلامى وتحته خطٌّ أسودُ (ولو أطقت لجعلته خطًّا أحمر ، تحية للدكتور) . فهل يفهم أحدٌ من كلامى أن السؤال الذى سألنيه أمين الخانجى رحمه الله ، هو عن « اسم الكتاب » . أم هُوَ سؤالٌ سألنيه عن المكتوب فى ورقة واحدة مفردة حائلةِ اللون من كتاب عتيق ؟ ليت شعرى أأنا أكتب العربية مشوبة بلُغة الحُكْل التى لم يكن يفهمها إلا سليمان عليه السلام ، والتى يقول فيها وفيه محمد بن ذُؤَيب الفُقَيْمِىّ ، العُمانىّ الشاعر :

وَيَفْهَمُ قَوْلَ الحُكْلِ ، لَوْ أَنَّ ذَرَّةً ... تُسَاوِدُ أُخْرَى لم يَفُتْهُ سِوَادُهَا

(« الحُكْل » ، العُجْم من الطير والبهائم) والناس أيضًا !) ، وما لا يُسْمع له صوتٌ كالذَّرّ والنمل . و « ساوَدهُ سِوَاداً » : سارَّهُ) .

وقلبُ كلامِى من سؤال عن ورقة يجهل أمين الخانجى رحمه الله ما فيها ،

إلى سؤالٍ عن « اسم كتاب » ، مغالطة بَشِعة مستنكرةٌ ، أليس كذلك ؟ مغالطةٌ للطالب الذى سمعه من أستاذه ، وللقارىء الذى لا يظنُّ فى الكاتب إلاّ الصِّدْق . أليس هذا بَشِعًا مُنكراً ؟

وإذا ضممتَ الكلام بعضه إلى بعضٍ أتَى بما هو أعجب : « . . . لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ، ولكان الاسم أحدَ الأدلة التى استدلّ بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب طبقات الشعراء » . وأنا أقول صادقاً أنّى لم أفهم ماذا يريد الدكتور على جواد أن يقوله فى جَوْف هذه الركاكة . أى « اسم » هذا الذى كنت أستطيع أن أستدلّ به ؟ يعنى : أن أستدلّ به على موضوع « طبقات الشعراء » ، أو طبقات فحول الشعراء ؟ بالطبع ، لاَ ، لأن الكلام يخرجُ عندئذ من حدّ كلام العقلاء . هل يعنى : أن « الاسم » لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كانت بأمين الخانجى حاجةٌ إلى أن يسألنى : أتعرف هذه ؟ والظنُّ ، لأنى فقدتُ اليقين ، أن هذا هو الذى يريدُه الدكتور على جواد .

ولكن يظهر أن الدكتور على يقرأ غير ما أكتب ، ثم يفهم غير ما يقرأ ، ثم يكتب غير ما يفهم = فإنه ، بيقينٍ ، لم يَصُغْ هذه الجمل ، إلاّ اعتمادًا على ماجاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ، كما هو ظاهرٌ لكلّ ذى رِجْلَين ، إذ علم منها أنّ هناك سؤالاً كان من أمين الخانجى ، وجواباً كان منّى . بيقينٍ قرأ شيئاً ، وبيقينٍ فهم شيئًا آخر ، وبيقينٍ أيضًا كتبَ غير ماقرأ وما فهم ، فإنّ الورقة الواحدة الحائلة اللون من صندوق فيه أوراقٌ

دشتٌ مبعثرة ، انقلبت على سنّ قلمه وهو يكتب ، إلى شيء ثالث هو : أن الخانجى عرَض علىّ نسخة مخطوطة مجلدة اشتراها وهو لايعلم أنها طبقات الشعراء لابن سلام ، وأنه حمل هذه النسخة المخطوطة المجلدة معه إلى القاهرة ، ثم سألنى عن هذه النسخة المخطوطة المجلدة فقال : أتعرف هـذه ؟ فأخذتها فقرأت العنوان وقلت له : هذه طبقات الشعراء لأبى عبد الله محمد بن سلام الجمحىّ ! ! وبالطبع هذا هذيانٌ محضٌ ، ولـكن ماحيلتى ؟

آه : . نسيتُ ، ينبغى أن أجرّبُ الفهم مرة ثانية ، هل يعنى : أن النسخة الأصلية التى كتبت فى أول القرن الرابع ، حين عرضها على الخانجى نقلتنى أنا وهو جميعاً إلى أوائل القرن الرابع من الهجرة ، فأخذتها ، فإذا هى بلا عنوانٍ ، فتصفّحتها وقلت له : هذه « طبقات الشعراء » لابن سلام ، ثم أعدتها إليه ، وعدت أنا وهو إلى القرن الرابع عشر من الهجرة مرة أخرى ، ثم جاء كاتب خفىٌّ فـكتب العنوان ، وهو من أهل القرن الخامس أو السادس من الهجرة ، أى فى « وقت متأخر عن النسخة الأصلية ، كتب « طبقات فحول الشعراء » ، ثم اختفى وبقيت النسخة عندى ، فنقلت ما كتبه : « طبقات فحول الشعراء » فى نسختى التى نسختها بيدى . وكذلك يصبح مفهوما جداً قول الدكتور على : « وإنه من المحتمل جداً أن تـكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء» على نسخته = لو كان = يعودُ إلى وقتٍ متأخر عن النسخة الأصلية (أى المخطوطة العتيقة) ، لأنّ هذا الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) لوكان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كانَ داعٍ للسؤال عن اسم الـكتاب // ولـكان

الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) أحد الأدلة التى استدلّ به شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » // ولكن هذا القسم الأخير يظلُّ غير مفهوم البتة . لقوله « طبقات الشعراء » ولوقال « طبقات فحول الشعراء » ، لكان مستقيمًا عَلَى عِوَجٍ فيه يحتاج إلى تفسيرٍ ! ! وهو : أن أستدلّ به على أن اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » لا « طبقات الشعراء » ، سبحان ربِّى ، أين ذهب بى عَقْلى !

إذن ، حَتْمٌ علىّ أن أجرّب الفهم كرة أُخْرى ، وبطريقة أخرى ، ومن أول الفقرة كما نقلتها آنفًا (ص : ١٤٤ ، ١٤٥) . وقد استخدم الكاتب لفظين : « المخطوطة » و « النسخة » ، وينبغى أن يكون لفظ « المخطوطة » دالاًّ على المخطوطة العتيقة ، ولفظ « النسخة » دالاّ على مانقلته أنا بيدى ، واحتفظت به بعد غياب المخطوطة . وهذا أمرلابدّ منه ، وإذن فسياق الكلام هو هذا متتابعًا مقسّما إلى فقرات :

١ — قوله : « كما تردّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده اسم « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأنا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » ، وكذلك ذكرها بهذا الاسم دليل مكتبة تشستربتى بدبلن » .

فهذه الفقرة خلطت بين لفظ « المخطوطة » ، و « النسخة » تارة قال « النسخة المخطوطة » ، ويراد بها « المخطوطة » لاغير ، وتارة أخرى قال « المخطوطة التى نسخها بيده » ، وهذا يدلُّ على أنه يريد « النسخة » ، أى مانسخته أنا بيدى لنفسى . هذا شىء لاشك فيه ، وإنما جعلها كذلك ركاكة التعبير وضعفه .

٢ — « وإنه من المحتمل جدًّا أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ عن النسخة الأصلية » .

وقوله : « على نسخته » واضح جدًّا أنه يريدُ ما كتبته بيدى لنفسى . أما قوله : « النسخة الأصلية » ، فيحتمل وجهين : أن يراد به « المخطوطة » ، كما قال أولًا « النسخة المخطوطة » ، ولو حملناها على هذا كان دخولاً صريحاً فى الهذيان ، كما مرَّ آنفاً . فلم يبق إلا أن يكون معناها هو « النسخة » التى كتبتها بيدى ، لنفسى . وإذنْ ، فلا معنى لقوله « الأصلية » ألبتة ، وينبغى حذفها ضربة واحدة ، فيكون سياق الكلام هكذا :

« وإنه من المتحمل أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن نسخته » . وهذا أيضاً هذيانٌ يجرى متخبّطاً ، مُخَلِّياً (وقد سبق تفسير : مخاليا) . وبالطبع ينبغى أن يبرَّأ الدكتورعلى جواد من هذا على الأقل . ولا حيلة لنا فى إخراجه من هذا ، إلا بأن نقول : إن لفظ « عن النسخة الأصلية » لَغْوٌ محضٌ ينبغى إسقاطه حتى تستقيم العبارة ، وتصير هكذا . « وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقتٍ متأخر » ، ومعنى هذا كما قلت آنفاً : هو أنى كاذبٌ ، لأن ذلك مشكوك فيه بقوله « لو كان » ، وأنه يظن على الأقل أنى زدتها فى وقت متأخر عن الوقت الذى نسختُ فيه مانسختُ من المخطوطة . ويكون الكلام الآتى هو دليله وبرهانه على أنى كما وصف ، أى كذّابٌ .

٣ — « لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة ، منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها الى القاهرة // لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ولكان الاسم أحد الأدلة التى استدلّ بها شاكر نفسه على أنّ المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » . وقد أسلفت الحديث عن قوله : « لما كان داع ... » أنه ركيك وفاسد وغير صحيح ومدخل فى الهذيان (انظر ص : ١٤٨ ، ١٤٩) ، فينبغى أيضًا أن يكون لغواً محضاً ينبغى إسقاطه ، والاقتصار على القسم الأول من الكلام فقط ، وينقل ما فى آخر رقم : ١ ، إلى هذا المكان على هذه الصورة : « ولما كان ممكناً أن يجىء ذكره باسم « طبقات الشعراء» فى دليل مكتبة جاستر بتى بدبلن بإرلندة » .

وعندى تجاربُ أخرى لفهم هذا الهذيان كلّه ، والحقيقة هى أنّى قرأت كلامًا لايوجدُ له تفسير البتة إلا عند كاتبه نفسه ، ولكن يحسُن أن يعرض ما يريدُ أن يقوله على أحد يُحسِن الإبانة بالعربية عن مراده ، ويكتبه مرّةً أخرى مصححًا مستقيماً على مايريدُه . ويحسُن بى أن أكفّ لأنى أحسُّ أنى بدأت أهذى :

تَثَاءبَ عمرٌو ، إذ تثاءب خَالِدٌ بعدْوَى ، وقد (أعْدَتْـنِيَ) الثؤَبَاءُ

ومعذرةً إلى شيخ المعرّة ، فإنى غيّرتُ رواية شعره كاذبا مُجترئًا على الكذب ، كما غيرتُ اسم « طبقات الشعراء » ، كاذباً مجترئًا على الكذب . (أصل كلام المعرّى : « فما أعْدَتْـنِيَ الثُّؤَبَاءُ ») ، وأنتزع نفسى ، مستعينًا بالله من هذا الهذيان الذى حطّنى فيه الدكتور على جواد الطاهر ، وأؤوبُ إلى الجادّة المستقيمة مرة أخرى .

* * *

وقبل كُلِّ شيء أحبُّ أنْ أوضِّح لقارىء كلامى أنا ، حقيقة ما كانَ حين عرض علىّ أمين الخانجى ورقة حائلة اللون ، من صناديق أوراق (دشت) مبعثرة لايجمع ورقة منها وورقة أخرى جامعٌ . كانت على الأقل ، فيما أتذكَّر ثلاثة صناديق كبارٍ أو أربعة ، ولما رأيت الورقة وقرأت مافيها ، وعرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام = بدأتُ أفرزُها بجهدى ورقة ورقة ، حتى جمعتُ ماهو موجود الآن فى مكتبة تشستربتى بدبلن ، بإرلندة . ولم يكن أمين الخانجى قادرًا على أن يعرف كُلَّ شيء مما فعلتُ ، لأنه مشغول بتجارته ، فأخذت هذه الأوراق ورتّبتها وبقيت عندى أكثر من سنة ونصف ، ونقلت منها مانقلتُ . وأنا كنت يومئذ فى السابعة عشرة من عمرى ، وكتبت على نسختى التى كتبتها بيدى « طبقات فحول الشعراء » ، ولم تشغلنى بلا شك هذه الزيادة « فحول » ، لأن هذا الذى أنسخه هو « طبقات الشعراء » لابن سلاّم الجمحى ، كما ألفت اسمه فيما قرأته فى طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، وسائر الكتب التى ذكرت كتاب ابن سلام . ولم تثرنى كلمة « فحول » ، ولا أذكر أنّى انتبهتُ إليها بعد ذلك ، إلا فى سنة ١٩٥١ ، حين بدأت أقرأ الكتاب فى نسختى ، كى أعدّه للنشر . ولا أذكر ، بل أنا على يقين ، أنى ما اهتممت بهذا ، ولا تحدثت فيه مع أحدٍ ، لا أمين الخانجى ولا أخى السيد أحمد ولا الدكتور طه حسين ، حين علم بأنّ عندى نسخة من كتاب ابن سلام فيها زيادات كثيرة وطالبنى بنشرها . بل أكثر من ذلك ، هو أنّى نسيت هذا اللفظ ، فلم يجر على لسانى قطُّ ، حتى فيما بينى وبين نفسى . وأيضًا ، ظَلّ غائبًا عنى وأنا أشرح كتاب الطبقات ، فى سنة ١٩٥١ ، ولم أنتبه له إلا بعد أن فرغتُ من أكثر الكتاب ، وقبل كتابة المقدمة بقليل . وحين

انتبهت لهذا اللفظ « فحول » ، عدت إلى كلِّ كتاب قرأته ، من الأغانى ، إلى آخر كتاب أعرف فيه ذكرًا لابن سلام ، فراجعتُه مراجعة دقيقة ، حتى أتحقّق من هذا اللفظ « فحول » ، ولذلك ، تأخَّر إصدار الطبعة الأولى ، بعد طبع الكتاب كله بفهارسه ، أكثر من ستة أشهرٍ ، حتى فرغتُ من تحقيقه على الوجه الذى ذكرته فى المقدمة . وهذه الحقائق : التى لا يعرفها غيرى ، تجعل كلَّ ما قاله الدكتور على جواد وأشباهُه ، رَجْمًا بالغيب فى شىء ليس له به علم ، وأسأل الله المغفرة ، وأعود إلى ما كنت فيه .

* * *

الذى لا شكَّ فيه عندى أن الدكتور على ، كتب هذا الكلام كلَّه ، كما قال هو بأسلةِ لسانه ، فى سنة ١٩٦٤ ، وتبجبج فيه ما تبجبج ، لأنه يلقيه على طلبته فى جامعة الرياض ، ليروا فيه أستاذيته . وكتبه ، بلا شك ، قبل أن يقف على « مخطوطتى » العتيقة التى آلت إلى مكتبة تشستربتى . ولذلك جاء كلامُه كلُّه ، فى مقالة المورد ، غارزًا رأسَهُ فى الخطأ ، لأنه لم يكتبه حين كتبه إلا اعتمادًا على مقدمة الطبعة الأولى ، وعلى طريقته فى القراءة والفهم . ولما جاءته الطبعة الثانية من كتاب الطبقات ، ظلَّ سادرًا ، فلم يغيِّر شيئًا مما كتب . وأنا على يقين أنه قرأها = وهذا احتمال غير راجح ، لأن الدلائل كُلّها تدلُّ ، كما مضى ، على أنه احتمال ضعيفٌ واهٍ جدًّا = قرأها على ما خيَّلتْ ، وبلا عناية ، حتى ولا عناية المتصفِّح المتسلِّى غير المتدبّر . فكان عارًّا أن ينْشر كلامه هذا بعد ست عشرة سنة ، أى فى سنة ١٩٨٠ ، بلا مراجعةٍ ، مستهينًا بقراء مجلة المورد ، مستخفًّا بعقولهم ، مفترضًا فيهم الغفلة وقلّة التثبُّت ، متوهِّمًا أن القراء إنّما هم طلبةٌ صغارٌ ، لو أطاقوا قراءة كلامه

هذا ، فلا طاقة لهم بقراءة الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » ، وقراءة مقدمتها ، ومراجعة ما قلت أنا فيها ، على ما قالَ هو أو كتب . هذا غريب جدًّا من أستاذٍ جامعيّ ، يتبجَّحُ باسم « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » .

وأنا لا أقول هذا بغير دليل ، بل الدليل قائم يتعرَّى علانيةً فى مقالتيه . فكُلُّ ما ناقشته فيه يبدأ من ص ٣٧ من المورد ، وينتهى ص : ٤٢ ، ولكن فى ص ٤٤ من المورد : قبل أن تنتهى مقالته فى ص ٤٥ من المورد أيضاً ، يقول ما نصه ، (والذى بين الأقواس من عند الدكتور لا من عندى) ، وسأجعله فقرات مرقمة من عندى ، وأما الذى تحته خطٌّ أسود فهو من عندى أيضاً ، لأهميته ! !

١ — « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظارُ تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر فى طبعة جديدة . وها هو ذا يصدرُ تحقيقه فى القاهرة ، مطبعة المدنى سنة ١٩٧٤ . وقد قسم الكتاب إلى « سفرين » . وأول ما يفاجىء القارىء إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » فى العنوان ، فتصدر الطبعة الثانية كسابقتها « طبقات فحول الشعراء » على علمه بمن « عاب » عليه ذلك . وقد أعاد فى مقدّمة هذه الطبعة ، أكثر ماورد فى مقدمة الطبعة الأولى . وأهمُّ جديد فيها أنه أقام تحقيقه الجديد على مخطوطة « جاستربتى » ، (وهى مخطوطة الخانجى الضائعة) ، وعلى مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة وقد جعل الأولى أساساً وسمّاها « المخطوطة » ، بينما رمز لنسخة المدينة ب « م » ، وقد درس المخطوطتين فى دقةٍ وعِلْمٍ . ولكنه تكلَّف كثيراً ليثبت — مستدلاً — بالمخطوطة ، أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ،

وقد فاته — وهو لا يفكر إلا بشيء واحد — النصّ الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء .... » ، وقد ثبتت صورة الصفحة الأخيرة — مع صورة الغلاف الأوّل — فى تحقيقه »(١٢٢) .

(١٢٢ هامش فى المورد نصه : « وينظر سلطان : ١٧٢ ـ ١٧٨ ») .

٢ — « ومضى فى إصراره إلى أن رتّب فهرس طبعته الثانية ـ كما رتبه فى الطبعة الأولى — على أساس تكرار كلمة « الفحول » فى الطبقات فقال : « طبقات فحول الجاهلية ... طبقات فحول الإسلام ، الطبقة الأولى من فحول الإسلام ... مع أن المخطوطة التى اعتمد عليها لم تذكر كلمة « الفحول » هذه ، وإنما كانت تقول : « الطبقة الأولى ، الطبقة الثانية ... حتى إذا بلغت الإسلاميين قالت : طبقات الإسلام ، الطبقة الأولى »

« ومعلوم أن نسخة المدينة أيضا لم تذكر كلمة الفحول

٣ — « واقترن إصرار المحقق هذا ، بإصراره على إدخال ما ورد فى الأغانى وغيره فى صميم الكتاب ، وكأنه هكذا ورد فى الأصل .... وكذلك فعل فى زيادة أسطر وأبيات على شواهد ابن سلام . وأثبت فى المقدمة الجديدة ، (١٢٤) ، ما أثبته فى المقدمة القديمة من الحديث عن أبى خليفة بأنه كان أعمى ، ومن عدّ أحمد بن حنبل بين مَنْ روى عن محمد بن سلام وكان من تلاميذه ، وعدّ كُلّ من روى عنه ابن سلام بيتًا أو خبرًا شيخاً له ، وإثبات « غريب القرآن » ، بين مؤلفات محمد بن سلام .... وحدّته مع المستشرق يوسف هل » .

[١٢٤ هامش فى المورد نصه : « وتضمنت المقدمة الجديدة مواد المقدمة السابقة ، مع زيادات وتفصيلات ، فاستغرقت ص ٧ ـ ٧٢ »] .

٤ — « ولكنه ، فيما عدا ذلك ، تجنّب أشياء مما وقع فى التحقيق الأوّل ، »[١٢٥] وزاد على فهارسه السابقة فهرساً « لمباحث العربية والنحو والفوائد» ، وفهرساً لألفاظٍ من اللغة أخلّت بها المعاجم » ،[١٢٦] واستدراكاً وبياناً بأخطاء الطباعة ، وما أخلّت به نسخة « م » (المدينة) ، أو اختصرتهُ من الأخبار[١٢٧] » .

(الهوامش : (١٢٥) يكفى من ذلك أنه اعتمد على المخطوطتين الأساسيتين ، وتجنب التصرف بنسب جميل بثينة الذى ورد ص ٥٢٩ من الطبعة الأولى (= ط ٢ ص ٦٦٩) والمزق ١٩٦ (= ط ٢ ص ٢٣٤) — تنظر أعلاه الملاحظة الثالثة ط ١ .

(١٢٦) من فوائد أستاذنا المرحوم مصطفى جواد أن معجم تجمع على معجمات ومعاجم (هكذا فى المورد) .

(١٢٧) ولم يعمل فهرساً بالمصطلحات الأدبية — النقدية ، ولم يستغرب وجود بشامة بن الغدير فى الإسلاميين (ط ٢ : ص ٧٠٩ —) .



انتهى بنصّه . وقبل أن أبدأ ، أحبُّ أن أنبه تنبيهًا لابدّ منه . فالدكتور على جواد الطاهر ، قد استخدم فى مقالته هذه ، وفى هذا الذى نقلته الكلمات الآتية « التحقيق » و « المحقّق » و « يحققه » و « حققه ، » وسائر مايتصرف فيه هذا الفعل ، وكذلك فعل غيره ، كالدكتور منير سلطان والآخرين) . وهذا خطأٌ شنيع ، لأنّى قد أسقطت هذا اللفظ وجميع مشتقاته من كلامى وكتبى ، ودليل ذلك أنى فى الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ كتبت « طبقات فحول الشعراء » وتحته « شرحه محمود محمد شاكر » وفى الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ كتبت اسم الكتاب ، وتحته « قرأه وشرحه محمود محمد شاكر » . وذلك تعمُّدٌ منّى ، لأن « المنهج العلمى» و « علم التحقيق » الذى تخصّص فيهما الأساتذة الكبار

كالدكتور على ، هما من الأشياء التى طرحتُها وراء ظهرى منذ زمان طويل جدًّا ، ولأسباب كثيرة جدًّا . ولم أتبع فى عملى فى كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلا « منهجاً » آخر يخالف (المنهج العلمىّ) كل المخالفة ، فى جذوره وفروعه . وكذلك نبذت أيضا مُسْتنكفًا لفظ « حقق ، وتحقيق ، ومحقق » ، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبْرَ أُذُنى ، لما فيه من التبجُّح والتعالى والادّعاء ، واقتصرت على « قرأ » لأن عملى فى كلّ كتاب لا يزيدُ على هذا : أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحة ، وأؤدِّيه للناس بقراءةٍ صحيحة ، وكُلُّ ما أعلّق به عليه ، فهو شرحٌ لغامضه ، أو دلالةٌ للقارىء من بعدى على ما يعينُه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه ، لا أكثر ، ولا أقل إن شاء الله . فكان لِزاماً على الدكتور على وأمثاله أن يضعونى حيث وضعتُ نفسى ، إنّما أنا قارىء أو شارحٌ ، أو دليلٌ ليس غيرُ ، لست « محقِّقاً » ، إنما المحقِّق من يقول فى « د » : « قال » ، وفى نسخة « ع » : « نال » ، وفى نسخة « م » : « فال » ، وهلم جرًّا .

* * *

والآن ، تستطيع أن ترَى بوضوح أن كلَّ ما قاله الدكتور على جواد فى مقالته ، متعلِّق بالطبعة الأولى ، وأن الطبعة الثانية لم تنل من اهتمامه ، بلا احتفال ولا عناية ، إلا ما لا يتجاوز عمودين من مجلة المورد = فى مقالة حافلة فيها اثنان وأربعون عموداً ، ما شاء الله ! وبارك الله له فى عمله ! = بعد أن بدأ الفقرة رقم : ١ آنفاً بقوله : « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ، وها هو ذا الأستاذ يصدر تحقيقه » = وأيضاً بعد أن يقول فى التعليق رقم : ١ من مقالته التى هى كائنةٌ فى مجلة

المورد بعد أن ذكر بالخير كتابه عن ابن سلام ، ومقالته هذه الشريفة : « وبقى انتهاء الأستاذ محمود شاكر من تحقيقه الجديد ، عاملاً يثنى عن الإقدام . بل إن انتظار هذا التحقيق كان من العوامل التى تشجع كاتب البحث على التأنى فى الإقدام على نشر فصله عن « طبقات الشعراء . . مخطوطا ومطبوعا » على طبع الكتاب نفسه ، وإن لم يَحُل ذلك دون دَرْج الكتاب تحت باب « المعد للطبع » من قائمة مؤلفاته ، ابتداء من سنة ١٩٧٢ » (المورد ص : ٢٥) .

وأنت إذا راجعت الفقرات الثلاث الماضية وجدت الدكتور على جالسًا على كرسى مريح يستمتع فيه بالاسترخاء المذيذ ، وقد استخرج الطبعة الأولى من الطبقات من خزانة كتبه ، مع النسخة الجديدة من الطبعة الثانية ، فأمسك فى يده السفر الأول من « طبقات فحول الشعراء » ، فقرأ ما على الغلاف // ثم قلب أوراق المقدمة ، فنظر نظرة فى « بابة المقارنة بين المخطوطتين » (ص ١٢ من مقدمة الطبعة الثانية) ثم فى صُور المخطوطتين فى آخر المقدمة // ثم رمى السفر الأول من يده ، وأخذ السفر الثانى ، باحثًا عن « فهرس كتاب طبقات فحول الشعراء (ص : ٩٩٤) إلى أن انتهى منه (ص : ٩٩٩) // ثم رمى السفر الثانى من يده ، وعاد إلى مقدمة السفر الأوّل متصفحًا أبوابها ، فرآنى ذكرت ما زدته من الأغانى وغيره / ونظر نظرة فى ترجمة أبى خليفة الجمحى (ص ٣٣ من المقدمة) فرآنى قلت : « وكان أعمى » // ثم قلب الصفحة فرأى ص : ٣٥ من المقدمة ، ورآنى ذكرت أحمد بن حنبل فيمن روى عن ابن سلام // ثم قلب الصفحات حتى وصل إلى (ص : ٣٨ من المقدمة) ، فرأى ذكر كتاب « غريب القرآن » لابن سلام // ثم قلّب الصفحات ، فلما بلغ (ص : ٥١ من المقدمة) قرأ اسم يوسف هل وما قلته فيه هو ما قلته فى

الطبعة الأولى . فرمى السفر الأول من يده ضجرًا هائجًا // ثم أخذ السفر الثانى ونظر فى فهارسه (ص ٨٠١) نظرة عجلى ، فقلب جملة صالحة مرة واحدة ، فوقف عند (ص ٩٦٦) //فرأى شيئًا جديداً لا يذكر أنه رآه فى الطبعة الأولى ، وهو « باب مباحث العربية والنحو والفوائد » . فانتبه فجأة من استرخائه ، فقلب الورق إلى (ص ٩٧٥) ، فرأى عنوان « ألفاظٌ من اللغة أخلت بها المعاجم أو قصرت فى بيانها » // ثم قلب ورقات حتى (٩٨١) فرأى الاستدراك ، وبعده (ص : ٩٨٦) أخطاء الطباعة فى التعليق // ثم رأى صفحتين متقابلتين (ص ٩٨٨ ، ٩٨٩) ، فعبّر عما فيهما بقوله ، « وما أخلت به نسخة « م » (المدينة) أو اختصرته من الأخبار » . ثم قذف الكتاب كلَّهُ من يديه ، وفرغ لشىء آخر .

وهذا بالطبع ، غاية ما تستحقُّه الطبعة الثانية من الطبقات ، من أستاذ كالدكتور على جواد الطاهر ، وحقٌّ له . وهو فوق ذلك معذورٌ ، لأسباب كثيرة لا داعى لتفصيلها أو الحديث عنها . ويكفى فى عذره أنه « فوجىء » هو وقال مترفقًا : « وأوّل ما يفاجىء القارىء إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » . . . على علمه بأن « عاب » تمليه ذلك » (الفقرة : ١ سالفاً) ووضع « عاب » بين قوسين هكذا ، ثم قال بعد نحو كثير : « ولكنه تكلف كثيرًا ليثبت ، مستدلاً بالمخطوطة أن التسمية الصحيحة للكتاب هى «طبقات فحول الشعراء» ، وقد فاته ـ ، وهو لا يفكر إلّا بشىء واحدٍ ـ النصُّ الصريح الذى وَرَد فى آخر المخطوطة : تَمَّ كتابُ طبقات الشعراء . . . » ، وقد ثبت صورة الصفحة الأخيرة ـ مع صورة الغلاف الأول ـ فى تحقيقه » . وقال فى الهامش (٢٢) « ينظر سلطان : ١٧٢ ـ ١٧٨ » .

وهذا الذى يشير إليه هو قول الدكتور منير سلطان فى كتابه ص ١٧٥ ، ١٧٦ :

« وقد صُوِّرت الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م » ، كما هى ملصقة بطبعة ١٩٧٤ م ، وليس فيها ذكر لكلمة (فحول) - وكذا الورقة الأولى من (المخطوطة) ، وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » .... » .

وظاهرٌ أن كلام الدكتور منير سلطان ، أجودُ وأوضح من كلام الدكتور على جواد ، لأنّه على الأقل ، ذكر أنى تكلمت عن كلمة « فحول » المطموسة فى عنوان الكتاب ، ثم رفضه رفضاً ، لنفس العلة التى اقتصر عليها الدكتور على ، لأن آخر المخطوطة فيها نصّ ما يأتى : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، بلا « فحول » .

عقدتُ باباً فى المقدمة سميته : « بابَةُ تسمية الكتاب » . وكنت فى الطبعة الأولى ، قد احتججت لما هو مكتوب فى نسختى التى نسختها بيدى وعليها : « طبقات فحول الشعراء » ، فلما ظفرت بالمخطوطة التى كانت تحت يدى يومَ كتبت ذلك ، اختلف الأمر كُلّ الاختلاف ، لأنّ المخطوطة قد فصلت فى هذه التسمية التى وجدتها مكتوبة فى نسختى التى نسختها بيدى فى سنة ١٩٢٥ ، وصار وصف ما هو مكتوبٌ فى عنوان المخطوط هو الفيصل الذى يقضى بينى وبين ما كتبته قديماً على نسختى . ومع ذلك فالذى عندى الآن ليسَ هو « المخطوطة » نفسها ، بل صورة مصوَّرة عنها ، والمخطوطة

نفسها ينبغى أن يكون ما فيها أوضح من التصوير بلا ريب . وسأعيد الآن وصف ما هو مكتوب فى عنوان صورة المخطوطة ، بما تتضمّنهُ مقدمة الطبعة الثانية وأزيد عليها ما يجعل الأمر أوضح وأبين .

طول الصفحة فى المصورة نحو ٢٢ سم ، وعرضها نحو ١٧ سم . وعنوان الكتاب مكتوب فى وسط الصفحة فى أعلاها ، وعرض الكلام المكتوب عنواناً هو ٨ سم . وقد أصاب هذا العنوان تلطيخٌ أسود أخفى بعض الأحرف ، فبقى من لفظ « كتاب » ، الكافُ إلى قرب آخر دائرتها ، ثم الجزء الأعلى من الألف ، وخفيت التاء ، وصورتها فى الأصل هى « كتا » ، الكاف مائلة ، والتاء محصورة بين ملتقى الكاف والألف ، ومقياس هذه الأحرف الثلاثة هو (١) سنتمتر ، وبقيت باء « كتاب » فى قلب السواد خفية ، ولكنها تُرَى مع ذلك . ورأس الباء بينه وبين ألف « كتا » (٢) مليمتر ، وطول حوض الباء من « كتاب » (٢) سنتيمتر ومليمتر واحد . وعلى رأس حوض الباء الأيسر من فوق كلمة « طبقا » ، وطولها ($1\frac{1}{2}$) سنتيمتر ، وفوق ألف « طبقا » ، رأس فاءٍ كبير ظاهرة . وقد اختفت تاء « طبقات » وما بعد الفاء التى فوق ألفها . ثم يبدأ يظهر لفظ « الشعراء » ، وبينه وبين ألف « طبقا » ($1\frac{1}{2}$) سنتيمتر . ولفظ « الشعراء » مكتوب فى حوض لامٍ ممدودة امّحَى عمودها ، فلم يبق إلا حوضها وصورته « ـــ » وطول هذا الحوض الممدود ($1\frac{1}{2}$) سنتمتر ، وهو نفس طول لفظ « الشعراء » ، فيكون المجموع :

١ + ٢ر + ١ر٢ + ٥ر١ + ٥ر١ + ٥ر١ = ٨ر٧ سنتيمتر تقريباً ، وهو نفس طول العنوان المكتوب .

ولكى يكون هذا الكلام واضحاً ، سأكتب نص ما على الورقة الأولى التى فيها العنوان ، على الهيئة التى كان يكون عليها عنوان الكتاب ، لو لم يصبه ما أصابه من السواد فى الجزء الأيمن منه ، وما أصابه من البلى الماحى لبعض الحروف قبيل الجزء الأيسر منه ، وهذه هى صورته بخطى :

كتاب طبقات فحول الشعراء

وإذن ، فالفاء الجليلة فوق ألف طبقات ، وحوض اللام المكتوب فيه « الشعراء » يقرأ « فحول » ، ويكون عنوان الكتاب هو « طبقات فحول الشعراء » . ومن الصعب أن يكون هذا الوصف ممثّلاً للحقيقة كما تراها عياناً فى مصورة المخطوطة ، والذى تراهُ فى مصورة المخطوطة لا يكون ممثلاً للحقيقة التى يراها عياناً من يرى المخطوطة . هذا شىء بديهىّ . وقد كتبتُ مثل هذا الذى هنا ، فى مقدمة الطبقات فى الطبعة الثانية ص : ٢٣ . وهذا هو الفيصل فى القضية . ومن شاء أن يرى المصورة ، فهى عندى . وظنّى ، إذا كنت قد فهمت مقالة الدكتور على جواد ، أنها عنده . فكان ينبغى أن يقول قولاً فى هذا الذى كتبت ، لأنّى قلتُ إنه الفيصل فى قضية تسمية الكتاب . ولكنه لم يفعل وأحال على كتاب الدكتور منير سلطان ، والدكتور لم ير هذا الذى وصفته إلاّ فى العكس المأخوذ عن المصورة ، والمنشور مع مقدمة طبقات فحول الشعراء ، الطبعة الثانية . والعكس بطبيعة الحال ، أضعف ظهوراً وأخفى من الأصل الذى صورت عنه ، وهذا الأصل مصورٌ أيضاً . فهذه عيوب متراكبة .

وإذا كان الدكتور على جواد الطاهر أو غيره ، مريداً حقًّا للتثبُّت ، أو على الأصح ، أن يثبت لنفسه وللناس أنى كاذب فيما وصفت ، فليخطف رجله الكريمة إلى مكتبة جاستربتى التى بدبلن ، ودبلن التى بإرلندة المحروسة ، ولينظر إلى المخطوطة نفسها ، ثم يأتى بالتكذيب فى وثيقة مكتوبة ، يشهد عليها أئمة الاستشراق فى البلاد التى تشرّف كتاب « طبقات فحول الشعراء » بالوقوع فى أسرها !

أما ما لجأ إليه هو ، فى التعبير عن جهدى وتدقيقى فى قراءة هذا العنوان الذى لوثه السواد والتآكل ، ثم التدقيق فى وصفه قدر استطاعتى ، بأن يقول معلقاً على هذا : « وقد درس المخطوطتين فى دقة وعلمٍ (يعنينى أنا مع الأسف ، ولعله خطأ وقع فى الطباعة) ، ولكنه تكلَّف كثيراً ليثبت — مستدلاً — « بالمخطوطة » أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ، وقد فاته — وهو لا يفكر إلا بشىء واحد — النص الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء .... » .

= أو ما يقوله الدكتور منير سلطان عن الورقة الأولى من المخطوطة المصورة : « وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء ... » .

أقول : أمّا أن يُتَلَقَّى ما أقوله بمثل هذه الاستهانة ، باللجوء إلى ما هو مكتوبٌ فى آخر المخطوطة ، فإنّه موقفٌ بعيد كُلَّ البُعد عن سلامة التقدير والنظر ، فأنا قد وصفت شيئاً موجوداً ثابتاً ، فالذى يريدُ أن يردّ هذا عليه

أن يأتى بكلام فيه تخطئة هذا الوصف وتزييفه ، والبيانُ الواضح عن خطئى وكذبى فى هذا الوصف . وذلك لأنى جعلت هذا هو الفيصل فى قضية تسمية الكتاب .

أمّا ما كنت جعلته أوّلاً ، من الأسباب التى جعلتنى أرجّح أن ما كان فى نسختى التى نسختها عن المخطوطة ، وهو عنوان : « طبقات فحول الشعراء » مكتوباً بخط يدى أنا [انظر ماسلف ص : ١٤٠] = أما هذا فقد نقضته وجعلته فى مقدمة الطبعة الثانية ، تأييداً لهذه التسمية التى كانت مجهولة عندنا ، إذ كنّا نألف فى كلّ ما قرأناه ، وفى نص مخطوطة المدينة « م » ، أن الكتاب مُتَعالم أن اسمه « طبقات الشعراء » ، لا « طبقات فحول الشعراء » . وفرق كبير جدًّا بين الأمرين ، كما هو واضح إن شاء الله .

أما الاحتجاج بما هو موجودٌ فى آخر المخطوطة نفسها : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، وأنه قد فاتنى ، وأنا لا أفكّرُ إلا بشىء ، أن نص آخر المخطوطة هو : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، فإنّ هذه الحجة لا يقول بها إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا . لو قاله أعجمى مستشرقٌ مسكينٌ ، لأغضينا له عنها حتى يتعلّم ، أما أن يقولها الدكتوران على جواد الطاهر ، ومنير سلطان ، فهذا أمرٌ « مرفوض » كما يقول ولدنا الدكتور منير سلطان . كُلُّ من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربية القديمة ، يعلم علم يقين أن هذا مألوف جدًّا فى كُلّ الكتب .

وإذا كان أخى وصديقى الأستاذ السيد أحمد صقر هو الذى نقب هذا النقب ، فَمَهّد لكُلِّ مُتولّجٍ أن يتبجبح ناقداً ومندّدًا وواعظاً ، فأنا أقول لجميعهم سمعًا وطاعة ، ولست إلا كما قال النمر بن تولب لصاحبته :

وقالت : ألاَ يا أُنْتَمِعْ ، نَعِظْكَ بخُطّةٍ !

فقلت : سَمِعْنـا ، فَانْطِقى وأَصِيبى

١ — فقالوا ولم يصيبُوا . ولذلك ، فأنا لن أستدلّ إلا بكتاب من كتب صديقنا وأستاذنا السيد صقر نفسه . هذا كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، وقد طبعه عن ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب ، وكتبت سنة ٥٥٨ ه ، ونسخة مكتبة مراد مُلّا وكتبت سنة ٥٣٢ ه ، ونسخة أخرى فى دار الكتب أيضا وكتبت سنة ٣٧٩ . وأقدمهن مكتوب عنوانها « الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن » لا ذكر للفظ « تأويل » ، وختام النسخة نفسه مكتوب « تم كتاب المشكل » ، فلو فرضنا أن عنوان الكتاب طُمِسَ ، أفيكون حجة لك أن تقول إنّ اسمه هو « كتاب المشكل » ، بالتعريف بلا « تأويل » ولا « القرآن » ؟ هذا مع أن النسخة الأخرى مكتوب فى تمامها وآخرها : « تم كتاب مشكل القرآن ، وتفسير المشكل والأمثال » ، أيضًا بلا لفظ « تأويل » !!

٢ — لا ، بل لقد وقع فى يدى منذ أيامٍ كتابٌ نشره ولدنا وصديقنا الدكتور عبد الله الجُبُورىّ ، حفظه الله وأكرمه وأعانه ، وهذا الكتاب هو « غريب الحديث » لابن قتيبة أيضًا ، فرأيته قد ذكر هذا الكتاب الذى هو « تأويل مشكل القرآن » فقال ابن قتيبة نفسه فى الجزء الأول ص : ١٦٨ : « وقد بينت هذا فى كتاب « مشكل القرآن» ثم قال بعد قليل ص : ١٧١ : «والقنوت يتصرّف على وجوه قد ذكرتها فى كتاب « المشكل » . ثم قال فى ص : ٢٣٢ : « قد بينته فى كتاب : تأويل مشكل القرآن » ، ومثله أيضاً فى ص : ٢٦٩ . فهذا

صاحب الكتاب نفسه، قد ذكره بثلاثة أسماء، أشهرهن الآن « تأويل مُشكل القرآن » ، كما نشره صديقنا السيد أحمد صقر .

٣ــ لا ، بل هذا كتاب نشره أعجمى مسكين، مستشرق يقال له : « جيرار لكونت ، أستاذ فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس » ، نشره بهذا العنوان : « كتاب إصلاح الغلط فى غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام = تأليف أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى » . وهذا الكتاب مشهورٌ فى كتبنا باسم : «إصلاحُ غلط أبى عبيد» ، فقط . ولكن ابن قتيبة نفسه فى الكتاب الجليل الذى نشره الدكتور الجبورى يقول فى ص : ١٥٠ (الجزء الأول) : « وأفردت لها كتاباً يدعى « كتاب إصلاح الغلط » ، ويقول فى ص : ٣٥٠ : « وقد بيَّنت هذا فى « كتاب إصلاح الغلط » . ثم يقول ماهو أغرب فى ص : ٤٥٠ : وقد بيّنت هذ فى « كتاب تبيين الغلط » هكذا يقول ابن قتيبة نفسه .

فهذا ، كما ترى ، اختلافٌ واقع فى أول نسخة مكتوبة وآخرها ، كما سلف فى رقم : ١ ، ثم فى رقم : ٢ صاحب الكتاب نفسه يسمّى كتابه بثلاثة أسماء « تأويل مُشكل القرآن » ، و « مشكل القرآن » و « المشكل » لا غير. ثم هذا المؤلف نفسه يسمِّى كتاباً واحداً من كتبه ، فى كتابه باسمين متباينين « إصلاح الغلط » و « تبيين الغلط » ، ويعرفه عنه الناس باسم « إصلاحُ غلط أبى عبيد » وينشر باسم رابع « إصلاح الغلط فى غريب الحديث ... » .

وإذن ، فالكلام فى تسمية « طبقات الشعراء » ، أو « طبقات فحول الشعراء » الذى يعترف الدكتور على جواد نفسه بأنه أليق بالكتاب ، كما

سلف [ص ١٢٨] ، هو لجاجة محضة ، والاستدلال بما فى آخر النسخة المخطوطة ، على أن ما كتبته فى وصف كتابة العنوان بأنه «مرفوض» رفضاً باتًّا ، أو اتهامى بأنى ، وأنا أكتب هذا الوصف لما هو فى مصورة المخطوطة : «قد فاتنى النص الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء » ، لأنى متكلِّفٌ ، وبأن عقلى مشغول بشىء واحد = هذا وهذا لايليقُ أن يصدُر عن أحد لهُ أقلُّ معرفة بالكتب المطبوعة أو المخطوطة ، بَلْهَ أستاذٍ يقول عن نفسه فى التعليق رقم (١) من مجلة المورد متواضعاً مفاخراً متعالياً فى آن واحد : « وُجد لكاتب البحث (يعنى نفسه) من العلم بمخطوطات الكتاب ، ماجعله يهم بالعمل على تحقيقه . . . » ، أىُّ علم ياسيدى . نسخة المدينة « م » التى تظنُّ أنك عرفتها ، لم تعرفها إلاّ بعد أن سعيت أنا فى تصويرها من المدينة الشريفة ، ونسخة « تشستر بتى » ، وهى « مخطوطتى » ، وصلت مصورة إلى يدى منذ سنة ١٩٥٥ ، وأظنُّك كنت فى ذلك الوقت طالباً فى كلية الآداب بمصر . فما هذا الذى تفعله بنفسك وبالناس !

* * *

ولكن الدكتور على جواد الطاهر ، لايفعل هذا وحسبُ ، بل يُوهم فى مواضع متفرقة من مقالته ، أنِّى استفدت منه ، وسطوت على جهوده العظيمة فى اكتشاف مخطوط المدينة « م » ، و « مخطوطتى » ، ويلجأ إلى ذلك بطريقة ملتوية غاية الالتواء ، مقلِّدًا الدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، الذى كان صريحاً غاية الصراحة . فقد ذكر فى كتابه الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » سنة ١٩٧٤ ، ثم قصتها التى كتبتها فى مقدمتها ، وذكر مخطوطتى العتيقة ، ثم نسخة المدينة « م » ثم قال بملء فمه :

« إذن فقد عاد أستاذنا إلى ما نادينا به ، فاعتمد على مخطوطة المدينة ، مع اعتماده على المخطوطة الأم العتيقة » ، هذا صريح ، ولكنى آسفُ أشد الأسف ، لأنى لم أسمع نداءهُ قطُّ ، وهو لم ينشر كتابه إلاَّ فى سنة ١٩٧٧ ، بعد أن كان تقدم به لنيل الماجستير فى سنة ١٩٦٨ ، وليتنى كنت سمعتُه ، إذن لأثنيت عليه فى المقدمة كلّ الثناء ، وإن كنت قد ظفرت بصور المخطوطات قبل أن يتقدم للماجستير بسنوات طوالٍ .

أما التواء الدكتور على جواد فهو غاية فى الغرابة ، فإنه ظَلّ يغمزُ ويلمزُ ويَهْمِزُ فى خلالِ مقالته ، حتى انتهى إلى آخرها فقال ، (سوف أتمم ما حذفه الدكتور بين قوسين معكوفين ، وبعد تصحيح الخطأ أيضاً ، وسأضع تحت الكلام المهم خطًّا أسودَ ، وكان الصحيح أن يكون خطًّا أحمر ، ولكن المطبعة لا تسعفنى بذلك ، وإن كانا فى الحقيقة سواء لا يختلفان ألبتة) .

« وقد أدَّاه العلم الجديد (يعنينى أنا) إلى أن « يبرأ » (القوسان من عند الدكتور ، للأهمية) من الطبعة السابقة ، فيقول فى صراحةٍ وصدقٍ وألم : «قصصت قصة نسختى التى كنتُ نقلتُها ، وأنا يومئذٍ غِرٌّ لا عِلْمَ له ، عن « المخطوطة » قبل انتقالها إلى دار الغربة فى مكتبة « تشستربتى » ، [ولم أكن قد أتممت نقلها . فعن هذا القدر الذى نقلته من المخطوطة ، طبعت كتاب « طبقات فحول الشعراء »] ، وكنت أتوهَّمُ يومئذٍ ، وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلتُه مطابقٌ لما فى « المخطوطة » التى غاب عنى أصلها . فلما جاءت مصورة « المخطوطة » ، وقابلتها بما طبعته فى سنة ١٩٥٢ ، تبيّن لى أنّ نفسى غرَّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعتُ عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى يومئذ

وجهلى . ونعم ، قد صححت بعض هذه الأخطاء التى وقعت فى نسخى القديم ، بما بذلته فى مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتنى بعضُ هذه الأخطاء إلى دُرُوبٍ موحشة ، تعثّرت فيها تعثُّراً لا يغتفر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحِلُّ لأحدٍ من أهل العلم ، أن يعتمد بعد اليوم على الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بى فى زللٍ لا أرضاه له ، وأضرعُ إلى كُلٍّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً فى كتابٍ ، سواء نسبه إلىّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفى عن نفسه وعمله العيبَ الذى احتملت أنا وحدى وِزْرهُ [(١٢٨)] .

« وهو كلامٌ جميلٌ جدًّا ، قال فيه كُلّ ما يمكن أن يمرَّ بخاطر القارىء ، ويَصُدُّه عن التصريح الحياء حيناً ، وضخامة الجُهْد المبذول حيناً . وكان الكلامُ يكون أجمل ، لوسلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » أو كاد . وقد يعيد الأستاذ المحقق الجايل نظره فيها لدى الطبعة الثالثة ، متمنّين - معه - (هكذا فى الأصل بين شرطتين) الفوزَ بمخطوطة جديدة تامةٍ لكتاب « طبقات الشعراء » [(١٢٩)] .

الهوامش : (١٢٨) « وذيل المقدمة ، بعنوانه : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين المرصفى /٣ » حرصاً على العلم بما تستثير هذه الطبعة من رأى ، وتستدعى من « نقد » (والقوسان هنا من عند الدكتور أيضاً) .

(١٢٩) كان « طبقات الشعراء » موضوعاً لدرس طلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (بكلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٧ - ١٩٧٨) وكانت الطبعة الثانية جزءاً من مادة الدرس ، مرجعاً ومقابلة وتحقيقاً . وقد خرج الطلبة بهذا الرجاء .

وأنا لا أحبُّ البَغْى ، لاَ أبغِى على أحدٍ ، ولاَ أقيمُ على بَغْيٍ

وَلَـكِنَّ الفَتَى حَمَلَ بن بَدْرٍ   بَغَى ، والبَغْىُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ
أظنُّ الحِلْمَ دَلَّ عَلَيَّ قَوْمِي ،   وقد يُسْتَجْهَلُ الرجُل الحَلِيمُ
ومَارَسْتُ الرِّجَالَ ومارسونى ،   فَمُعْوَجٌّ عَلَيَّ وَمُسْتَقِيمُ !

(دَلَّ عَلَيَّ قومى : أى جَرَّأهم عليّ) .

* * *

جائزٌ جداً أن يكون الدكتور على جواد الطاهر عالماً جليلاً مقتدراً ، جائزٌ ، ولـكن الذى ليس بجائز أن يكون كاتباً ، بلْهَ أن يكون كاتباً غمّازاً همّازاً لمّازاً ، لأن هذه قدرةٌ لا يملـكها إلاَّ صنفان من الناس ، لا داعى لذكرهما الآن ، أو على الأصح لا داعى لذكر أحدهما . ولذلك فهو يلجأ إلى وضع الألفاظ الهمازة الغمازه اللمّازة ، بين قوسين ، كما رأيت هنا ، وكما رأيت آنفاً أيضاً . وهذا الفعل أشبهُ بالتَّقِيَّة ، ولـكن التّقية لاتصلح هنا ، لأن النقد (بلا قوسين ، كالقوسين اللذين استخدمهما الدكتور فى الهامش (١٢٨)...) ، لا يكون نقداً حتى يكون واضحاً صريحاً لاتقيَّةَ فيه .

وبهذه المناسبة ، أحبُّ أن أقول للدكتور على جواد الطاهر ، أن الأخطاء التى وقعت منِّى فى الطبعة الأولى ، لم يصحِّحها أحدٌ غيرِى ، لا ناقد ولا غيرُ ناقدٍ = مستثنياً مقالة أخى حمد الجاسر ، الذى صحح لى أكثر ما جاء فى أسماء المواضع ، على طريقته هو فى الدراسة الجليلة التى نهض بعبئها وحده ، ثم تبعه الناس . وأيضاً لم تصلنى رسالة واحدةٌ ، لا من عامة القراء ، ولا من الأساتذة الأجلاء بعنوانى الذى ذكرته فى آخر المقدمة ، سوى رسالةٍ واحدة

جاءتنى من بريد « أكسفورد » ، كاتبها هو « م . ى . قسطر » ، وهو مقيم فى فلسطين ، فصححت الخطأ ، وكتبت ما يلى : « كنت أخطأت بيان ذلك فى طبعتى السالفة من الطبقات ، فجاءتنى من الأرض المقدسة الطاهرة التى دنستها يهود ، رسالة رقيقةٌ من « م . ى . قسطر » فدلنى على الصواب الذى ذكرته آنفاً ، فمن أمانة العلم أن أذكره شاكراً ، كارهًا لهذا الذكر » (الطبعة الثانية ص : ٣٩٥ ، تعليق : ٢) . ثم طبعت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ ، وكتبت أيضاً عنوانى فى آخر المقدمة ، فهذا أنا فى سنة ١٩٨٠ ، ولم تصلنى رسالةٌ واحدة من ناقد أو غير ناقدٍ ، سوى هذا الغمز واللمز والهمز ، الذى يتوهم صاحبُه أنى استعذت منه فيقول : « وقد أداه العلم الجديد إلى أن « يبرأ » من الطبعة السابقة » ، أىُّ علمٍ جديد يا هذا ؟ وما معنى أن تضع « يبرأ » بين قوسين من قوس الكُسَعِىّ التى كسرها ثم عضّ إبهامَهُ فقطعها ، ثم قال :

نَدِمتُ ندامةً ، لو أنَّ نفسى ... تُطَاوِعنِى إذاً لبَتَرْتُ خَمْسِى

تبيَّنَ لى سَفَاهُ الرأى مِنّى ، ... لَعَمْرُ اللهِ ، حين كسرتُ قَوْسِى

والذى يقول فيه عدىّ بن مرينا ، لما صار الكسعىّ مثلاً :

نَدِمتَ ندامةُ الكُسَعِىِّ لمّا ... رَأتْ عَيْنَاكَ ماصَنعتْ يَدَاكا

وعدىُّ بن مرينا ، يقول هذا الشعر لعدى بن زيد العبادى ، وقبل البيت :

فإنْ تَظفَرْ ، فلم تَظفَرَ حميداً ! ... وإن تَعطَبْ ، فلا يَبْعَدْ سِوَاكَا !

هَلْ يستطيع هذا الدكتور الفاضل ذو الحياء الجمِّ أن يَسُبَّنى بألفاظى ،

بارئًا من الإثم ، خليًا من كُلِّ مَعْتَبَة ؟ ويقول لى ، وهو يَرْمِز بحاجبيه وعينيه مبتسماً : « يَداكَ أوْكتا وفُوكَ نَفَخ » ، أى أنى أنا الذى جنيتُ هذا على نفسى . (يقال : رمزت المرأة بعينيها وحاجبيها ، إذا غمزت بهما ، والأصل فيه من الحركة ومنه قول جرير للبعيث المجاشعى :

إذا سَارَ فى الركبِ البَعيثُ ، عَرَفْتُمُ
تَرَمُّزَ حَمْراء العِجَان على الرحْلِ)

وأنا ، بحمد الله قادرٌ أن أصف عملى إذا أسأتُ ، وأن أقول عن نفسى وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أنى كنت يومئذٍ « غِرًّا لا علم له » وأنى حين نسختُ من المخطوطة ما نسختُ ، وأنى توهمت بعد الفراغ من نسخها صغيراً ، وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلته مطابق كلَّ المطابقة للمخطوطة ، وظللت على ذلك حتى شرعت أطبع الطبعة الأولى ، فصححت من الأخطاء التى وقعت فى النسخ شيئًا كثيراً ، ولكن لما جاءت المخطوطة وراجعتها « تبيّن لى أن نفسى غرّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعتُ عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى يومئذٍ وجهلى » . أستطيع أن أقول ذلك بلا حرج أجدُه فى نفسى ، ولكنى أستطيع أيضاً أن أقول وأنا على ثقة مما أقول ، أنّ هذا الدكتور وأشباهَهُ ، لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئاً من الأخطاء التى أشرتُ إليها ، حتى يستطيع هو أو غيره أن يقول إنه « مرّ بخاطره » ، ولكن صدّه الحياء عن التصريح بأنى « غِرٌّ جاهلٌ لا علم له » ، كما وصفت نفسى .

أدبٌ جمٌّ ، وحياءٌ مُقْذِع ، ولكن ماذا أقول إذا كان الدكتور على جواد الطاهر ، قد غامَسَتْهُ نفسه فى بابٍ من أبواب هجاء كتاب « طبقات

فحول الشعراء ، وفى هجائى بالغمز واللمز والهمز والترمّز ، فراح يتحسّسُ كلَّ كلمة قالها قائل ، فإما اختلسها لنفسه ، وإمّا علّق بها حيث لا ينبغى التعليق ، حتى جاء بشىء يقال له «البستانى» (٣ : ١٩٨) ، يقول عن كتاب الطبقات : « نشره ١٩٥٢ ، بعنوان طبقات فحول الشعراء ، فكان ما أصاب الكتابَ من التصرُّف بعنوانه وهو مخطوط ، أصابه كذلك وهو مطبوع » ، جعلهُ تعليقاً على قوله هو : « ليس الذى عمله الأستاذ شاكر بجائز فى قواعد البحث العلمى » (المورد ص : ٣٩) ، حتى هذا الشىء الذى يقال له البستانى ، صار له مكانٌ فى القصيدة المنثورة التى قرضها الدكتور على فى هجائى وهجاء كتاب الطبقات .

ثم لا يكتفى بهذا الذى جَمَعه ، حتى ادَّعى أن هذا الغثاء إجماعٌ ، وقال : « وكان الكلام يكون أجمل (أى هجائى نفسى) لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » (والقوسان أيضاً من عند الدكتور على طريقته) أو كاد » ثم يتمنى هو وطلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (تحت إشرافه بالطبع) بجامعة بغداد ، طبعة ثالثة تامّة باسم « طبقات الشعراء » .

مسكينٌ كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لقد صار إلى ما قاله أوس ابن مغراء :

قالوا : فما حالُ مِسْكِين ؟ فقلت لَهُم :
أَضْحَى كَقُمَّة دَارٍ بين أَنْدَاءِ

(القُمَّة ، بضم القاف : المزبلة) .

* * *

والآن لا أظنُّ أنه قد بقى فى مقالة الدكتور على جواد الطاهر « طبقات الشعراء ... مخطوطاً ومطبوعاً » ، والتى نشرها فى مجلة المورد العدد الثامن ١٣٩٩ — ١٩٧٩ = لا أظنُّ أنه بقى فيها شىءٌ له قيمة ، ومع ذلك فأنا لم أتعرّض لأخطائها إلاَّ ما هو خاصٌّ بالطبقات لا غير. ولكن تبقى النصيحةُ إن كان للنصيحة موضع . إنّ هذا الضرب من المقالات لا يمكنُ ، أو هكذا أتصور ، أن يكون نافعاً فى ترقيته فى السّلك الجامعىّ ، ولا أظنُّ أن عرضَه لهذا الذى كتبه على زملائه فى جامعة الرياض سنة ١٩٦٤ ، كما قال فى التعليق رقم (١) فى المورد ، لا أظنّ أن هذا العرض قد قُوبِل إلاّ بالمجاملة فحسب . ولو عرضه على الدكتور مهدى المخزومى ، وعلى الدكتور عزت حسن وعلى الدكتور مازن المبارك مرّة أخرى قبل أن ينشره فى المورد سنة ١٩٨٠ ، وبعد طبع الطبعة الثانية من الطبقات = لكان يقينى أن ينهوه عن نشره نهياً يزجُرُه عن الإقدام على مثل هذه الفعلة المنكرة ، فإنها شىءٌ لا يقدمُ عليه إلاّ من لا حَصَاةَ له (والحصاة : الرأىُ الذى يحفظ صاحبه ويمسكُه ، ومنه قول طرفة :

وإن لِسَان المرء ما لَمْ يكنْ لَهُ   حَصَاةٌ ، على عَوْرَاته لَدَليلُ

أى إذا لم يكن مع اللسان عقلٌ يحجزه عن بسطه فيما لا يَجِبْ ، دلّ اللسانُ على عيب صاحبه ، بما يلفظ به من عورِ الكلام) .

واللهَ أسألُ أن يُعِين كُلاًّ على كلٍّ ، وأن يأخذ بِحُجَزنا عن الضلالة ، وأن يأخذ بنواصينا إلى كُلّ خير ، ومن يُضْلل الله فماله من هادٍ .

وبقى شىءٌ واحدٌ أقوله لمن قرأ هذا الكلام : عُدْ فاقرأ رسالة الدكتور

على جواد الطاهر إلىّ فى سنة ١٩٦٨ ، وانظر إلى ما قاله وكيف قاله فى سنة ١٩٨٠ ، إنّ هذا لشىء عجابٌ . ثم لا أزيدُ . أمّا نشر مقالةٍ كُتِبت (كما زعم) فى سنة ١٩٦٤ ، فى سنة ١٩٨٠ على هذه الصورة ، فهو عبث محضٌ ، واستهزاء بالقُراء ، وإهدارٌ لقيم الأشياء ، وغِشٌّ للمجلة التى نشرته ، وكُلّ ذلك لا ينبغى أن يفعله من يصونُ قدر نفسه ، فما ظنُّك أن يفعله من يتولّى تعليم النشء فى الجامعة ؟ عملٌ سيء ، يُغرِى به قصْدٌ سيّء ، يخرج صاحبه من حيِّز الأمانة . ولـكن إلى هذا صِرْنا ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله ؟

* * *

فهرس الكتاب

طبقات فحول الشعراء

فهرس بَابَاتِ المقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وحده لاشريك له ، أحمده وأستعينه وأستغفره وأتوب إليه ، وأعوذ به سبحانه أن أغفل عن ذِكر فضله ونعمه ، وأخشع له — تعالى جدُّه — رغبةً فى زيادة أنالها من إحسانه ، ورهبةً من معصية تكسبنى المخوفَ من غضبه وخذلانه . اللهمَّ إنّى لاأحصى ثناء عليك ، أنتَ كما أثنيتَ على نفسك . اللهمَّ صلِّ على محمد صلاة طيّبة ناميةً زاكيةً مباركة . اللهمَّ آتِ محمداً الفضيلةَ والوسيلةَ والدرجةَ الرفيعة ، وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدتَه ، إنك لاتُخلف الميعاد . صلّى الله عليه وسلم ، وعلى ملائكة ربّنا ورُسُله ، ومن تبعهم من الصِّدِّيقين والمتّقين .

* * *

عرفتُه فى أوّل أيامى طالباً للعلم . كان رجُلاً برًّا نبيل النفس ، فوجدتُ من عطفه وكرمه ، ومن تأييده وحثّه ، ماأعاننى على أن أتزوّد من العلم ماشاء الله أن أتزوّد . لم يكنْ عالِماً ، ولكنّه كان يجمَع للعلماء أصولَ علمهم ، وينشرها بين أيديهم ، ويُغريهم بالحرص عليها . فقلَّ أن تجد عالِماً أو أديباً فى زمنه ، لم يكن لهذا الرجل النحيف الضئيل الخافت فَضْلٌ عليه ، يذكره الذاكر محسناً فى ذكره ، وينساه النّاسى مسيئاً فى نسيانه . ذلك هو أمين الخانجى ، الكتبىّ ، الذى أحبَّ الكتاب العربىَّ كأنّه تُراث أبيه وأمّه .

ففى سنة ١٣٤٣ تقريباً (سنة ١٩٢٥ ميلادية) عاد السيد أمين من رحلته فى العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جَمَع من نوادر المخطوطات شيئاً لا يقدَّر بثمن ،

وكان من بينها صناديقُ فيها أوراق شتّى (دشت) . وذات يوم أقبلتُ عليه فى دُكّانه ، فإذا به يخرجُ لى ورقةً حائلة اللون ، وسألنى : أتعرف ماهذه ؟ فما كدتُ أقرأ منها أسطراً حتى عرفتُ أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لأبى عبد الله محمد بن سلاَّم الجمحىّ ، وكنت حديث عهدٍ بقراءة الكتاب . فاستُطِير فرَحاً بما عرفَ ، وقمنا معاً إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراقِ ، نفرزُها ورقة ورقة ، يوماً بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدراً عظيماً . فلما فرغنا ، أمرنى رحمه الله أنْ آخذها فأرتبها وأنقلها ، مخافةً عليها من مثل ما كانتْ فيه ، ومن عوادى البِلَى عليها ، إذ كانتْ عتيقة الورق . وفعلتُ مقصِّراً متراخياً ، فلم أتمَّ نقلَها ، وبقيت بقيّةٌ من أوراق المخطوطة لم أنقلها ، وطال الزمنُ ، فسألنى السيد أمين رحمه الله ، أن أردّ إليه الأمّ العتيقة قبل تمام نقلها ، فرددتها إليه ، ولم أخبره بما كان منّى من التقصير والتراخى .

ودارتْ بى الأيّام ، وفارقتُ مصر فى سنة ١٣٤٧ (سنة ١٩٢٨) ، ثم عدتُ إليها ، وقد فتَرما بينى وبين الكتب زمناً طَالَ وامتدّ . ثم لقيتُ أميناً رحمه الله ، فأخذ يستحثّنى أن أعيد النظر فى كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدَّه للنشر ، فتراخيت ماتراخيتُ ، وهو يظنُّ أنى كنت قد فرغت من نقلها ، وأظنُّ أنا أنّ النسخة لم تزل فى حوزته. ثم قضى أمينٌ نحبَه فى يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (٧ يولية ١٩٣٩) ، وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه . لم يخبرنى أينَ استقرَّت الأم العتيقة ، ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحدٍ منهم خبراً عنها . ثم بدأتُ أبحثُ عنها فى مَظانّها من دور الكتب العامة والخاصّة ، فلم أعثر عليها حيثُ ظننتُ . وبقيت نسختى التى نقلتُها حبيسةً فى خزانة كتبى هذا الدهرَ الطويلَ ، حتى دعانى أخى الأكبر الأستاذ أحمد محمد شاكر ، رحمه الله ، إلى نشر هذه النسخة الناقصة، فاستجبتُ له، واستخرتُ اللهوتوكّلت عليه ، ثم بدأتُ ،

فشرحت كتاب الطبقاتِ ، وفرغت منه ، وتولّت « دارالمعارف » طبعه ، وكان الفراغ منه في عصر يوم الأربعاء ٢٠ من ذي الحجة سنة ١٣٧١ ، (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢) .

وبعد ظهور الكتاب في الأسواق ، وبعد إهدائي نسخة منه إلى شيخنا وأستاذنا عبد العزيز الميمني الراجكوتي أطال الله بقاءه ، مَضى زمنٌ طويل ، ثم جاءتني منه رسالةٌ يذكُر فيها أنه قرأ في إحدى مجلات المستشرقين ، مقالة للأستاذ آربري المستشرق ، فيها قراءة جديدة لكتاب الطبقات ، توشك أن تكون شبيهةً بنسختي التي نشرتها من كتاب ابن سلام . فلما اطلعت على المجلة ، أيقنتُ أن هذه النسخة التي أشار إليها آربري هي نسختي التي فقدت خبرها بموت أمين الخانجي. فبادرت وراسلت صديقنا الدكتور محمد رشاد سالم ، وكان يومئذ تلميذاً لآربري في إنجلترا، وسألته أن يوافيني منها بمصوَّرةٍ ،وعلمتُ أنها في مكتبة «تشستر بتي» فجاءتني المصوّرة، فإذاهي هي نسختي ، وعليها خطّي وتوقيعي، كما أشرت إليه في التعليق رقم : ٣ ص : ٢٠٤ ، فحمدتُ الله ، وسألته أن يردّ غُرْبة هذه النسخة التي رمتها المقادير إلى بلاد الأعاجم .

ومنذ وصلتني هذه النسخة المصورة ، جعلت همّي أن أعيد طبع الكتاب تاماً، وكان من فضل الله عليّ أن ظفرتُ أيضاً بمصورة أخرى لنسخة المدينة ، شرفها الله وصلّى على ساكنها صلاةً طيبة مباركة . وظلّ العزمُ كامناً حتى أذن الله ، فمهّد لطبع كتاب الطبقات مرة أخرى ، على وجهٍ يُرضيني بعض الرضى ، والحمد لله أوّلا وآخراً .

* * *

١ — بابَةُ المقارنة بين المخطوطتين

١ ـ المخطوطة الأولى ، وهى نسختى التى آلت إلى مكتبة « تشستر بتى » والتى جعلتها أصلاً ، وأشرت إليها فى تعليقاتى باسم : « المخطوطة » .

من فضائل هذه النسخة أنّ كاتبها قد كتب على كُلّ ورقةٍ تعدادها بالأرقام ، وابتدأ تعداده بعد الورقة الأولى التى فى وجهها عنوان الكتاب ، وفى ظهرها أوّلُ كتاب الطبقات ، بدأ برقم (١) وانتهى إلى رقم (١١١) ، ولكنه سَها فكرّر رقم (٤٢) مرتين ، فكان ينبغى أن ينتهى برقم (١١٢) ، وبذلك يكون عدد أوراق النسخة (١١٣) ورقة ، بخط كاتبها ، ثم ورقة أخرى بعد ذلك ، فيها بعض أخبار ، بخط مختلف أحدث من خط كاتبها ، فعدد أوراقها كاملة (١١٤) ورقة . بيد أن الباقى عندنا من هذه النسخة تسع وستون ورقة (٦٩) ، وفى وجه الورقة الثامنة والستين (٦٨) أربعة أسطر هى آخر نص كتاب الطبقات ، أى ثلاثة أخماس أصل الطبقات على وجه التحقيق . وإليكَ بيانَ مواضع الخرم فى هذه النسخة ، على تعداد كاتبها المثبت فى الركن الأعلى الأيسر من وجه كُلّ ورقةٍ :

١ — ٦

٨ — ١٤ (خرم ورقة واحدة)

٢٢ — ٣٠ (خرم سبع ورقات)

٣٢ — ٣٧ (خرم ورقة واحدة)

٤٢ — ٤٨ (خرم أربع ورقات) ، والورقة (٤٢) مكررة فى التعداد

٦٤ — ٦٩ (خرم خمس عشرة ورقة)

٨٢ — ٨٣ (خرم اثنتا عشرة ورقة)

٨٨ — ٨٩ (خرم أربع ورقات)

٩١ — ١١١ (خرم ورقة واحدة)

فعدد الأوراق المفقودة من أصل الطبقات : خمس وأربعون ورقة (٤٥) . وقد أثبت فى هامش هذه الطبعة تعدادَ هذا الأصل العتيق .

٢ ـ أما المخطوطة الثانية ، فهى المحفوظة بمكتبة عارف حكمة ، بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهى التى جعلت الإشارة إليها فى تعليقاتى بحرف « م » .

وليس على أوراق هذه النسخة تعدادٌ ، وعدد أوراقها أربع وسبعون ورقة (٧٤) ، وفيها خَرْمان : أوّلهما بين الورقة الثامنة والتاسعة : يبلغ نحو ست ورقات أو ثمان ورقات ، وقد أشرت إليه فى هذه الطبعة ص : ٧٠ ، تعليق : ٣ ، والآخر بين الورقة الخامسة والأربعين ، والسادسة والأربعين ، ولم أستطع تقدير هذا الخرم ، كما أشرت إليه فى ص: ٤١٥ ، تعليق رقم : ٣ من هذه الطبعة ، ولكنه صار مرجحاً عندى الآن أنه ورقة واحدة لا أكثر ، فكأن أصل عدد أوراقها على الأكثر ثلاث وثمانون ورقة (٨٣) . وفيها أيضاً بَتْرٌ فى أثناء الكلام ، كأنه سهو من كاتب النسخة ، ولكنه لا يزيد على بضعة أسطر ، وأشرت إليه فى ص : ٤٧٩ ، تعليق : ١ . وفى هذه النسخة ورقتان فيهما فهرس لشعراء الطبقات بخط مُحْدَث ، وفى الورقة الأخيرة منها ، دعاء كتبه من قرأ هذه النسخة أو تملكها ، بخط مخالف لخط الأصل ، فصار الباقى من أصل الطبقات إحدى وسبعين ورقة (٧١) ، ثم تسعة أوراق مفقودة .

* * *

وقد قارنت بين خطّ النسختين ، فتبيّن لى أن الصفحة الواحدة فى مخطوطتنا يقابلها من نسخة المدينة « م » مقدار صفحة وبضعة أسطر ، بل ربما بلغت أحياناً أكثر من صفحة ونصف صفحة . فإذا كان ما بقى عندنا من « المخطوطة » (٦٨) ورقة ، ومن نسخة « م » (٧١) ورقة ، فمن البيّن أنّ « المخطوطة » ، على ما فيها

من خرم بليغ ، تستوعب من نص كتاب ابن سلام ، أكثر مما تستوعبُ نسخة المدينة « م » تامَّةً غير منخرمة . وإذا علمنا أن عدد الأوراق التي ضاعت من مخطوطتناهو خمس وأربعون ورقة على وجه الضبط ، فمعنى ذلك أن أصلها يوشك أن يكون ضعف نسخة « م » على قلة خرومها . وقد دلّت مقارنة النصّين على مقدار هذا الفرق البيّن بين النسختين في ثنايا الكتاب كُلّه ، وقد أثبتُ عند كُلّ موضع في تعليقي على الكتاب ، مقدار ما أخلّت به نسخة « م » من الأخبار . وقد أفردتُ في آخر هذه الطبعة من الكتاب ، ص ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، بياناً بأرقام الفقرات التي أخلّت بها نسخة المدينة « م » ، وبياناً آخر بأرقام ما أخلّت به في ثنايا الفقرات .

فصار يقيناً أن نسخة المدينة « م » ، نسخة مختصرة من كتابِ طبقات ابن سلام ، لايزيد ما فيها على نصف أصل كتاب الطبقات إلا قليلاً .

* * *

أمّا خَطُّ « المخطوطة » ، فهو خطٌّ مَشْرِقيٌّ واضحٌ قديمٌ ، يرتفع إلى آخر القرن الثالث الهجريّ وأوّل الرابع ، وستأتى الحجّةُ في ذلك بعد قليل . وأكثر هذه النسخة مضبوطٌ بالحركاتِ ، وأملاؤها على الجادّة ، إلا في شيء يسير ، نحو كتابته « ماذا » « ماذَى » ، ص:٢٠ ، ٥٣ و«هكذا » « هكذَى » ص : ٣٠ - و« كذا » « كذَى » ص : ٧٣، كُلّ ذلك بالياء ، ومواضع أخرى أغفلت الإشارة إليها . ثم كتابته أيضاً : «معقود بقوافِ » « بقوافِي » ص : ٨ ، تعليق : ١ - « وصُمٍّ حَوامِ » « حوامِي »ص:٨٢ ، تعليق :٢-«فقدأتت ليالِ »« ليالِي» ص:١٩٣ ،تعليق : ٤-و«وبادِ» «وبادِي» ص:١٩٨،تعليق: ٢-و«هداني هادِ » « هادِي » ص:٢٤٧ تعليق٤-« بازِ » « بازِي» ص:٤٦١،تعليق: ١ - و « وهو مُسْتَخْفِ » « مُسْتَخْفِي» ص : ٦٣٨ ، تعليق : ٤ - و« بصوتٍ شَجِ » «شَجِي»

ص: ٦٦٤: س: ٩ ، ولم أشر إليه فى التعليق — كُلّ ذلك بكسرتين تحت الحرف الذى قبل الياء ، ومواضع أخرى كثيرة لم أتحرَّ الإشارة إليها . وفى آخر كُلِّ خبرٍ حرف « ه » مفرداً ، دلالة على انقضاء الخبر . وأما قوله « حدثنى » و« حدثنا » «أخبرنا» و « أنبأنا » ، فهو لا يختصرها ، كما سترى فى نسخة « م » ، ولا يلتزم كاتبها بوضع علامة إهمال على الحروف : الحاء والدال والراء والسين والطاء والعين ، إلاّ فى بعض مواضع متفرقة من كتابته .

وأما « م » فخطُّها مشرقىٌّ فيه شبهٌ إلى المغربىّ واضح قديم أيضاً ، ربما ارتفع إلى أوائل القرن الخامس الهجرى أو قبل ذلك بقليل ، فيما أرجّحه ويرجّحه «معهد إحياء المخطوطات العربية » .[1] وأكثر النسخة مضبوط بالحركات ، وإملاؤُها على الجادّة ، وعند انتهاء آخر كُلّ حرف « ه » مفرداً ، وقليلاً ما تجد علامة إهمالٍ . وكاتبها يختصر « حدثنا » و « أخبرنا » وأخواتهما : « أنا » أو « نا » كما أشرت إليه فى هذه الطبعة ص : ٩٩ ، تعليق : ٢ . ولراويها خصائص أهل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدقة والأمانة والحرص على صيغة التحديث، فهو يذكر التردُّد فى لفظ « التحديث » بين « أخبرنا » و« حدثنى » وأخواتهما، فهو يقول مثلاً : « نا ابن سلام ، نا — أو حدثنى — ابن جُعْدَبة » ص: ٥٤٤ ، تعليق : ٤ ، ومثله فى ص : ٥٦٩ ، تعليق : ١ ، ومواضع أخرى أغفلت الإشارة إليها فى تعليقى على الكتاب .

وأغربُ ما اتفقت عليه النسختان جميعاً ، خطأٌ بيِّنٌ ، وذلك فى قوله : « لِمَنِ البَيْتانِ ؟ » ، ففيهما جميعاً : « لِمَنِ البيتَين ؟ » ، وهذا من غرائب الاتفاقِ على خطأ بيِّنٍ جدًّا ، فى كتابٍ واحد ، مع اختلاف رُواته ، واختلاف كُتّابه ، ومع تباعد زمن كتابته ، وغير ممكن أن يقال إنه خطأٌ من ابن سلام ، أو من

---

(١) انظر « بابة إسناد الكتاب فى المخطوطتين » ، ص : ٢٨ — ٣٣ .

راويته أبى خليفة ، ولكن كيف وقع الخطأ ، واتفق الكُتَّاب على إثباته ؟ لا أدرى .

* * *

وليس فى هوامش « المخطوطة » شىء بغير خطّ كاتبها ، بل فيها لَحَقٌ بخطّه، استدراكاً لما سها عنه فى خلالِ كتابته فى مواضع يسيرةٍ . أما «م» ، فليس فى هوامشها شىء بخطّ كاتبها ، والذى فى هوامشها مكتوب كُلُّه بخطوطٍ مشرقية ، وقد أحدث فيها بعضُ من قرأها عبثاً من العبث القبيح ، فضرب على بعض نصّ الطبقات بخطّ ، وكتب شيئاً مرذولاً من عنده ، وتابعه عليه من نسخَ منها نسخة الشنقيطىّ المكتوبة سنة١٣٠٣هـ، ومن نسخ النسخة الأخرى المكتوبة سنة ١٣١٠هـ، ونُشِر هذا العبث فى طبعة يوسف هل (١٩١٣ - ١٩١٦ م) ، وطبعة حامد عَجّان الحديد (سنة ١٩٢٠ م) ، كما سأذكر فيما بعد .[١] وانظر هذه الطبعة ص : ٢٤ تعليق : ١ ، وص : ٥٠ ، تعليق : ٢ .

هذا ، وفى هامش « المخطوطة » . فى آخر الورقة المعدودة بعدد كاتبها (٤٦) ما نصه : « عورض » ، أى أنه انتهى عند هذا الموضع المجلسُ الأولُ فى معارضة نسخته هذه بالأصل الذى نقل عنهُ ، وقد أشرت إلى هذا فى ص : ٣٢٤ ، تعليق: ٦ ، وكتب عند نهاية المجلس الثانى فى ظهر الورقة ٩٥ : « بلغت » ، أى بلغت المعارضة ص : ٦٦٣ ، تعليق : ٤ ، وكتب فى هامش آخر ورقة فى الكتاب (١١١) عند منتهى الكتاب ما نصّه : « قُوبل بالأصل فصَحّ » ، وهو نهاية المجلس الثالث فى معارضته ، وقد أثبت نصه فى ص : ٧٩٨ ، وهو آخر الكتاب . وليس فى آخر هذه « المخطوطة » اسم كاتبها ولا تاريخ كتابتها .

---

(١) انظر « بابة طبعات كتاب الطبقات » .

وأما « م » ، فليس فيها مايدلّ على معارضتها على أصلٍ ، وليس فى آخرها أيضاً اسم كاتبها ولا تاريخ كتابتها .

ويبقى شىء واحدٌ فى « المخطوطة » ، تحسن الإشارة إليه . فمن عند الورقة ٩٥ إلى الورقة ١٠٢ ، ترك الناسخ بياضاً فى مواضع من كتابته ، سأذكرها هنا ، أذكر صفحة المخطوطة ، وبين القوسين مايقابلها فى المطبوع : ظهر ٩٥ (ص : ٦٦٣ ، تعليق : ٥) / ٩٦ (ص : ٦٦٦ ، تعليق : ٣ ، وتعليق : ٤) / ظهر ٩٦ (ص ٦٧٠ ، تعليق : ٢ ، وتعليق : ٤) / ٩٧ (ص : ٦٧٤ ، تعليق : ٤ ، ٥ ، ٦ — ص : ٦٧٥ ، تعليق : ١) / ظهر ٩٧ (ص : ٦٧٥ ، تعليق : ١ ، ٤ — ص : ٦٧٨ ، تعليق : ٣) / ٩٨ وظهرها (ص: ٦٧٨ ، تعليق : ٣ — ثم ص : ٦٨٢ ، تعليق ، ١) / ٩٩ (: ٦٨٥ ، تعليق : ٥ — ص : ٦٨٧ ، تعليق : ٧ ، ٨) / ظهر ٩٩ (ص : ٦٨٨ ، تعليق : ١) / ظهر ١٠٠ (ص : ٦٩٤ ، تعليق : ٥ — وص : ٦٩٥ ، تعليق : ١ / ٢ ،) / ١٠١ (ص : ٦٩٨ ، تعليق : ٦) / ظهر ١٠١ (ص : ٧٠١ ، تعليق : ٥ — ص ٧٠٢ ، تعليق : ٤٠١) / ١٠٢ (ص : ٧٠٥ ، تعليق : ٦ — ص : ٧٠٦ ، تعليق : ١) .

ولست أدرى لم كان هذا فى هذه الورقات السبع وحدَها ، دون سائر الكتاب؟ أكانَ فى الأصل الذى نقل عنه هذا البياض ؟ فلم لم يُتِمَّه كاتبه وقد قابله وعارضه ، وكأنه اطلع أيضاً على نسخة الطبرانى ؟ وجاء بعده من قرأ هذه النسخة ، وأثبت عليها قراءته سنة ٣٧١ ، كما سيأتى ، فلم لَمْ يتمّ هذه النسخة التى بين يديه ، وقد قرأه على نسخة أخرى سمعها عن أبى نعيم ، عن صاحب هذه النسخة فيما أرجّح ؟[1] لا أدرى كيف حدث هذا ، ولم ؟

* * *

(١) اقرأ « بابة إسناد الكتاب فى المخطوطتين » .

٢ — بَابَةُ الصفحة التى فيها عنوان الكتاب

قد صوّرت الصفحة الأولى من النسختين ، فى الأوراق المصورة الملحقة بهذه المقدمة ، بيد أن التصوير مع الجهد فى توضيحه ، لايكشف كُلّ ما كتب فيهما . فلذلك آثرت أن أصفها كتابةً ، وأرجأتُ الحديث عن عنوان « المخطوطة » ، إلى ماسأذكره فى « بابة تسمية الكتاب » ، إن شاء الله . ومما يزيدنى حُزْناً أن الاطلاع على تصوير « المخطوطة » الذى عندى ، لايبلُغ فى الدِّقة مايبلغُه الاطّلاعُ على أصل المخطوطة الذى وقع فى الغُرْبة أسيراً فى مكتبة « تشستر بتى » بإرلندة . ولذلك كانت صفة هذه الصفحة غيرَ بالغة ما أحبُّ لها من الكمالِ فى صفتها . والظاهر عندى فى تصويرها فى أعلى الصفحة :

« كتاب طبقا شعراء

تأليف محمد بن سلام الجمحى رحمه ... »

ويوشك أن يكون هذا خطُّ كاتب « المخطوطة » ، وإلى يسار السطر الأول سطران ، لايظهر منهما غير أحرف ، تعسُر قراءتها ، وتمامهما ممحُوٌّ ، وهما ، فيما أرجح :

« كتبه ......

عبد الصـ ...... »

وكأنهما أيضاً بخطّ كاتبها ، وأخشى أن يكون السطر الثانى هو أول اسم كاتبها ، فانمحى؟ ثم إلى يمين السطر الثانى من عنوان الكتاب ، سطران بخط حديثٍ جداً ، وهو المعروف بالخط الفارسى :

« كتاب طبقات الشعراء لمحمد بن سلام »

وتحت العنوان بالخط الفارسىّ أيضاً :

« استصحبه الفقير عارف ، كان الله له »

وتحته بخط كبير :

« ملك مسعود »

وفى داخل الفراغ ما بين اللام والكاف كتب « الشريف » ، وهذا الخطُّ قديم ، ولكنه أحدث من خطّ « المخطوطة » ، كما سيأتى بعد قليل . ثم خمسة أسطرٍ بخطٍّ أقدم منه ، يرتفع إلى القرن الرابع ، ولكنه غير خط « المخطوطة » بلا ريب ، لأن قاعدته فى الكتابة غير قاعدة كاتبها . وهذا نصه :

« كتاب طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحىّ
رواية أبى خليفة
رواية محمد بن عبد الله بن أسيد عنه
رواية أبى خليفة الفضل بن الحباب عنه
رواية سليمن بن أحمد بن أيوب الطبرانىّ عنه »

ثم كتب مسعودٌ ، أو كاتبه ، تحت هذا ما نصه :

وانتقل برسم الابتياع إلى أبى محمد مسعود بن ...
... سنة ثمان وعشرين وستمائة ... »

ومكان النقط لم أستطع قراءته ، ولم أعرف « أبا محمد مسعود بن ... » ، وإن كنا قد عرفنا زمانه ، وعسى أن يعرفه غيرى . وفى أعلى هذه الصفحة ، فوق عنوان الكتاب خاتم حديث فيه « من كتب ... غُفر له » ، ومكان النقط لم أحسن قراءته كأنه « الفقيه » ، أو شىء يشبه ذلك فى رسمه . وإلى يسار الخاتم بخط فارسى « فى الأدبيات ٣٣ »

* * *

أما الصفحة الأولى من « م » ففيها اسم الكتاب بخطّ كاتبه ، ونصه :

« سِفْرٌ فيه طَبَقاتُ الشُّعَراء
تَأْليفُ مُحَمَّد بن سَلاَّمٍ الْجُمَحِيّ »

وإلى جواره بخط مغربى جليل أحدث منه :

« محمد بن سَلاَّم بن عبيد بن سالم الجمحىّ ، مولًى لَهُم
تُوُفِّى بالبصرة سنة إحدى وثلاثين ومائتين » :

وفوق عنوان الكتاب على أقصى يمين الصفحة ، بخط محدث ، مانصُّه :

« طالع فيه العبد لله ... محمد بن أحمد الشاعـ ... »

ومكان النقط ذهب فى قصّ الورق ، كأن الأولى « العبد لله » ، والثانية صعبٌ استخراجُ ما تدل عليه . وإلى يسار هذه الكتابة مانصُّه :

« حسبى الله
من كتب أبى بكر بن رستم بن أحمد الشروانىّ »

وتحت عنوان الكتاب بخطٍ فارسىّ :

« استصحبه المتوكّل على الله عبد الله بن عثمان بن موسى
المعروف بمستجير زاده ، كان الله تعالى لهم ،
وأوتى كتابهم بيمينهم »

وعلى هذه الصفحة ثلاثة خواتم : إلى جوار العنوان خاتمان ، أولهما صغير لايقرأ ، والثانى فيه : « من ملك الفقير إلى الله الحاج مصطفى صدقى غُفِر له »، ثم فى أسفل الصفحة خاتم كبير فيه :

« وقفه العبد الفقير إلى ربّه الغنى أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله

الحسينىّ ... الرسول الكريم ، عليه وعلى آله الصلاة والتسليم ،
بشرط أن لا يخرج عن خزائنه ، والمؤمن محمولٌ على أمانته ،
١٢٦٦ » .

ولم أستطع أن أجد لهذه الأسماء المذكورة ترجمة أو ذكراً فيما بين يدىّ من الكتب .

* * *

٣ — بَابَةُ تسمية الكتاب

فرغنا من صفة المخطوطتين ، فالآن بقى أمرٌ واحدٌ لا مناصَ من الحديث عنه فى هذا الموضع . وكان معلوماً أنى سَمَّيت كتاب ابن سلام فى الطبعة الأولى : « طبقات فحولِ الشعراء » ، وقد عاب ذلك علىَّ كثيرٌ من أفاضل أهل العلم ، أوَّلُهم أخى وصديقى الأستاذ السيد أحمد صقر ، فى نقده الكتاب بعد ظهوره ،[(١)] فقال :

« كما كنت أوثر أن لا يغيّر اسم الكتاب الذى عُرِف به وذكر فى أكثر الكتب والتراجم ، وهو « طبقات الشعراء » ، لا « طبقاتُ فحول الشعراء » . وليس فى قول ابن سلاّم : « فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً » ، دلالةٌ على الاسم الذى اختاره الشارح ، لأنه قال أيضاً : « ففصَّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزّلناهم منازلَهم ، واحتججنا لكل شاعرٍ بما وجدنا لهُ من حجّةٍ » . وقول الشارح : « إن اسم » طبقات

---

(١) كنت عزمت على نشر كل ماقدمه أفاضل النقاد فى آخر هذا الكتاب ، ولكنه طال ، فأعتذر إليهم جميعاً عن هذا التقصير ، وقد قبست من علم كل منهم ماقبست ، ونسبته إليه فى التعليق فى بعض المواضع .

الشعراء ، ثوبٌ فضفاضٌ لا يطابق ما فى كتاب ابن سلامٍ ، لأنه لم يستوفِ فيه ذكر الشعراء ، يقال كذلك على الاسم الذى اختارهُ : طبقات فحول الشعراء . ولو اتخذنا فضفضة اسم الكتاب ذريعةً إلى تغيير اسمه ، لبدلنا كثيراً من أسماء الكتب ، فإنّ أكثرها لا يطابق اسمُه موضُوعَه . وهل يطابقُ اسم «الكامل» المبرد ، موضوع كتابه ؟ كلا ، فما أبين انتفاء هذا الكتاب عن نسبه ، وأشدّ منافاته للقبه » . (مجلة الكتاب المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث : جمادى الآخرة ١٣٧٢ ، مارس ١٩٥٣ ، ص : ٣٨١) .

وكان آخرهم الدكتور مصطفى مندور ، فإنه قال، بعد ذكره أن المصادر القديمة مجمعة على أن ابن سلام اختار لكتابه اسم طبقات الشعراء : « ثم لما أراد الأستاذ محمود شاكر نشر الكتاب ، وجد فى جملة ابن سلام التى قالها فى مقدمته : « فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ... » ، ووجد فى بعض المواضع عند أبى الفرج الأصفهانىّ مثل قوله : « وذكره ابن سلاّم فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » — ما رجح عنده اختيار تَسْمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء . ولست أظنّ أن عوامل الترجيح هذه تكفى مطلقاً للأخذ بهذا الرأى ، فلفظة « فحول » المذكورة فى السياقين السابقين لا تحمل أيّة دلالةٍ ، إلا أن تكون صفةً توضِّح نوع الاختيار ، أو الثناء على من اختارهم الجمحيّ . ولعلنا نستطيع أن نزيد على ذلك أن من بين الشعراء الذين يذكرهم صاحبنا شعراء لا يصلون إلى مستوى الدرجة الثالثة التى كان الجاحظ يسمّى الفرد منها : شُوَيْعِرًا ، أو شُعْرُوراً (!!) . ولعلى كنت أوثر للأستاذ المحقق ألاّ يميز طبعته بهذا الشعار الجديد ، ويحتفظ بالتسمية القديمة: «طبقات الشعراء » (تراث الإنسانية ، المجلد الأول ص : ٦٥٩) .

ومَعْذِرةً إلى الأستاذين الجليلين ، إذْ خالفت ما آثرا من الرأيِ ، مرّةً

أخرى ، لا لأنّى غير مقتنع بما ذكرًا من الحجّة على فسادِ رأيِى وقبْح جرأتى بل لأنّ مصوّرة « المخطوطة » قد فَصَلتْ ما بينى وبينهما ، وكنتُ قد قلت فى مقدمة الطبعة السالفة ، حين ذكرت أسباب عُدُولى عن تسمية الكتاب : « طبقات الشعراء » ، ما نصه : « وآخرها : أنّى رأيتُ على نسختى التى نقلتها بيدى هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » ، فلست أدرى بعد هذا الزمن الطويل ، أكانت هذه الكلمة فى الأمّ العتيقة ، ثم نقلتها كما هى ؟ أم ترانى كتبتُها من عندى ؟ وأنا أرجّح الأوّل ، لأنى كنت يومئذ صغيراً لم أتجاوز السابعةعشرة من عمرى ، ولأنى كنت يومئذ فىأوّل الطّلَب ،وأجْهل منأن أنظرُ نظرًا صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى التمييز والبصر » .

فالآنَ ، وقد ظفرت بمصوّرة من المخطوطة ، ونشرتُ صُورَتها فى أوّل الأوراق المصوَّرة بعد هذه المقدمة ، أجِدُ أنّ الفَصْل فى القضيّة لا يحتاجُ إلى بُرْهان أدّعيه على رأيٍ أراهُ استنباطاً ، بل ما فى « المخطوطة » هو الفيصَل . وكنت أتمنَّى أن تكون « المخطوطة » تحت يدى ، لأن معاينتها تكون أدقّ وأوضح ، والتصوير يخفى بعض ملامح الحروف ، ومع ذلك ، فإن عنوان الكتاب فىالمصوّرة التى عندى ، فيه وضوح كافٍ ، سأصفه بقدر ما أستطيع من الدقة . وقد رأيت على عنوان الكتاب تلطيخاً أسودَ أخفى الباء والألف والتاء من لفظ « كتاب» ، وبقى واضحاً بعده الطاء والباء والقاف والألف من لفظ « طبقات» ، ثم جاء مَحْوٌ فأخفى جزءًا من تاء « طبقات » ، وبقيت نقطتا التاء ظاهرتين ، وفوق ألف « طبقا » رأس فاء جليلةٌ واضحةٌ ، وما بعدها ممحوّ ، ثم يظهر بعد المحْو حوض اللاّم الممدود هكذا « ــــ » ، وفوق هذا الحوض ظهرت الشين والعين والراء والألف ، من لفظ « الشعراء » . فيكون بيناً بعد هذا الوصف أن تقرأ ما فى المصورة : « طبقات فحول الشعراء » . وأكادُ أقطع اليوم أنى

قرأتها كذلك ، لما كانت المخطوطة نفسها فى حوزتى سنة ١٩٢٥م ، وأنى لم أكتب على نسختى التى نقلتها بيدى لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، إلا استناداً إلى وضوحها فى المخطوطة ، لأنى بيقين كنت يومئذٍ صغيراً لا أحسن الاجتهاد فى الرأى ، وأجهلَ من أن أنظر نظراً صحيحاً فى أمر تغيير تسمية الكتاب .

والذى يدلُّ على أن هذه التسمية ، هى التى اختارها محمد بن سلاّم لكتابه ، دون تسمية « طبقات الشعراء » ، أنّ ابن سلاّم كان من أهلِ جيلٍ يحسنون اختيار ألفاظهم للدلالة على معانيهم ومقاصدهم ، لا يعمدون إلى اختيار ألفاظ الثناء ليضعوها فى غير موضعها . ثم إن ابن سلام نَفْسَهُ ، قد بيّن فى مقدمة كتابه ما يعنيه فى تأليف كتابه ، فقال :

« ذكرنا العربَ وأشعارهاَ ، والمشهورين المعروفين من شعرائها وفرسانِها وأشرافِها وأيامها ... فاقتصرنا من ذلك على مالا يجهله عالمٌ ، ولا يستغنى عن علمه ناظرٌ فى أمر العرب ، فبدأنا بالشِّعر (ص : ٣) . ففصَّلنا الشعراءَ من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرَمِين الذين كانوا فى الجاهلية وأدركوا الإسلامَ ، فنزَّلْناهم منازلَهم، واحتججنا لكُلٍّ شاعرٍ بما وجدنا له من حُجّةٍ ، وما قال فيه العلماء ... فاقتصرنا من الفُحُولِ المشهورين على أربعين شاعراً ، فألَّفْنا من تشابه شعرُه منهم إلى نُظَرائه ، فوجدناهم عشرَ طبقاتٍ ، أربعةُ رهْطٍ كُلّ طبقةٍ ، متكافئين مُعْتَدِلين (ص : ٢٣ ، ٢٤) . ثم إنَّا اقتصرنا — بعد الفَحْص والنظر ، والرواية عَمَّنْ مضى من أهل العلم — إلى رهطٍ أربعةٍ ، اجتمعوا على أنهم أشعرُ العرب طبقةً ، ثم اختلفوا بعدُ . وسنسوقُ اختلافَهم واتفاقَهم ، ونسمِّى الاربعةَ ، ونذكُر الحجّة لكُلِّ واحدٍ منهم — وليس تَبدِئَتنا أحدَهُمْ فى الكتاب نحكُمُ

له ، ولا بُدَّ من مُبْتَدأ — ونذكر من شعرهم الأبيات التى تكون فى الحديث والمعنَى (س : ٤٩ ، ٥٠) ».

وبيّن من سياق أبى عبد الله محمد بن سلام ، أنه نظر فى الشعراء المشهورين المعروفين من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فاقتصر على مالا يجهله عالم بأمر العرب ، فنزّلهم منازلهم . ثم عاد مرةً أُخْرى فاصطفَى من الشعراء المشهورين المعروفين الفُحُولَ منهم . ثم عَاد مرةً ثالثةً ، فاصطفى من هؤلاء الفحول أربعين شاعراً فى الجاهلية ، وأربعين شاعراً فى الإسلام . ثم عاد مرةً رابعة فنظر فى شعر الأربعين من الفُحُول ، فانتهى فى تمييز شعرهم إلى عشرة ضُرُوب أو مناهجَ ، سمَّاها « طبقات » ، ثم عادَ مرَّةً خامسةً فألَّفَ من تشابه شعرهُ منهم ، بعد الفحص والرواية عمن مضى من أهل العلم أنهم أشعُر العربِ طبقةً ، فجعل كُلَّ أربعةٍ منهم طبقةً متكافئين معتدلين ، ونبَّه على أن تقديمه اسمَ واحدٍ منهم على صاحبه ، ليسَ حُكْماً له بالتقدُّم على من يليه فى طبقته ، فهم جميعاً سواء ، ولكن لا مناصَ من أن يبتدىء بأحدِ هؤلاء الأربعة ، فابتدأ به غير مقدِّم له على أصحابه . وهذا الاحتراسُ وحدهُ دليلٌ على شدّة التحرُّجِ فى أمر هؤلاء الشعراءِ ، وهو لا يتحرجُ هذا التحرُّج ، إلاّ إذا كان لهؤلاء الشعراء صفةٌ تميِّزهم عن سائر شعراء العرب . وهذه الصفة ، ولا ريب ، هى أنهم فحول طبقتهم فى طبقات الشعر التى أشارَ إليها . هذه واحدةٌ .

ثُمَّ إنّى رأيت أبا الفرج الأصبهانىّ (٢٨٤—٣٥٦هـ) ، وهو أقدم من ذكر كتاب ابنَ سلام ، وكان أخذَ الكتاب رواية وإجازة عن أبى خليفة الفضل ابن الحُباب (٠٠٠ — ٣٠٥ هـ) ، وهو ابن أخت أبى عبد الله آبن سلام

(١) انظر آخر « بابة طبعات الكتاب » وما قلته فى لفظ « طبقة » و « طابقات » .

(١٣٩ - ٢٣١ هـ) ، وهو راوى كتابه — قد أكثر النقل عن كتاب ابن سلاّم، ولكنه لم يذكر اسمَهُ قطُّ،[1] إلا أنه قال فى موضع واحد : «ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » (الأغانى ١٢ : ٣٤٠، الدار) ، وهذا لفظٌ مُبْهَم لا يدلُّ على شىء . ثم رأيته قال فى ترجمة المخبل السعدى (١٣ : ١٨٩، الدار) : « وذكره ابن سلاّم فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » ، وقال فى ترجمة عبيد بن الأبرص (١٩ : ٨٤ ساسى) : « وجعله ابن سلام فى الطبقة الرابعة من فُحُول الجاهلية » .

وهذان نصّان واضحا الدلالة على أن « كتاب الطبقاتِ » ، الذى ذكره مبهماً فى النصّ الأول ، هو فى شأن « فحول الشعراء » خاصةً . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحاً عند أبى الفرج ، من تسمية الكتاب كما رواه عن أبى خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلاّمٍ فى مقدمته ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظِ « فحولٍ » فى هذين الموضعين معنًى يستفادُ . وإذا كان هذا صحيحاً ، وهو صحيح إن شاء الله ، فإن نسخة أبى الفرج التى أجازه بروايتها أبو خليفة ، كان عنوانها بلا ريب : « طبقات فحول الشعراء » ، وكان ذلك هو الاسم الذى اختارهُ ابن سلام لكتابه ودلّت عليه نسخة مخطوطتنا ، وهى نسخة عتيقة كما سترى فيما بعد .

هذا ، فضلاً عن أن اسم « طبقات الشعراء » ، كما عُرِف بذلك عند المتأخرين اختصاراً ، لا يطابق كتاب ابن سلام كُلّ المطابقة ، فإنه لم يستوفِ فيه ذكر « الشعراء » ، بل اختار عدداً معلوماً : أربعين شاعراً فى طبقات الشعراء الجاهليين ، وأربعين شاعراً فى طبقات الإسلام ، وأربعة شعراء فى طبقة أصحاب المراثى ،

---

(١) أما فى جميع المواضع الأخرى التى نقل فيها عن ابن سلام ، فإن أبا الفرج ، ذكر إسناد روايته عن أبى خليفة ، كما سترى ذلك فى « باب نسخة أبى الفرج الأصبهانى من كتاب الطبقات » ، حيث ذكرت أسانيد أبى الفرج فى أغانيه .

واثنين وعشرين شاعراً فى طبقة شعراء القرى العربية ، وثمانية فى طبقة شعراء يهود ، فهم جميعاً ١١٤ شاعراً وحسب . والذى أغفله من كبار الشعراء أضعاف أضعاف ماذكر ، وإذن فاسم « طبقات الشعراء » ثوبٌ فضفاضٌ لايطابق ما فى كتابه ، وإنما هو اختصارٌ ممن ذكره بهذا الاسم ، على الأرجح . فبدليل العقل ودليل النَّقل وجب أن يكون اسم الكتاب : « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

٤ — بَابَةُ إسناد الكتاب فى المخطوطتين وتراجم رواته ، وتحقيق تاريخ كتابة « المخطوطة »

ا — إسنادُ « المخطوطة » . أتلف البلل أوّل سطرين بعد البسملة ، بمقدار كلمتين فى كل سطر ، وهذه صورة مابقى منهما (انظر ص : ٣ من هذه الطبعة) بخطّ كاتب النسخة :

(١) « ... الله محمد ... عبد الله بن أحمد بن أسيد قال : قرىء على ... ضى
... الجمحى أبو خليفة . قال محمد بن سلام الجمحى : ذكرنا »

ثم كتب صاحب النسخة بخط أكبر ، ثلاثة أسطر إلى يسار البسملة : نصُّها :

(٢) « وأخبرنا أبو القسم سُليمٰن بن أ ...
بن أيُّوب الطبرانى قال : قرىء ...
الفضل بن الحباب ، وأنا أسمع »

وكتب كاتب آخر بخط دقيق فوق السطر الأول إلى منتصفه ، وأتم الكلام بين السطر الأول والسطر الثانى ونصُّه :

(٣) « ... نصر : أخبرك أبو سعد إذناً ، انبا أبو نعيم

... قرأه عليه ... سنة إحدى وسبعين وثلثمائة قا .. القاضى »

* * *

(١) وتفسير هذا : أن « المخطوطة » رواية « أبى عبد الله محمد بن عبدالله ابن أحمد بن أَسِيد الأصبهانىّ » سماعاً عن أبى خليفة الجمحىّ ، عن محمد بن سلام. وابن أَسيد ، هو وأبوه من محدّثى أصبهان ، توفى سنة ٣٣٦ هـ ،[١] ولم أجد فى ترجمته أنه سمع من أبى خليفة الجمحىّ ، ولـكن إسناد هذه النسخة دالٌّ على أنه قد سمع منه ، وقد ذكر أبو نعيم أنه : « سمع بفائدة والده من العراقيين » ، وكان أبوه : « أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أسيد » (٠٠٠ ـ ٣١٠ هـ) قد خرج إلى العراق فى آخر أيّامه ، فـكتبوا عنه بالعراقيين ، كما قال أبو نعيم . فأنا أرجّح أن أباه عبدَ الله بن أحمد بن أسيد ، قد خرج هو وولده محمد بن عبد الله إلى العراق قبل جمادى الأولى سنة ٣٠٥ ، وهى السنة التى توفى فيها أبو خليفة الجمحىّ ،[٢] وأَنه سمعَ كتاب الطبقات من أبى خليفة فى هذه الرحلة ، قبل هذه السنة ، وذلك ما بين سنة ٣٠٠ هـ إلى سنة ٣٠٥ ، على التقريب ، إن لم يكن قبل ذلك .

وكان قد استقرَّ فى وهمى زمناً أن هذه « المخطوطة » ، بخط أبى عبد الله ابن أسيد نفسه ، ولـكنى عدلت عن ذلك لأسبابٍ كثيرة ، ورأيتُ أن صاحبها وكاتبها هو أحدُ الرُّواة عن أبى عبد الله بن أسيد ، وأنه قابلها وعارضها على نسخة ابن أسيد نفسه . ولا ريب أنه سمعها منه قبل وفاته سنة ٣٣٦ ، أى بعد عودته من العراق إلى أصبهان ، وذلك مابين سنة ٣١٠ ، التى توفى فيها أبوه ، وسنة وفاته هو ، وكتبها كاتبها بأصبهان ، حيث وُلِد ابن أسيد ومات . وأرجّح أن هذا الـكاتب قرأ هذه النسخة التى كتبها على أبى القاسم الطبرانى .

* * *

(١) تاريخ أصبهان لأبى نعيم ٢ : ٢٧٣ ، ولم أعرف له ترجمة غيرها .
(٢) تاريخ أصبهان ٢ : ٦٥ ، تاريخ بغداد ٩ : ٣٨٠ .

(٢) وإذن ، فلهذه المخطوطة إسنادٌ ثانٍ، برواية أبى القاسم سليمان بن أحمد ابن أيوب الطبرانى اللخمىّ ، الإمام الحافظ المحدِّث الرحالة مسند الدُّنيا ، صاحب المعاجم الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) . رحل أبو القاسم فى طلب العلم والحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر والجزيرة ، وأقام فى الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة ، وسَمِع سماعاً كثيراً حتى بلغت عدة شيوخه ألف شيخ. وروى عن أبى خليفة الجمحى ، راوى الطبقات ، وروى عنه أبو خليفة وهو شيخهُ . وولد أبو القاسم بعكا، وأمُّه عكاوية، فى شهر صفر سنة ٢٦٠ ، وسمع الشيوخ فى سنة ٢٧٣، واتسعت روايته ورحلته ، ودخل أصبهان أوّل مرة وروى عن شيوخها فى سنة ٢٩٠، ثم قدمها فاستوطنها ستين سنة، فى سنة ٣٠٠ هـ ، وبقى بها حتى مات سنة ٣٦٠، وهو من المعمّرين ، فقد عاش مئة سنة .[١]

وبيّنٌ أنه كان بأصبهان ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أسيد حىٌّ ، إلى أن توفى سنة ٣٣٦ ، ولذلك رجَّحتُ أن صاحبَ « المخطوطة » سمع كتاب الطبقات من أبى القاسم الطبرانىّ أيضاً ، لأنه كتبها بلاريب ، عن نسخة ابن أسيد وسمعها منه فى زمن حياته، وحيث كان أبو القاسم الطبرانى مقيماً بأصبهان، ولكن ربما كان سماعُه من الطبرانى متأخراً ، أى بعد وفاة ابن أسيد .

° ° °

(٣) أما ماهو مكتوبٌ بين السطرين الأولين ، فأنا أرجّح أنه خَطُّ « أبى نصر : عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلى البكرىّ السِّجْزِىّ » ، الإمام الحافظ علم السنة ، نزيل الحرمين ومصر ، رحل رحلته بعد سنة ٤٠٠ . فسمع بخراسان والحجاز والشام والعراق ومصر ، ومات بمكّة فى المحرم سنة ٤٤٤ ،[٢]

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣ : ٩١٢ ، وغيرها .
(٢) تذكرة الحفاظ ٣ : ١١١٨، وغيرها .

وأرجّح أنه اشترى هذه النسخة نفسها فى رحلته، وحملها معه من أصبهان إلى مكة، ثم سمعها على شيخه أبى سَعْدٍ المالِينِىّ .

وأبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفصٍ الأنصارى الهَرَوِىّ المَالِينىُّ ، هو إمام حافظٌ عالمٌ زاهدٌ ، دخل جرجان سنة ٣٦٤، ورحل رحلات كثيرة إلى أصبهان وما وراء النهر ومصر والحجاز والكوفة والبصرة والشام ، والقى عامة الشيوخ والحفاظ الذين عاصرهُمْ ، ثم استوطن مصر ، ومات بها يوم الثلاثاء السابع عشر من شوال سنة ٤١٢ .[١] سمع منه أبو نصر السجزىّ كتاب الطبقات وأذن له فى روايتها. وظاهرٌ أنّ أباسعد سمع كتاب الطبقات من أبى نعيم، فى رحلته إلى أصبهان .

وأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحق بن موسى بن مِهْران المِهْرانىُّ الأَصْبَهانىّ ، إمامٌ حافظ ، ولد سنة ٣٣٦ ، فى السنة التى مات فيها أبو عبد الله ابن أَسِيد راوى الطبقات ، وكان أوّل سماعه للشيوخ سنة ٣٤٤ ، وبقى يسمَعُ ويسمَع الناس منه حتى مات فى العشرين من المحرم سنة ٤٣٠ .[٢] وظاهرٌ من هذا المكتوب بين الأسطر أن أبانعيم قرأ كتاب الطبقات سنة ٣٧١، على شَيْخ محا البلل اسمه من المخطوطة ، ولكنى أرجّح أنه هو صاحب هذه « المخطوطة » وكاتبها ، الذى سمعها من ابن أسيد نفسه ، والذى عاش فيما أظنّ دهراً طويلا بعد وفاة ابن أسيد سنة ٣٣٦ ، وأدركه أبو نعيم وسمع منه وانتسخ لنفسه نسخة أخرى من كتاب الطبقات ، وعَسَى أن يكون أبو نعيم أيضاً قد سمعها من الطبرانىّ لأنه مقيمٌ معه بأصبهان ، ولأنه روى عنه الحديث .

هذا تفسير إسناد المخطوطة ، وهو يدلّ على أن هذه النسخة عتيقة جدًّا ،

(١) تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٧٠ ، وطبقات الشافعية ٤ : ٥٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٩٢ ، وغيرها .

وأن تاريخ كتابتها كان قبل سنة ٣٣٦ ، يوشك أن يكون سنة ٣١٠ ، إن لم يكن قبل ذلك بقليل .

° ° °

ب — أمَّا إسنادُ نسخة المدينة ، شرفها الله وصلى على صاحبها وسلَّم ، وهى التى أشرت إليها برمز « م » ، فهذا هو ما بعد البسملة :

« قال أبو محمد ، أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَير القاضى ، أخبرنا أبو خليفة الفضلُ بن الُحبَاب الُجَمحىّ قال ، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن سلاّم الجمحى قال : وللشعر صناعة وثقافة ... » .

و « أبو محمد » راوى هذه النسخة من الطبقات ، هو ، فيما أرجّح : أبو محمد عبد الغنى بن سعيد بن على بن سعيد بن بشر بن مروان بن عبد العزيز مروان الأزدىّ المصرىّ ، روى عن أبى طاهر الذهلىّ ، المذكور فى إسناده ، وهو إمامٌ متقن حافظ نسّابَةٌ ، كان عالمًا بالحديث وفنونه ، جليل القدر ، وهو حافظ مصر فى زمانه . قال الحبّال : « كان لعبد الغنى جنازة عظيمة تحدَّث بها الناس ، ونُودى له : هذا نافِى الكذبِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ذكره الإمامّ الدَّارَقُطْنِىّ فقال : « ما رأيتُ بمصر مثلَ شابٍّ يُقال له : عبد الغنىّ ، كأنه شُعْلةُ نارٍ » ، وولد أبو محمد فى ذى القعدة سنة ٣٣٢ ، وتُوُفِّى بمصر فى سابع صفر سنة ٤٠٩ .(١)
وخط هذه النسخة ، كما قلت ، عتيقٌ ، يرتقى إلى أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، وهو شبيه بالمغربىّ ، فإنه ينقط الفاء بنقطة من أسفل ، والقاف بنقطة من أعلى . ويوشك بدء هذه النسخة أن يوحى بأنها نسخة أبى محمد عبد الغنى بن سعيد ، فإن يكن ذلك صوابًا فإنها تكون قد كتبت بخطه قبل سنة ٤٠٩ بدهرٍ طويل ، لأن أبا طاهر الذهلى القاضى مات سنة ٣٦٧ ، ولا ريبَ عندئذٍ أن أبا محمد عبد الغنى

(١) تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٤٧ ، وغيرها .

قد سمعها وكتبها قبل تاريخ وفاته . وإن تكن بخطِّ كاتبٍ آخر ، فأرجح الرأى أيضاً أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ ، أو بعد ذلك بقليل ، وأنها نقلت عن نسخة أبى محمد عبد الغنى بن سعيد .

وأما « أبو طاهر » ، الذى روى عنه أبو محمد ، والذى روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة ، فهو : أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نَصْر بن بُجَيْر بن عبد الله بن صالح بن أسامة الذهلىّ ، روى عن أبى خليفة صاحب ابن سلام الجمحىّ . وكان أبو طاهر محدّث زمانه ، وكان فاضلاً ذكيًّا متقناً لما حدَّثَ به. ولدَ بالبصرة ،وولىَ قضاء واسط سنة ٣١٠ مدةً طويلة ، ثم انتقل إلى بغداد ، فولى قضاء مدينة المنصور سنة ٣٢٩ ، وحدّث ببغدادَ شيئاً يسيراً، ثم نزل مِصْر فى سنة ٣٤٠ وحدَّث بها فأكثر ، وكَتَبَ عنهُ عامّةُ أهلها ، وولىَ قضاءها فى سنة ٣٤٨ إلى قُبَيْل وفاته بيسير . حضر زمان كافور ، وشهد قُدومَ جَوْهر الصِّقِّلى بعسكر المعزّ الفاطمىّ ، وكانَ أحد الخارجين إلى جوهرٍ يكلِّمونه فى الأمان كان مولده سنة ٢٧٩ ، ومات بمصر فى ذى القعدة سنة ٣٦٧ .[١]

وهذه النسخة كما أسلفت مختصرةٌ من « كتاب طبقات فحول الشعراء » كما أسلفت فى « بابة المقارنة بين المخطوطتين » .[٢] فلا أدرى ممن وقع هذا الاختصار، أمِنْ أبى طاهرٍ نفسه ، حين قرأ الكتاب على أبى خليفة ، واستنسخ منه لنفسه نسخة ، أم من « أبى محمد » ، حين قرأ الكتاب على أبى طاهر إن صحّ أن هذه نسخته هو ، أم من الكاتب الذى كتبها عن نسخة « أبى محمد » ؟ وأىّ

---

(١) تاريخ بغداد ١ : ٣١٣ ، وملحق كتاب الولاة والقضاة بمصر للكندى : ٥٨١ وغيرهما .

(٢) انظر ماسلف ص : ١٤

ذلك كانَ ، فإنها نسخة عتيقة جيّدة الضبط على اختصارها وإخلالها بكتاب ابن سلام .

* * *

وبيّن بعد هذا أنّ رواة كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، جميعاً من أئمة أهل الحديث ، فرحم الله الأئمة من حفاظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهم أبداً أهلُ الفضل فى حفظ علم الأوائل على الأواخر ، ولولا ما كرّمهم الله به من الفقه والدين ، وما أَوْدع فى قلوبهم من شوامخ الهمم ، لضاعَ علمٌ كثير ، ولـكانَ كتابُ طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، اسماً يذكر الـكتاب يُفتَقَد .

* * *

٥ — بَابَةُ ترجمة أبى خليفة ، ومحمد بن سَلّام

[(١)] أما راوى كتاب طبقات فحول الشعراء ، عن ابن سلام فهو : أبو خليفة الفَضْل بن الحُباب بن محمد بن شُعيب بن صخر بن عبد الرحمن الجمحى . كان أعمى ، وهو ابن أُخت محمد بن سلّام صاحب الطبقات . روى عنه كتبه ، وكان راوية للأخبار والأشعار والآداب والأنساب ، وهو مسند عصره فى الحديث بالبصرة ،

(١) القضاة لوكيع ٢ : ١٨٢ ، ابن النديم : ١١٤ ، مروج الذهب ٤ : ١٧٣ ، معجم الأدباء ٦ : ١٣٤ . طبقات الحنابلة ١ : ٢٤٩ ، مختصر طبقات الحنابلة : ١٨٤ ، نكت الهميان : ٢٢٦ ، بغية الوعاة : ٣٧٣ ، لسان الميزان ٤ : ٤٣٨ ، دول الإسلام ١ : ١٤٥ ، تاريخ ابن كثير ١١ : ١٢٨ ، مرآة الجنان ٢ : ٢٤٦ ، النجوم الزاهرة ٣ : ١٩٣ ، شذرات الذهب ٢ : ٢٤٦ ، إنباه الرواة ٣ : ٥ ، تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٧٠ ، طبقات القراء ٢ : ٨ ، ميزان الاعتدال ٢ : ٣٢٩ ، الإكمال ٢ : ١٤١ ، طبقات الزبيدى : ١٩٩ ، مراتب النحويين : ٦٧ . وذكر الجزرى فى طبقات القراء ، وذكر غيره أيضاً ، أن اسم أبيه عمرو ، ولقبه الحباب .

رحل إليه العلماء من الأقطار ، وكان ثقة عالماً ، روى عن الأئمة الكبار ، كأبى الوليد الطيالسى ، وأحمد بن حنبل . وكان من علم اللغة والشعر بمكان عالٍ . وولى قضاء البصرة ما بين سنة ٢٩٣ وسنة ٢٩٥ هـ ، وله أخبارٌ كثيرة ونوادر ، فقد كان يكثر استعمال السجع فى كلامه ، عادة من غير تكلُّف . وعاش أبو خليفة ، فيما رووا مئة سنة غير أشهر . ولكنى أستظهر أنه عاش أكثر من ذلك ، فقد رَوى صاحب طبقات الحنابلة عن أبى خليفة قال : « قدم علينا أحمد ابن حنبل البصرة ، ليسمع من أبى الوليد الطيالسىّ ، سنة اثنتى عشرة إن شاء الله (أى سنة ٢١٢) ، » ثم ذكر أنه كان يذاكر أحمد بن حنبل بالليل كثيراً ، فذلك دليلٌ على أنه كان يومئذ قد بلغَ مبلغ الرجالِ . ولمّا كانت وفاة أبى خليفة ليلة الأحد لثلاث عشرة ليلة خَلَتْ من شهر ربيع الأول سنة ٣٠٥ ،[1] فكأنّ مولده كان فى سنة ٢٠٥ ، ولا أظنّ أن غلاماً كان فى السابعة من عمره ، كان خليقاً أن يذاكر أحمد بن حنبل مذاكرةً تعقل . من أجل ذلك أرجّح أن يكون أبو خليفة عاش أكثر من مئة سنة ، وطالَ به العُمْر حتى اختلط عليه وعلى الناس أمر الميلادِ ولعل مولده كان قبل سنة ٢٠٠ من الهجرة بزمانٍ . فهو من كبار المعمَّرين .

° ° °

[2]أمّا صاحب كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فهو أبو عبد الله محمد بن

---

(١) فى طبقات الحنابلة أنه مات سنة ٣٠٧ ، وليس بشىء .

(٢) ابن النديم : ١١٤ ، تاريخ بغداد ٥ : ٣٢٧ ، نزهة الألباء : ٢١٦ ، معجم الأدباء ٧ : ١٣ ، بغية الوعاة : ٤٧ ، الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى ٣/٢/ ٢٧٨ ، لسان الميزان ٥ : ١٨٢ ، تاريخ ابن الأثير ٧ : ١٠ ، تاريخ ابن كثير ١٠ : ٣٠٨ ، النجوم الزاهرة ٢ : ٢٦٠ ، شذرات الذهب ٢ : ٧١ ، المزهر ٢ : ٢٦٠ ، إنباه الرواة ٣ : ١٤٣ ، كتاب مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى الحلبى : ٦٧ ، وطبقات النحويين للزبيدى : ١٩٧ ، العبر للذهبى ١ : ٤٠٩ ، ميزان الاعتدال ١ : ٦٦ .

سلّام بن عبيد الله بن سالم الجمحيّ البصريّ ، مولى قُدامة بن مظعون الجمحيّ .
مولده بالبصرة فى سنة ١٣٩ ، ووفاته فى سنة ٢٣١ ، أو سنة ٢٣٢ ببغداد ،
وابيضت لحيته ورأسه وله سبع وعشرون سنة ، وعُمّر نحواً من ثلاث وتسعين سنة.
وسمع شيوخ العلم والحديث والأدب ، وسمع منه شيوخ العلم الحديث والأدبَ .
روى عنه أحمد بن يحيى ثعلب ، وأبو حاتم ، والرياشيّ ، والمازنيّ ، والزياديّ ،
وأحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله بن أحمد ، ويحيى بن مَعين ، وأبو بكر بن أبى
خَيْثمة ، وأبو خليفة الجمحيّ ، ومحمد بن حاتم الزّمّيّ ، وغيرهم من الأئمة . أما
شيوخه فى « كتاب طبقات فحول الشعراء » خاصة ، فقد آثرت أن أجمع أسماءهم
هنا مرتبة على حروف المعجم ، وهم :

أبان بن عثمان البَجَلىّ الكوفىّ ، وهو أبان (الأعرج) — إبراهيم بن
حَبيب ابن الشَّهيد — الاسيْديّ ، أخو بنى سلامة (محمد بن الحجاج) —
الأصمعيّ (عبد الملك بن قُرَيْب) — بشّار بن بُرْد العقيليّ الشاعر — أبو بكر
ابن محمد بن واسع الشُّلَميّ — أبو بكر الهُذَلى المدنىّ — أبو البَيْداء الرِّياحيّ
— جابر بن جَنْدل (أبو عبد الله الفَزَاريّ) — ابن جُعْدُبة (يزيد بن عِياض
ابن جُعْدُبة) — حاجب ابن يزيد (أبو الخطّاب الزُّرَاريّ) — الحارث
البُنَانيّ أخو أبى الجحّاف — الحارث بن محمد بن زياد — أبو الحُصَيْن المدنيّ
— الحكم بن قَنْبَر — الحكم بن محمد — حُلَابس العطارديّ — أبو الخطاب
الزُّراريّ (حاجب بن يزيد) — خلّاد بن قُرّة بن خالد السَّدوسى — خلّاد
ابن يزيد الباهليّ — خلاد الأرقط — خَلَف الأحمر — (خلف بن حيان) (أبو
محرز) — ابن دَأب (عيسى بن يزيد بن دأب) — أبو رَجَاء الكلبيّ — أبو زيد
الأنصاريّ (سعيد بن أوس) — سالم بن أبى السَّمْحاء — سعيد بن أوس (أبو زيد
الأنصاريّ) — سعيد بن عُبَيْد — سفيان (؟؟) — سلاَّم بن سليمان (أبو
المنذر القارئ) — سلاّم بن عُبَيْد الله الجمحيّ (أبوه) — سَلَمة بن عيّاش —

أبو سَوَّار الغنوىّ — سِيبويهِ — شُعَيْب بن صَخْر (جد أبى خليفة الجمحى) — عامر بن أبى عامر صالح بن رُستم الخرّاز — عامر بن عبد الملك بن مِسْمَع الجحْدرِىّ — عبد الجبار بن سعيد بن سليمان المساحِقِىّ — عبد الرحمن بن محمد ابن علقمة الضبىّ — عبد القاهر بن السَّرِىّ السُّلَمى — أبو عبد الله الفزارىّ (جابر ابن جندل) — عبد الله بن عون (ابن عون) — عبد الله بن مُصْعب (أبو بكر الزُّبيرىّ المصعبىّ) — عبد الله بن ميمون المُرّىّ — عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون — أبو عبيدة (مَعْمَر بن المثنَّى) — عثمان بن عبد الرحمن — عثمان بن عثمان — أبو العَطَّاف — العلاء بن حُرَيْز العَنْبرىّ — أبو على الحِرْمَازِىّ (أبو عون ؟) — عُمَر بن السكن الصُّرَيْمِىّ — عمر بن مُوسى الجمحىّ — عمرو بن معاذ التيمى المعمرى البصرى — ابن عَوْن (عبد الله بن عون) — أبو عون الحِرْمَازىّ (أبو على ؟؟) — عيسى بن عُمَر — عيسى بن يزيد بن دأب (ابن دأب) — أبو الغَرَّاف — الفضل بن العباس الهاشمىّ — أبو قيس العنبرىّ — كثير بن إسحق — كِرْدين (مسمع بن عبد الملك) — أبو مُحْرِز (خلف الأحمر) — أبو مُحْرِز (واصل بن شَبِيب المَنَافىّ) — محمد بن أبَان — محمد بن أنس الحَذْلَمىّ الأسدى — محمد بن جعفر الزِّيبَقىّ — محمد بن الحارث — محمد بن الحجّاج الأُسَيْدِىّ (الأُسَيْدى ، أخو بنى سَلَامة) — محمد بن حفص بن عائشة التيمىّ — محمد بن سليمان — محمد بن أبى عدىّ الفقيه (محمد بن إبراهيم بن أبى عدىّ) — محمد بن الفضل الهاشمى — محمد بن القاسم — مَرْوان بن أبى حَفْصة الشاعر — مَسْلَمة بن محارب (مسلمة بن عبد الله بن سعد بن محارب) — مسمع بن عبد الملك (كِرْدين) — المسَيَّب بن سَعِيد — مُعَاوية بن أبى عمرو بن العلاء — المفضَّل بن محمّد الضبىّ الكوفىّ — أبو المنذِر القارىّ (سلّام بن سليمان) — موسى بن حمزة — واصل بن شبيب المنافىّ (أبو محرز) — أبو الوَرْد الكلابىّ — أبو يَعْلَى — أبو اليَقْظان — يوسف بن سعد

الجمحىّ — يونس بن حَبيب — يونس بن حسان — وعِدّتهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلّام فى كتاب الطبقات .

وذكر الخطيب البغدادى وأبو حاتم الرازى وغيرهما ، أنه حدّث عن حمّاد ابن سَلَمَة ، ومبارك بن فَضَالة ، وزائدة بن أبى الرُّقاد ، وأبى عَوانة ، وخالد الواسطى ، وعمر بن على بن مقدم ، وجماعة . ولم يرد ذِكرُ أحد منهم فى الطبقات . وروى أيضاً عن مجاهيل لم يبيّنهم فى كتـابه : فى رقم ١٢٥ : « بعض أهل العلم من غَطَفان » — وفى رقم ١٨١ : « بعض أصحابنا » — وفى رقم ١٨٣ : « بعض أهل الكوفة » — وفى رقم ٣٤٣ : « بعض أهل العلم من أهل المدينة » — وفى رقم ٦٠٣ : « بعض رواة قيس وعلماؤهم » — وفى رقم ٦٥٢ : « رجل من بنى مَرْوانَ شاميّ » — وفى رقم ٦٧٠ : « شيخ من ضُبَيْعة » .

وكان ابن سلام من أهلِ بيت لهم فى العلم باعٌ . فأبوه سلام بن عبيد الله ابن سالم الجمحىّ ، روى عنه فى مواضع كثيرة من كتابه . وأخوه عبد الرحمن ابن سلّام الُجمحى أحد رواة الحديث ، روى عنه مسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم ، وذكره ابن حِبّان فى الثقات . وحكى الحاكم فى تاريخه قال : سئل صالح ابن محمد — يعنى جزرة — عن عبد الرحمن ومحمد ابنى سلّام الجمحيّين ، فقال : صَدُوقان ، رأيتُ يحيى بن معين يختلف إليهما . وفى الزهرة : روى عنه مسلم ثلاثة عشر حديثاً .[1] ومن ولد محمد بن سلام : عون بن محمد بن سلام ، روى عنه أبو خليفة الجمحى . وأبو خليفة هو ابن أخت محمد بن سلام كما مرّ آنفاً .

وقد وجـدت فى كتاب أبى أحمـد العسكرىّ (شرح ما يقع فيه التصحيف : ٧٤) ، خبراً يدل على أن ابن سلّام كان يفهم الفارسية ، جاء فى الخبر عن ابن سلام أنه قال : « فقال لى خَلَفٌ بالفَارسيَّة (يَعنِى خلفاً الأحمر) : أصاب الرجُل ، ووَهِمَ أبو عمرو » .

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ : ١٩٢ . خلاصة تهذيب الكمال : ١٩٣ ، وغيرهما .

وقد ذكر ابن النديم فى الفهرست ١١٤ ، أن ابن سلام ألف من الكتب : (١) كتاب الفاصل ، فى ملح الأخبار والأشعار ،[1] (٢) كتاب بيوتات العرب ، (٣) كتاب طبقات الشعراء الجاهليين ، (٤) كتاب طبقات الشعراء الإسلاميين ، (٥) كتاب الحلاب وأجر الخيل[2] . وقال ياقوت فى معجم الأدباء (٧ : ١٣) ، وألف كتاباً فى طبقات الشعر ، وله (٦) غريب القرآن .

وذكر أبو على القالى فى أماليه (١ : ١٠٧) : « وقال محمد بن سلام فى « كتاب طبقات العلماء » كنّا إذا سمعنا الشعر من أبى مُحْرِز لا نُبَالى أن لا نسمعه من قائله » . فإن صح نصّ الأمالى ، فهو وهْمٌ من أبى على ، فيما أرجّح . وإنّما عَنَى صدر كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، حيث ذكر علماء العربية . وهذا الخبر مرويٌّ فى الطبقات رقم : ٢٩ . ولم أجد للكتاب الذى سمّاه أبو على ذكراً فى كتب ابن سلام .

٦ — بابة نُسْخة أبى الفرج الأُصبَهانى من كتاب الطبقات

وما نَقَل عنه فى كتابه : « الأغانى » — ونُسَخٌ أخرى

أكثر أبو الفرج الأصبهانى الروايةَ عن محمد بن سَلاَّم الجمحىّ ، وبلغت صُوَر إسناده إليه خمساً وخمسين صورة أو أكثر ، ولكنْ لا يهمُّنا منها إلاّ ما يتصل بأمر « كتاب طبقات فحول الشعراء » ، وعِدَّتها ثلاثة عشر إسناداً تختلف ألفاظُها وتتفق معانيها ، وهذه هى بنصوصها :

١ — « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو

---

(١) لعله « الفاضل » بالضاد المعجمة ، وانظر ص : ٦٠ ، فيما يأتى .

(٢) لعله « وإجراء الخيل » .

خليفة » — وذلك فى ترجمة سُوَيد بن كُرَاعٍ (ج ١٢ : ٣٤٠ ، الدار) ، ثم نقل بعده ما جاء فى الفقرة رقم : ٢٣١ وما بعدها (١٧٦ ، ١٧٧) ، وقد صرَّحَ فى هذا المكان بذكر « كتاب الطبقات » ، كما ترى .

٢ — « أخبرنا أبو خليفة الفضلُ بن الُحبَاب ، مما أجاز لنا روايته عنه ، من حديثه وأخباره ، مما ذكره عن محمد بن سلَّام » (ج ٥ : ١٢ ، الدار) — وذكر بعد ما جاء فى (ص : ١٢٥) من نسختنا هذه : أن النابغة الجعدىَّ هاجَى أوْسَ ابن مَغْراء فغُلِّبَ عليه : « ولم يكن إليه ولا قريباً منه » ، وتصرَّف فى النصّ كعادته أحياناً فى مثله ، إذ كان قد رواه أيضاً عن غير ابن سلام ، فلم يتقيَّد بنص ابن سلامٍ .

٣ — « أخبرنى الفضل بن الُحبَاب أبو خليفة الجمحىّ فى كتابه إلىّ ، بإجازته لى ، يذكر عن محمد بن سلّام : أن الحطيئة .... » (الأغانى ٢ : ١٠٨ ، الدار) — وهذا الخبر ألحقته بكتاب الطبقات برقم : ١٣٦ .

٤ — « أخبرنا القاضى أبو خليفة ، إجازَةً ، عن محمد بن سلّام » — وقد ورد هذا الإسناد فى أماكن كثيرة ، منها : (ج ٨ : ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، الدار) ، نقلت الأوّل منهما فى رقم : ٦٧٦ ، وأما الآخر ففى أصل الطبقات « م » ، وهو برقم : ٦٧٣ ، وألحقت به الخبر الذى يليه فى الأغانى برقم : ٦٧٨ . ثم فى (ج ٩ : ٥ ، الدار) وهو فى الطبقات برقم ٧٢٠—٧٢٣ . ثم (ج ٩ : ٣٠٧ ، الدار) ، وهو فى الطبقات برقم ٥٢١ ، وغيرها كثير .

٥ — « أخبرنا الفضلُ بن الُحباب الجمحىّ أبو خليفة فى كتابه إلينا قال ،

أخبرنا محمد بن سلاّم » (ج ١٨ : ١٦٤ ساسى) ، والخبر فى الطبقات رقم : ٩١١ .

٦ — « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة فى كتابه إلىَّ قال ، حدثنى محمد بن سلام ، (أو : عن محمد بن سلام) » ، فى أماكن كثيرة .

٧ — « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه الذى عن محمد بن سلام » (ج ١٨ : ١٢٥ ساسى) ، وهو خطأ لاشك فيه ، يدل كل ما سلَف وما سيأتى على أن صوابه : « فى كتابه إلىَّ » ، والخبر ألحقته بالطبقات برقم : ٩٣٥ .

٨ — « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه ، عن محمد بن سلام » (ج ١٨ : ١٢٥ / ٢١ : ٦١ ساسى) ، وصوابه : « فى كتابه إلىَّ » ، كما هو ظاهر ، والخبر ملحق برقم : ٩٣٣ .

٩ — « أخبرنى أبو خليفة : فيما كَتَبَ بِهِ إلىَّ ، عن محمد بن سلاّمٍ » (ج ١٢ : ٢٣٩ ، الدار) ، والخبر ليس فى الطبقات ، وهو بلاشك من كتاب آخر غيره .

١٠ — « كتب إلىَّ أبو خليفة الفضلُ بن الحباب ، أخبرنا محمد بن سلاّمٍ » (ج ٢١ : ٢٨ ساسى) ، والخبر فى هذا الموضع ليس من الطبقات .

١١ — « كتب إلىَّ أبو خليفة يذكُر أن محمد بن سلاّمٍ حدَّثه » (١٢ : ٣٠٧ ، الدار) ، والخبر ليس من كتاب الطبقات بلا ريب ، فى هذا الموضع .

١٢ — « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » ، فى أماكن معدودة .

١٣ — « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا (أو : عن محمد بن سلام) » ، وهو فى مواضع كثيرة جدًّا .

وهذه الأسانيد التى جمعتها ومحّصت أخبارها وخصتُ عنها ، تدلّ دِلالةً واضحةً على أن القاضى أبا خليفة الجمحىّ ، قد كتب إلى أبى الفرج إجازةً برواية كُتُب محمد بن سلاّمٍ الجمحىّ ، عنه ، ومنها كتاب طبقات فحول الشعراء . وإذنْ فقد كانت عند أبى الفرج نسخة من كتب ابن سلامٍ ، كتبها إليه القاضى أبو خليفة ، وعليها إجازةٌ بروايتها ، ومنها كتاب الطبقات ، ومن هذه النسخة نقل أبو الفرج فى الأغانى ما نقل . وإذنْ ، فما جاء من أخبار ابن سلامٍ فى كتاب الأغانى عن الشعراء ، ممنّ لهم ذكرٌ فى كتاب الطبقات ، يوشِكُ أن يكون نسخةً ثالثةً من هذا الكتاب بلا ريب .

وقد وُلِد أبو الفرج الأصبهانىّ بأصبهان سنة ٢٨٤ هـ ، ثم رحَل إلى بغداد ونشأ بها واستوطنها ، وظاهر الأمر أنه لم يلقَ أبا خليفة الجمحىّ على الأرجح ، وقد توفى أبو خليفة بالبصرة فى شهر ربيع الأول من سنة ٣٠٥ هـ وقد جاوز المئة ، وأبو الفرج يومئذ فى العشرين من عمره . وأغلبُ الرأى وأرجَحُه أنّ أبا خليفة لم يدخُلْ بغداد فى تلك الفترة ، وأشُكُّ أيضاً فى أنه دخلها قبل ذلك ، لأنى رأيت الخطيب البغدادىّ لم يترجم له فى كتابه « تاريخ بغداد » ، وقد ترجم لصغار من دخلها من العلماء ، فبعيد جدًّا أن يكون أبو خليفة دخلها ويغفله البغدادىُّ ، وهو أحد أئمة الحفاظ ، وأحد كبار مُسْندى عصره من أهل الحديث .

وإذا كان ذلك ، فأرجح الرأى أن يكون أبو الفرج قد كاتب أبا خليفة يسأله أن يرسل إليه نسخة من كُتُب ابن سلّام ويجيزه بروايتها فيما بين سنة ٣٠٠ هـ وسنة ٣٠٤ ، وهو فى الخامسة عشرة أو بعدها بقليل . وإذا كانَ ذلك فمن عجيب

أمرِ أبى الفرج أنه ترجم فى كتابه الأغانى لجماعة من الشعراء الذين ذكرهم ابن سلاّم فى كتاب الطبقات ، فروى فى تراجم بعضهم أخبارَهُم عن ابن سلام وذكر طبقتهم فى كتاب الطبقات ، أما الآخرون منهم ، فإنّه لم يذكر فى تراجمهم خبراً عن ابن سلام ، ولا ذكر طبقتهم فى كتاب الطبقات . وقد كنت ظننتُ أوّلاً أن كتب ابن سلام لم تصله إلاّ بعد أن أعدَّ كثيراً من مادة كتابه « الأغانى » ، وهو ظنٌّ فاسدٌ ، لأن أبا الفرج قد حدَّث عن نفسه أنه قضَى فى تأليف كتابه هذا خمسين سنةً ، وهو قد توفِّى سنة ٣٥٦ هـ ، فيكون قد بدأ فى تأليفه قبل سنة ٣٠٦ من الهجرة بزمان ، بلا ريب . وذلك لأن الحكم المستنصر ، صاحب الأندلس ، بعث إليه فى طلب كتابه « الأغانى » ، فبعث إليه نسخة منهُ قبل أن يخرجَهُ بالعراقِ ، والحكم المستنصر ولى الأمر سنة ٣٥٠ من الهجرة — وأيضاً فإن أبا الفرج كتب « الأغانى » مرة واحدة فى عمره ، وهى النسخة التى أهداها إلى سيف الدولة الحمدانى بحلب ، وسيف الدولة توفِّى سنة٣٥٦ ، أى فى السنة التى توفِّى فيها أبو الفرج . فأكبر الظنّ أنه فرغ من تأليف كتابه قبل سنة ٣٥٣ أو بعدها بقليل . وإذن فقد كانت نسخته من كتاب « طبقات فحول الشعراء » حاضرة عنده منذ بدأ تأليفَ كتاب « الأغانى » سنة ٣٠٣هـ . وإذنْ ، فلم ذكر كتاب ابن سلاّم وأخباره فى مواضع ، وأغفل ذلك فى مواضع أخرى ؟

فى « كتاب الأغانى » خلَلٌ فى التأليف كثير ، وقد تنبّه إلى بعضه ياقوت الحموىّ ، فقال : « قد تأمّلتُ هذا الكتاب وعُنِيتُ به وطالعته مراراً ، وكتبت منه نسخة بخطى فى عشر مجلّداتٍ ... فوجدته يَعدِ بشىء ولا يفى به فى غيرموضع منه[1] ..... وما أظنُّ إلا أنّ الكتّاب قد سقط منه شىء ، أو يكون النسيانُ

(١) ذكر ياقوت مثالين اثنين على مواضع الخلل فى كتاب الأغانى .

غلبَ عليه ، والله أعلم » ، وقد صدَق ياقوت ، والكتاب محتاج بعدُ إلى دراسةٍ وافيةٍ من كُلّ وجهٍ ، ولكنى أظنُّ أيضاً أن لاستهتار أبى الفرج بالشّراب ، أثراً ظاهِراً فى تأليف كتابه ، مع تطاوُل المَدَى عليه فى جمعه وتصنيفه ، فلعلّ إغفالَهُ ما أغْفَلَ من ذكر كتاب الطبقات ، ومن النقل عنه فى تراجم هؤلاء ، راجعٌ إلى ذلك وإلى غيره من الأسباب التى أدخلت الخلل على كتابه .

والذى لاشَكَّ فيه أن أبا الفرج قد نقل نقْلاً صحيحاً تامًّا فى أكثر مارواهُ فى كتابه الأغانى ، من كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلّامٍ ، وقد تبيّن لى بالمراجعة والفحص ، أنّ أخباره المسندة إلى ابن سلام جاءتْ مطابقة لما فى « المخطوطة » و نسخة المدينة « م » مطابقةً تامة فى أكثر الأحيان . ويزيدُك يقيناً أن بعض الخرم الذى فى « المخطوطة » ، وجدتُ تمامه فى « الأغانى » ، وخيرُ مَثَلٍ على ذلك ماجاء فى الخبر رقم : ٧٥٢ ، ص٥٥٩ ، والتعليق عليه رقم : ٣ ، فإنى وجدتُ صدر الخبر فى الأغانى ، مع أنه لم يَرْوِ الخبر كعادته مسنداً إلى ابن سلام وحده .

ولما رأيت المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات ، وماجاء فى كتاب الأغانى ، استبحت لنفسى فى الطبعة الأولى أن أَزِيدَ فى مواضع الخَرْمِ من نسختى المخطوطة ، أخباراً نقلتُها من الأغانى بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفاً ، وزدتها أيضاً على نصّ نسخة المدينة التى طبع عنها ماطبع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذٍ من أنها مختصرة من كتاب الطبقات . فعاب علىّ ذلك بعضُ أهل الفضل من العلماء ، ولكن لما جاءتنى مصورة « المخطوطة » كاملةً ، وجدت كُلَّ مازدتُه من الأغانِى ، موجوداً فى « المخطوطة » ، بل كانَ بعضُها فى نَفس سياق ابن سلّامٍ ، وفى موضعه من كتابه كما أثبتُّه أنا استظهاراً .

مثال ذلك الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنى كنت وضعته بعد الخبر : ٧٩٣ ، مباشرةً ، وهو كذلك فى « المخطوطة » ، إلاّ أنه فصل بينهما الشعر الذى رواه ابن سلام فى رقم : ٧٩٤ — والخبر رقم : ٩٤٧ كنت نقلته من الأغانى ووضعته بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فكان كذلك فى « المخطوطة » أيضاً ، ومواضع أخرى أدع التكثير بذكرها .

من أجل ذلك رأيتُ أن الذى فعلتُه ليس عيباً قادحاً فى عَمَلى ، لأنّ ما فى الأغانى ، هو بيقينٍ من كتاب الطبقات ، ووضعى إيّاه اجتهاداً فى موضع من الكتابِ ، ربما أصابَ موضعه من أَصْل ابن سلامٍ ، وربما أخطأ الموضِعَ الذى وضعه فيه ، ولكنّه مع ذلك من أصل ابن سلامٍ بلا ريبٍ ، ولا عيب فى ذلك إن شاء الله . وعسى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملةٍ من الطبقات تؤيد أكثر ما ذهبتُ إليه فى إثبات هذه الأخبار فى مواضع النقص والخرمِ التى وقعت فى « المخطوطة » وفى « م » .

وهذا بيانُ المواضع التى أدخلت فيها روايات أبى الفرج من نسخته التى نقل عنها فى كتاب الأغانى :

رقم : ٦٣/ رقم : ١٣٦/ رقم : ١٥٤ / رقم : ٤٤٧ ، إلى آخر رقم : ٤٤٩ / رقم : ٥٠٦ / رقم : ٥٠٩ ، ٥١٠ وهو مطابق لما فى الموشح أيضاً ، / آخر رقم : ٥١٦ ، وهو مطابق لما فى الفاضل للمبرِّد/ رقم: ٥٣٥ حيث أثبت نص الأغانى، لأنه أتم مما فى « م »/رقم : ٥٧٧/ رقم : ٥٨٣ ، إلى آخر رقم : ٥٨٥ / رقم :٦٦٦/ رقم : ٦٦٨/ رقم : ٦٧٠ / رقم : ٦٧٦ / رقم : ٦٧٨ ، نقلته عن الأغانى لفساد نص «م» / رقم : ٦٩٦ ، إلى آخر رقم : ٦٩٨/ رقم : ٧٣٥/ رقم : ٧٣٩ ، وهو مطابق لما فى الموشح وتاريخ ابن عساكر/ رقم : ٧٥٢ ، نقلت صَدْر الخبر ، وهو متّصل بنصِّ « المخطوطة » / رقم : ٧٥٩ ، وهو زيادة على « المخطوطة » / رقم : ٧٦١ ،

وهو زيادة على « المخطوطة » / رقم : ٧٩٠ ، زيادة فى نسب العجير ، لأن أبا الفرج نص على أنه كذلك عند ابن سلام / رقم : ٧٩٧ ، زيادة فى الخبر على « المخطوطة » / رقم : ٩٢١ ، ٩٢٢ ، زيادة على « المخطوطة » / رقم : ٩٣٢ ، إلى آخر رقم ٩٣٥ ، زيادة على « المخطوطة » .

فهذه خمسة وعشرون موضعاً ، فيها ستة وثلاثون خبراً ، منها خبران مذكوران فى « م » ، ولكنى أثبت نص الأغانى ، وخبران فى « المخطوطة » زدت فيهما من الأغانى أسطراً ، وتسعة أخبارٍ زيادة على « المخطوطة » ، لأنى أرجح أن نسخة أبى الفرج كانت أتم منها ، فيبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون خبراً كلها زيادة على « م » ، وهى مختصرة ، كما أثبت ذلك فى « بابة المقارنة بين المخطوطين » .

* * *

بقيت نسخٌ أُخْرَى من كتاب الطبقات ، برواية جماعة من شيوخ العلم ، أشرت إلى بعضها فى تعليقى على الكتاب ، فأولهم صاحب «الموشَّح» المرْزُبانىّ ، أبو عبيد الله محمد بن عِمْران بن موسى بن عبيد ، ولد سنة ٢٩٦ ، وتوفى ببغداد ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شوال سنة ٣٨٤ هـ . وروى كتاب الطبقات عن إبراهيم ابن شهاب ، وهو إبراهيم بن محمد بن شهاب ، أبو الطيب العطار ، ولد سنة ٢٧١ ، وتوفى فى شهر ربيع الآخر سنة ٣٥٦ ، قال المرزبانى : « كان أحد مشايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاشرنى فى منزلى أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرةً متَّصلةً غير منقطعة » . وإبراهيم بن شهاب روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة الجمحىّ ، عن محمد بن سلام .

وأسانيد المرزبانى إلى ابن سلام ، أكثرها عن إبراهيم بن شهاب ، وبمراجعتى ماجاء فى الموشح تبين لى أن كُلَّ مافيه عن طريق إبراهيم بن شهاب ، موجودٌ بنصّه فى كتاب الطبقاتِ . فلذلك زدتُ خبرين من هذه الطريق : تمام

رقم : ٤٦ ، ثم رقم : ١٤٦ م زدت أيضاً من الموشح ، من رواية المرزبانى ، عن أبى بكر محمد بن يحيى الصُّولىّ (٠٠٠ — ٣٣٦ ﻫ) ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام ، الخبر رقم : ٧٤٣ ، لأن بعض ما رواه عن طريق محمد بن يحيى فى الموشح موجود أيضاً فى الطبقات . وكُلُّها زيادة على « م » .

وزدت أيضاً خبراً ، عن شرح نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد ، عز الدين أبى حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائنى (٥٨٦ — ٦٥٥ ﻫ) لأنه نصّ على أنّه من « كتاب الطبقات » ، وهو رقم : ١٣٧ ، وهو زيادة على « م » . وزدت شيئاً قليلاً فى صدر الخبر رقم : ٧١٢ ، عن ابن عساكر فى مخطوطة تاريخ دمشق ، لأنه إنما نقل فى كتابه عن كتاب الطبقات .

وإذن فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » ، هو سبعة وعشرون خبراً ، وتسعة أخبارٍ زيادة على « المخطوطة » ، فهى جميعاً ستة وثلاثون خبراً . وأرجو أن أكون قد أصبت الحقّ فى أكثر ذلك .

* * *

وبقيت زيادات أخرى نقلتها عن الكتب المختلفة ، رجّحتُ أنها من أصل الطبقات ، ولكنى أثبتها فى التعليق ، وهذا بيانها :

ص : ٣٨ ، تعليق : ٣ ، عن كتاب الزينة / ص : ٤٠ ، تعليق : ٤ — ٧ عن العمدة ، مع الشك فيه / ص : ٨٨ ، عن نثار الأزهار / ص : ٩٨ ، تعليق : ٣ ، عن كتاب الغُرّة / ص : ٩٩ ، تعليق : ١ ، عن الغرة / ص : ١٧١ ، عن الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر / ص : ٢٣٤ ، تعليق ٢ ، عن المختلف والمؤتلف للآمدى / ص : ٣٥٥ ، تعليق : ٢ ، عن الأغانى / ص : ٥٤٥ ، تعليق : ٣ ، عن الأغانى .

* * *

ولم يبق من شأن أبى الفرج ونسخته من كتاب الطبقات ، إلاّ ما ذكره فى تراجم الشعراء من ذكر طبقتهم فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فمن الحسن أن نبين مواضع الاتفاق والاختلاف بين ماقاله ، وماهو ثابت فى كتاب ابن سلاّم ، وننظر هل وَهِمَ أبو الفرج فى شىء مما قال .

(ا) فمن ذلك ما ذكره من طبقات أهل الجاهلية :

١ — فى ترجمة الشمّاخ (ج ٩ : ١٦٠ ، الدار) : « وجعل محمد بن سلام فى الطبقة الثالثة ، الشمَّاخَ وقرنه بالنابغة ولبيد وأبى ذؤيب » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ١٢٣ ، رقم : ١٤٠) .

٢ — فى ترجمة الأسود بن يَعْفُر (ج ١٣ : ١٥ ، الدار) : « وجعله محمد بن سلام فى الطبقة الثامنة مع خِدَاش بن زُهَيْر ، والمُخَبَّل السعدى ، والنَمِر بن تَوْلَب » .

وهو يخالف ما عندنا فى الطبقة الثامنة (ص : ١٥٩) ، فإن أهل الطبقة الثامنة هم : عمرو بن قَمِيئة ، والنمر بن تولب ، وأوْس بن غَلْفَاء ، وعوف بن عطيَّة بن الخَرِع ، وهو بلاشك وَهْمٌ وقع فيه أبو الفرج ، يصحِّحه ماسنذكره بعده رقم : ٣ .

٣ — فى ترجمة المخبَّل السَّعْدىّ (ج١٣ : ١٨٩ ، الدار) : « وذكره ابن سلام فجعله فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء ، وقرنه بخداش بن زهير ، والأسود بن يَعْفُر ، وتميم بن مُقْبِل » .

وهو مطابق لنسختنا (ص : ١٤٣ ، رقم : ١٧٤) ، ويصحح ماوقع فيه أبو الفرج من الوهم ، فى الفقرة السالفة رقم : ٢ .

٤ — فى ترجمة سُوَيْد بن أبى كاهل (ج ١٣ : ١٠٢ ، الدار) : « وجعله محمد ابن سلام فى الطبقة السادسة وقرنه بعنترة العبسى وطبقته » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص: ١٥١-١٥٢ ، رقم : ١٩١)

٥ — فى ترجمة عَبِيد بن الأَبْرص (١٩ : ٨٤ ساسى): « وجعله ابن سلام فى الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرفة ، وعلقمة بن عَبَدة ، وعدىّ بن زيد » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ١٣٧ ، رقم : ١٦٣)

٦ — فى ترجمة المتلمِّس (ج ٢١ : ١٢٢ ساسى) : « وجعله ابن سلام فى الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية . وقرن به سلامة بن جَنْدَل ، وحُصَيْن بن الْحُمَام ، والمسيَّب بن عَلَس » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ١٥٥ ، رقم : ١٩٦)

من طبقات الإسلاميين

٧ — فى ترجمة الأحوص (ج ٤ : ٢٣٣ ، الدار) : « وجعل محمد بن سلام الأحوصَ ، وابن قيس الرقيات ونصيباً وجميل بن معمر ، طبقة سادسة من طبقات الإسلام ، وجعله بعد ابن قيس ، وبعد نصيب » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ٦٤٨ ، رقم : ٨٢٠) ، إلا أنّه مذكور بعد ابن قيس ، وقبل نُصَيْب ، وأظنّ أن صوابَ نص الأغانى « وقبل نصيب » ، وإلا لاكتفى بقوله « وبعد نصيب » ، ولم يذكر « وبعد ابن قيس » .

٨ — فى ترجمة الأخطل (ج ٨ : ٢٨٢ ، الدار) : « وهو وجرير والفرزدق طبقة واحدة ، جعلها ابن سلام أول طبقات الإسلام » . وانظر ذكر الراعى فى الذى يليه رقم : ٩ .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ٢٩٨ ، رقم : ٣٩٠) .

٩ — فى ترجمة كُثَيِّر (ج ٩ : ٤ ، الدار): «وهو من فحول شعراء الإسلام ،

وجعله ابن سلام فى الطبقة الأولى منهم ، وقرن به جريراً والفرزدق والأخطل والراعى » .

وليس كما قال ، فإنَّ كُثَيِّراً من أهل الطبقة الثانية ، لا الأولى ، كما فى نسختنا (ص : ٥٣٤ ، رقم : ٧١١) . وأنت تعلم أن أهل الطبقة أربعة فحسب ، كما ذكر ابن سلام فى مقدمته ، وكما قال فى أول طبقات الإسلام (ص : ٢٩٧) : « كل طبقةٍ أربعة رهطٍ متكافئين معتدلين » . وقد ذكر أبو الفرج الأربعة كما هم فى الطبقة الأولى ، فالخامسُ ، (وهو كُثَيِّر) وَهْمٌ منه . ولعله كان قد اتخذ لنفسه فهرساً فيه أسماء شعراء الطبقات ، فانطفأ السراجُ وهو يكتب ويراجع ، فاختلط بَصَرُه ، فخلط فى النقل ! ! أوْ شَرِب فثَمِل فوَهِل !

١٠ — فى ترجمة أبى زُبَيْد الطائىّ (ج ١٢ : ١٢٧ ، الدار) : « وألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من الإسلاميين ، وهم العُجَيْر السَّلولِىّ ، وذَوُوه » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ٥٩٣ ، رقم : ٧٨٩) ، وكما سيأتى فى رقم : ١١ .

١١ — فى ترجمة العُجَيْر السَّلولىّ (ج ١٣ : ٥٨ ، الدار) : « وجعله محمد بن سلام فى طبقة أبى زُبَيْد الطائى ، وهى الخامسة من طبقات الإسلام » .

وهو كما قال فى نسختنا (ص : ٥٩٣ ، رقم : ٧٩٠) ، وكما مضى فى رقم : ١٠ .

١٢ — فى ترجمة عدىّ بن الرِّقاع (ج ٩ : ٣٠٧ ، الدار) : « وجعله محمد بن سلام فى الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام » .

وليس كما قال ، فإن ابن سلام جعله فى الطبقة السابعة ، كما فى نسختنا (ص : ٦٨١ ، رقم : ٨٥١) ، وأنا أرجّح أنه تصحيفٌ من ناسخ الأغانى .

بقى نص واحد فى الأغانى ، مشكل كل الإشكال ، هو هذا :

١٣ — فى ترجمة ابن ميّادة (ج ٢ : ٢٦٢ ، الدار) : « وجعله ابن سلام

في الطبقة السابعة ، وقَرَن به عُمَر بن لجأ والعُجَيف العُقَيْلي والعُجَيْر السَّلولىّ » .

وابن ميَّادة لا ذكر له البتة في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام .
وعمر بن لجأ ، عدَّه ابن سلامٍ في الطبقة الرابعة (ص : ٥٨٣ ، رقم : ٧٨٠) .
والعُجَيْف العُقَيْليّ ، خطأ في المطبوع من الأغاني ، وإنما هو القُحَيْف العُقَيْلي .
والقُحَيْف العقيلي ، عدَّهُ ابن سلام في الطبقة العاشرة . والعُجَير السلولي ، عدّه ابن سلام في الخامسة . فهذا اختلافٌ شديدٌ مُبين . وقد مضى آنفاً في رقم : ١٠ ، ورقم : ١١ من كلام أبي الفرج نفسه ، ذكر هذه الطبقة الخامسة ، العجيرُ السلوليّ وأبو زبيد ، فلو أضفنا إليهما ما ذكره أبو الفرج هنا في رقم : ١٣ ، لكان معهما عمر بن لجأ ، والقحيف العقيلي ، وابن ميادة فهؤلاء خمسةٌ . وهذا باطلٌ ، فإنّ كل طبقة من الطبقات لم تزد قطُّ على أربعة شعراء ، كما هو واقع في الطبقات ، وكما قال ابن سلام نفسه في صدر طبقات الجاهليين ، وصدر طبقات أهل الإسلام .

وهذا خطأ لا تفسير له عندي ، إلاّ السهوُ الشديد من أبي الفرج ، أو اختلاط أوراقه التي راجعَ عليها أسماء الشعراء ، إذا صح أنه كان يتخذ لنفسه فهارس لمثل كتاب الطبقات ، كما افترضنا آنفاً ، في التعليق على رقم : ٩ . وقد علق عليه في الأغاني بعض من علّق فقال : « ولهذا لا يستبعَد أن يكون أبو الفرج قد أخطأ الرواية في هذا النقل ، أو أنه روى ذلك مشافهة عن ابن سلام » .
وأبو الفرج لم يروِ مشافهة عن ابن سلامٍ ، كما زعم المعلّق ! وفي تعليقه كلامٌ آخر غير مفهومٍ ، ثم قال : « أو أن أبا الفرج اطلع على نسخة أخرى من الطبقات ، دخلها النقص فيما بعدُ حتى وصلت إلينا كما هي الآن » . وهذا عندي فرضٌ لا يقومُ ، بعد الذي قلناه ، وبعد الذي وجدناهُ من صحة نقوله عن ابن سلام في اثني عشر موضعاً من كتابه .

* * *

٧ — تَابَةُ طبعات كتاب الطبقات

طُبع كتابُ ابن سلاَّم عدة طبعاتٍ أكثرها لا خير فيه ، ومنها ثلاث طبعات كان عليها اعتمادُ أهل العِلْم منذ سنة ١٩١٦ ، إلى أن كانت طبعتنا هذه سنة ١٩٧٤ ، هى طبعة يوسف هِلْ ، ثم طبعة حامد عجان الحديد الكتبى ، ثم طبعتُنا الأولى بدار المعارف . وسأقصر كلامى هنا على طبعة يوسف هل ، وطبعتِنا الأولى ، لأن طبعة عجان الحديد بمطبعة السعادة سنة ١٩٢٠ ، إنما طبعت عن النسخة الأوربية على الأرجح ، وعلى المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما يوسف هل .

١ — طبع يوسف هل كتاب ابن سَلاَّمٍ باسم « طبقات الشعراء » ، أول مرّةٍ بمطبعة بريل ، فى مدينة ليدن ، (سنة ١٩١٣ — ١٩١٦) ، وقدّم له مقدمة بالألمانية ، وذكر أنه طبع نسخته عن نسختين من كتب شيخ العربية فى زمانه : محمد محمود بن التلاميذ التركزى الشنقيطىّ :

أولاهما محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٣٦ ، أدب ش) ، كتبت فى سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، نقلاً عن نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف بك بالمدينة المنورة ، وهى نسخة « م » التى مضى ذكرها فى « بابة المقارنة بين المخطوطتين » .
والأخرى محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٣٧ ، أدب ش) ، وكتبت سنة ١٣١٠ من الهجرة ، وهى أيضاً منقولة عن نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة .

ولأن يوسف هِلْ لم يطّلع على مخطوطة كتاب الطبقاتِ المحفوظة بمكتبة عارف حكمة ، وكان قد دخل على أوّل هذه المخطوطة عبث عابث ممن قرأ الكتاب ، غيّر فيه نص كلام ابن سلام ، ثم جاء ناسخَا النسختين المحفوظتين

بدار الكتب ، فنقلا هذا العبث مُدْرَجاً فى أصل الطبقات — فإن يوسف هل استحدثَ لنفسه إشكالاً فى نسبة الكتاب إلى أبى عبد الله محمد بن سلام ، وخلط خلطاً كثيراً يُحسِنُ الإتيانَ بأمثاله هوّ وذَوُوه . فمن أجل ذلك آثرت أن أذكر أولاً ملخّص ما قاله هِلْ فى مقدمته :[1]

استهلّ يوسف هِلْ مقدمته الألمانية بالفحص عن نسبة الكتاب إلى ابن سلاّم وعن صحّة نصّه ، وذكر أنّ كتب الأدب نقلت عنه أخباراً لم يجد لها ذكراً فى كتاب الطبقات ، منها ما رواه أبو الفرج فى أغانيه (١٠ : ٣ ، الدار) ، حين ذكر دريد بن الصِّمَّة فقال : « وجعله محمد بن سلام أول شعراء الفُرْسان » . ثم ما رواه أيضاً فى الأغانى (١٨ : ٧٤ ، الهيئة) ، إذ ذكر خُفاف بن نُدْبة فقال : « وجعله ابن سلّام فى الطبقة الخامسة من الفرسان ، مع مالك بن نُوَيرة ، ومع ابنى عمّه صخر ومعاوية ابنىْ عمرو بن الشريد ، ومالك بن حمار الشمْخىّ » . ثم قال : إن هذين النصّين حملا بروكلمان إلى الظنّ بأن ابن سلام خليقٌ أن يكون قد ألّف كتاباً فى « فحول الشعراء » أو « فرسان الشعراء » . قال : ولكن لم يردْ فى كتب الفهارس ذكر كتابٍ بهذا الاسم ، وزعم أن الأمر اختلط على أبى الفرج الأصبهانى بكتاب مشابه لكتاب ابن سلام ، مثل كتاب « طبقات الشعراء » لدعبل ، أو كتاب « الفرسان » لأبى خليفة الجمحىّ ، على الأرجح . وزعم أن مثل هذا الخلط جائزٌ وقوعه ، لما كانت عليه حال الكتب العربية القديمة ، كما يظهر من كتابنا هذا ! !

ثم قال يوسف هل : إن أبا عبيدة (مَعْمَر بن المثنَّى) ألف هو أيضاً كتاباً

---

(١) اعتمدت فى نقل لأقوال هذا المستشرق : على صديقى الدكتور عبد الرحمن بدوى ، قرأ على الأصل الألمانى ، وأملى على ملخصاً لما جاء فيه . ثم أعاد على صديقى الدكتور أحمد بدوى قراءته ، ونقل لى فحواه ، فلهما منى أجزل الشكر وأطيبه .

باسم « طبقات الشعراء » ، بل إن أبا حسّان الزيادىّ وأبا خليفة الجمحىّ ، كلاهما قد ألف كتاباً باسم « طبقات الشعراء » ، كما جاء فى فهرست ابن النديم . أما أبو عبيدة فقد روى عنه ابن سلام فى كتابه فى سبعة مواضع . وأما أبو حسّان الزيادى ، فهو أحد من رَوَى عن ابن سلّام . وأما أبو خليفة ، فيدلُّ نصّ كتابنا على أنّه هو راوية ابن سلام . فمن أجل ذلك ، كان من العسير أن نحدّد : إلى أىّ مَدًى نستطيع أن نتحدَّث عن كتابٍ لابن سلام ،وإلى أىٍّ مدًى يعدّ أبو خليفة راويةً فحسبُ ، وإلى أىٍّ مدًى تصرّف أبو خليفة حتى جاءنا الكتابُ على الصورة التى هو عليها اليوم .

قالَ يوسف هل : والكتب العربية القديمة مفككة ، وكل الكتب التى وصلتنا تشهد بذلك . فالكتاب الواحِدُ يُذكَر فى الفهرست لابن النديم على أنه كتابان منفصلان . وهذا شأن « طبقات الشعراء الجاهليين » و « طبقات شعراء الإسلاميين » لابن سلام ، ثم تُنْسَب فيما بعد إلى راوٍ متأخّر ، وهو فى موضوعنا هذا : أبو خليفة الجمحىّ . ثم ضرب هِلْ مثلا بكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعى : فابن دُرَيْد هو راوية الكتاب ، وأبو حاتم السِّجِسْتانىّ هو محرّر الكتاب ، والأصمعىّ هو مصدر الكتاب . وكذلك الشأن فى كتاب « طبقات الشعراء » : فأبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَيْر القاضى ، هو راوية الكتاب ،[1] وأبو خليفة الجمحى هو محرِّر الكتاب ، وابن سلام هو مصدر الكتاب . هذا على أنّه من البيِّن أن نصيب ابن سلام فى هذا الكتاب ، أعظم من نصيب الأصمعى فى كتاب « فحولة الشعراء » .

ثم تكلّم يوسف هِلْ ، عن كتاب طبقات الشعراء ، وقارن بينه وبين كتاب

---

(١) هو راوى نسخة المدينة « م » كما سلف .

الأصمعى ، وبين عمل ابن سلام فى كتابه وعمل الأصمعى فى كتابه، وهو كلام مختصر ليس هذا مكانه فيما أرى . ولما فرغ من ذلك ، قال يوسف هل :

أمّا ما أورده صاحب الفهرست ، من ذكر كتابين لابن سلّام هما «طبقات الشعراء الجاهليين » ، و« طبقات الشعراء الإسلاميين » ، فيدلّ نصُّنا هذا على أنهما كتابٌ واحدٌ ، له مقدمة واحدةٌ . ولكن وُجِد فى نصِّنا بين « طبقات الشعراء الجاهليين» و«طبقات الشعراء الإسلاميين » حَشْوٌ لم يذكره فى مقدِّمته. فقد دلَّت المقدمة على أنّه كان يريد أن يجعل « المخضرمين » بين الجاهليين والإسلاميين ، ثم عَدَل عن ذلك واستبدل بها « طبقة أصحاب المراثى » ، وصيّرها طبقة بعد العشر طبقات من الجاهليين ، وأردفها بطبقة « شعراء القرى العربية» ، وهى مكه والمدينة والطائف واليمامة والبحرين . ثم ألحق بهما « طبقة شعراء يهود » .

ثُم قال: أما كتابنا هذا ، فليس فيه ذكر « كتاب فحول الشعراء» أو«فرسان الشعراء» ، ومن الجائز أن يكونَ كتابُ «فرسان الشعراء » قد اندمجَ فى كتاب «الفرسان» لأبى خليفة الجمحى ، وقد ضاعَ كتاب أبى خليفة فيما يظهر. انتهى ما قاله!

* * *

وكلُّ ما جاء به يوسف هل ، خبْطٌ وخلْطٌ وأشياءُ أُخرى! وهو كلامٌ لا يكاد يثبت على نقدٍ . ولولا ما نخشَى من استغواء مثل هذا الكلام لبعض من لا يعرفُ من أهل زماننا حالَ الكتب العربية ، لما حفلتُ بالردّ عليه .

أما قولُ هذا المستشرق الغريب الشأن ! وما ذكره من اختلاط الأمر على أبى الفرج الأصبهانى ، ثم تعليله ذلك بأن « هذا الخلط جائز وقوعه ، لما كانت عليه حال الكتب العربيّة القديمة ، كما يظهر من كتابنا هذا !! » ، ثم قوله بعد

ذلك : « والكتب العربية القديمة مفككة ، وكُلُّ الكتب التى وصلتنا تشهد بذلك » !! — فلا أدرى ماذا أقول فيه ؟ ولعلّه معذورٌ ، لأنّه من طائفة من البَشَر لا تَسْتَحى من الكذب على أنبياء الله ، فكيف تستحى من الكذب على العرب، وعلى « الكتب العربية القديمة » ؟ فإلاّ يكُنْ هذا كذباً محضاً غيرَ مخلوطٍ ، فإنه جَهْل بَحْتٌ غيرُ ممزوج ، « والكتب العربيّة القديمةُ التى وصلتنا » تشهد عَلَى مقالته هذه بالكذبِ والجهلِ معــاً ، خليطاً واحداً ! ومع ذلك فسأتكلّف مالا يليق بى ولا بأحدٍ من العقلاء ، فأحاوِل نقد كلامه .

أوّلُ ذلك: أن ذِكْر صاحب الفهرست فى ترجمة ابن سلام كتابين باسم «طبقات الشعراء الجاهليين» و«طبقات الشعراء الإسلاميين » ، لا يدل على أنهما كتابان منفصلانِ . فإن القدماء كانوا إذا اختلف الموضوع فى الكتاب الواحد، سمّوا كل باب كبير منه « كتاباً » . فابن قتيبة مثلاً (ولد سنة ٢١٣ ، وتوفى سنة ٢٧٦ من الهجرة) ألف أدب الكاتب، وكتاب معانى الشعر الكبير، وكتاب عيون الأخبار وغيرها (وكلها مطبوع) . فكتاب أدب الكاتب فيه أربعة كتب: كتاب المعرفة، وكتاب تقويم اليد ، وكتاب تقويم اللسان ، وكتاب الأبنية، وفى كل كتاب منها أبوابٌ عدةٌ . وكذلك كتاب معانى الشعر الكبير، يحتوى على اثنى عشر كتاباً ، فى كل كتاب أبواب كثيرةٌ . فعبارة ابن النديم لا تدل على أنّهما كتابان منفصلان ، بل هما بابان كبيران من كتاب واحد . وسائر النقول عن كتاب «طبقات الشعراء لابن سلام » تدلُّ على ذلك دلالة واضحة . ومن رجَع إلى فهرست ابن النديم ، عرف صحة ما ذهبنا إليه .

الثانى: أنّ العلماء القدماء ، كانوا لا يرونَ بأساً فى اشتراك الكتب فى الأسماء . فأكثر الأوائل مثلاً سمّوْا كتبهم باسم « غريب القرآن » و « غريب الحديث »

و « كتاب الشعراء » . تجد للشيخ كتاباً بهذا الاسم ، ثم لتلميذه ، ثم لتلميذه من بعده ، لأنهم قصدوا إلى المعنى العام الدالّ على ما فى كتبهم ، ولم يبالوا بالتخصيص، فالتخصيص يأتى من معرفة المؤلف الذى ألّفه . ومن راجع كتاب الفهرست وجد عشرات من الكتب للشيوخ وتلاميذهم بهذه الأسماء : غريب القرآن ، غريب الحديث... الخ . فاشتراك ابن سلام وأبى خليفة ودعبل وسواهم فى تسمية كتاب، لا يدلُّ على شىء البتّة ، مما ذهب إليه يوسف هِلْ. ولا يمكنُ أن يكون اشتراك الأسماء سبباً فى وقوع أبى الفرج الأصبهانى فى الخلط بين الكتب ، وفى الرواية عنها. ومراجعة الأغانى تكفى فى الدلالة ، على أنّه نقل من كتبٍ مشتركة الأسماء ، ولكنَّه فصَل بينها فَصْلاً صحيحاً ، لأن اعتمادَه كانَ على الإسنادِ، لا على كتابٍ غُفْلٍ من إسناده.

والذى كان من اشتراك ابن سلام وتلميذه أبى خليفة فى اسم « كتاب طبقات الشعراء » ، خليقٌ أن يكون دليلاً على أن الأول منهما مجرّد رواية عن ابن سلام، وأن الآخر كتاب مختلفٌ عَنْه ، ألّفه أبو خليفة فأحدثَ فيه ما أحدثَ من مخالفة أو موافقة ، ومن اختصار أو بسط ، ولو كان وصلنا لعرفنا مذهبَه فيه ، وهو خليقٌ أيضاً أن يكون روى فيه عن غير ابن سلّام من شيوخه ، وهم جمٌّ غفيرٌ .

الثالث : أنّ نصَّ كتابنا هذا يدلُّ دلالةً واضحةً على أن أباخليفة الجمحىّ ، لم يستدخل نَفْسَه فى نصّ ابن سلّامٍ قطُّ ، إلاّ فى خمسة مواضع :

الأوّل : ص : ١١ ، س : ١ ، قوله : « والبيت مريبٌ عند أبى عبد الله » ، يعنى « أبا عبد الله محمد بن سلام » .

الثانى : ص : ١٧ ، تعليق : ١ ، نقلاً عن الموشّح للمرزبانى ، وهو قوله : « قال الفضل (يعنى نفسه أبا خليفة الفضل بن الحباب) قال التَّوَّزِىُّ : يقالُ رِيرٌ

ورَارٌ ، وهو المخّ الرقيق ، وكِيحُ الجبل وكاحُ الجبلِ أسفلُه ، وقِيدُ رمحٍ وقادُ رُمْح » .

الثالث : ص : ٤١ رقم : ٤٦ قوله : « يقال : يتهكَّم ويتكهَّمُ ، قال الفضل (يعنى نفسه) : ويقال : ليلةٌ بُهْرَةٌ ، إذا كان قمرها مضيئاً » .

الرابع : ص : ١٤٠ ، الخبر رقم : ١٦٩ ، كُلُّه وأسنده فقال: « نا أبو خليفة ، نا أبو عثمان ، عن الأصمعى ، عن نافع بن أبى نعيم » ، وظاهر أنّه أتى به لمناسبة الشعر الذى قبله ، وظاهرٌ أيضاً أنه رواه عن غير ابن سلام .

الخامس : ص : ٣٩١ ، وهو قوله : « آلجدْلُ : الفَتْل . والأدَامُ : الحبالُ ،[1] نا أبو خليفة : كُلُّ من كان فى عمله حديدٌ فهو قَيْنٌ ، بذى نَجَبٍ : يوم التقت بنو حنظلة وبنو عامر ، إلا بنى مالك بن حنظلة » .

فنى هذه المواضع الخمسة ، استدخل أبو خليفة نَفْسه فى نصّ آبن سلام ، أو يكون سئل عن ذلك والكتابُ يُقْرأ عليه ، فأجابَ ، فأثبت الراوى عنه ما قالهُ أبو خليفة فى نص نسخته . وهذا أرجح ، لأنّ بعضه موجودٌ فى نسختنا ، وبعضه من رواية المرزبانى فى نسخته ، وليس موجوداً فى مخطوطتنا . ثم لم نجد — فيما قبل ذلك ولا فيما بعدهُ — ما يدلُّ على أن أبا خليفة استدْخَل نفسه ، أو تصرّف أىَّ تصرُّف فى النصّ الذى يرويه عن خاله آبن سلّام .

وإذا صحّ هذا ، وهو صحيح ، لم يعُدْ لكلّ ما أفاضَ فيه يوسف هِلْ ،

---

(١) قلت فى التعليق على هذا ص : ٣٩١ ، تعليق : ٢ : « وغرر بابن سلام » ، والصواب « وغرر بأبى خليفة » ، فليصحح .

أصلٌ يقوم عليه . ولا أُحبُّ أن أُطيل فى تفصيل نقد أقواله ، فإنّ فيما سيأتى بعض الردّ على ماذهب إليه فى مقدمته .

* * *

استهَلّ المسكين يوسف هل مقدّمته باستحداث إشكالٍ فى نسبة الكتابِ إلى ابن سلّام ، فزعم بأن كتب الأدب نقلت عن « كتاب الطبقاتِ » أخباراً لم يجدْ لها فيه ذكراً . وهذا صحيح من وجهٍ ، وفاسدٌ من وُجوه .

صحيحٌ ، لأنّ كتب الأدب نقلت عن ابن سلّامٍ أخباراً فى تراجم الشعراء الذين ذكرهم فى كتابه ، ليس لها وجودٌ فى نسخة المدينة « م » ، التى لم يطّلع هو عليها ، ونشر كتاب الطبقات عن نسختين نسختا عنها . وهذه النسخة — كما أسلفنا فى « بابة المقارنة بين المخطوطتين » — مختصرةٌ من كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والذى نقلته كتب الأدب (وهو يعنى كتاب الأغانى وحدَه ، وإنّما هو تكثُّرٌ لا أكثر ولا أقلّ) ، موجودٌ كُلُّه فى « المخطوطة » ، كما هو واضحٌ فى تعليقى على الكتاب .

وفاسدٌ ، لأنّ لابن سلّام كتبًا أخرى غير كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وليس كُلُّ ما رُوِى عن ابن سلام ، فهو من كتابه هذا وحدَه . وفاسدٌ أيضاً ، لأن يوسف المسكين ، لمّا أراد أن يثبت دعواه فى أنه فَحَص الكتاب ! ! لم يقفنا على شىء إلاّ على موضعين فى الأغانى : هذا نصهما :

١ — فى ترجمة دريد بن الصمة (ج ١٠ : ٣ ، الدار) : « وجعلَهُ ابن سلاّمٍ أوّل الفُرْسان » .

٢ — فى ترجمة خُفاف بن نُدْبة (ج ١٨ : ٧٤ الهيئة) : « وجعله ابن سلّامٍ

فى الطبقة الخامسة من الفرسان مع مالك بن نُوَيْرة ، ومع آبنَىْ عَمّه صخرٍ ومعاوية آبْنَى عمرو بن الشَّرِيد ، ومالك بن حِمار الشمخِىّ » .

وقال : إن هذين النّصّين حملا بروكلمان إلى الظنّ بأن آبن سلامٍ خليقٌ أن يكون قد ألف كتاباً فى « فحول الشعراء » أو « فرسان الشعراء » ،[1] ثم تولّى يوسف هل نقد بروكلمان فقال : ولكن لم يرد فى كتب الفهارس ذكر كتابٍ بهذا الاسم ، ثم ذهبَ يَخْلِط ويَخبط ويتبَحْبَحُ ، ولا بأسَ عليه إن شاء الله ! وكل هذا كلامٌ لا وزن له ، ولا حُجَّة فيه .

وقد أصاب بروكلمان كل الإصابة . وحُجّتنا فى ذلك ، أنّ ابن سلام قال فى صدر كتاب الطبقات (ص : ٣) من طبعتنا هذه ، وهو ساقطٌ من المطبوعة الأوربية والمصرية ما نصه :

« ذكرنا العرب وأشعارَها ، والمشهورين المعروفين من شعرائها ، وفُرْسانها ، وأشرافِها وأيّامها ، إذ كانَ لا يُحاطُ بشعْرِ قبيلةٍ واحدة من قبائل العرب ، وكذلك فُرْسانُها وساداتها وأيامُها . فاقتصرنا من ذلك على مالا يجهَلُه عالمٌ ،

(١) فى الأغانى مواضع أخر نقل فيها عن ابن سلام نقولاً هى أحرى بأن تكون من كتاب الفرسان ، من ذلك ما جاء فى ترجمة عنترة (ج ٨ : ٢٤٦، الدار) قوله : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام قال : كان عمرو بن معد يكرب يقول : ما أبالى مَنْ لقيتُ من فرسان العرب ، مالم يلقَنِى حُرّاها وهَجيناها ! — يعنى بالحُرَّين : عامر بن الطُفَيل ، وعُتَيْبة بن الحارث بن شهاب . وبالعبدين : عنترة ، والسليك ابن السُلَكة » .

وانظر أيضاً الأغانى ١٥ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، الدار ، فى خبر الفارس عمرو بن معد يكرب / ١٦ : ٥٥ الدار ، فى صدر خبر الفارس ربيعة بن مكدم ، وغيرها كثير .

ولا يستغنى عن علمه ناظرٌ فى أمر العرب . فبدأنا بالشِّعْر » .

ولما كان كتاب الطبقات ، كما قال ابن سلام ، فى الشعر والشعراء وحدهم ، على مابيَّن بعدُ فى كتابه ، وقال إنه « بدأ بالشعر » ، فهذا وحده مُشْعِرٌ بأنه سوف يُتْبِع الشعرَ بالكلامِ على « فرسان العرب » ، ثم « أشراف العرب وساداتها » ، ثم « أيام العرب» . وقد وجدنا كتاب «طبقات فحول الشعراء». وذكر ابن النديم كتاباً سمَّاهُ « بيوتات العرب » ، فهذا فيما نعتقد ، هو الذى فيه ذكر « أشراف العرب وساداتها » . فجاء أبو الفرج ، فدلّنا دلالة قاطعة على كتاب آخر لابن سلام هو « كتاب الفرسان » أو « كتاب فرسان الشعراء » . وابن النديم لم يستوعب كتب كلّ مؤلِّف، ولا هو ادّعى ذلك . وهو خليق أن يكون سقط ذكره عنه ، كما سقط عنه ذكر كتاب ابن سلام « غريب القرآن » .

هذا ، وقد وجدت فيما رواه أبو الفرج بأسانيده عن ابن سلام أكثر من أربعين موضعاً ، يذكر فيها « المغنّين »، ومواضع أخرى ذكر فيها بعض الشعراء كعمر بن أبى ربيعة ، ونابغة بنى شيبان ، وبشاراً ، وغيرهم ، كسكينة بنت الحسين ، وسُعْدَى بنت عبد الرحمن بن عوف ، والحارث بن خالد المخزومى ، وموسى شهوات، فأخشى أن يكون لابن سلام كتابٌ أيضاً فى«المغنّين وأخبارِهم»، أو تكون من الكتاب الذى ذكره ابن النديم فى الفهرست : « الفاصل فى ملح الأخبار » .[1]

* * *

حين نشرت طبعتى الأولى من كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لم تكن

---

(١) انظر مامضى ص : ٣٨ ، لعله « الفاضل » .

مخطوطة الكتاب المحفوظة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة بالمدينة ، تحت يدى ، ولا أعرف شيئاً عن خَطّها أو تاريخ كَتْبِها ، ووجدت فى طبعة يوسف هل ، وطبعة حامد عجان الحديد ، وفى النسختين المخطوطتين اللتين نسختا عن مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام ، المحفوظتين فى كتب الشنقيطى بدار الكتب، خلافاً غريباً جدًّا بين ما هو ثابت فيها جميعاً ، وماهو ثابت فى نسختى « المخطوطة » ، فكتبت يؤمئذ ما نصُّه :

« فى النسخ المطبوعة جملة وقعت فى المطبوعة الأوربية فى [ص ١٠،س٢ — ٥) وفى المصرية فى (ص ١٦،س ١٢ — ١٦) ، هى هذه :

١ —[فاقتصرنا فى هذه على فحول الشعراء الإسلاميين ، للاستغناء عن فحول شعراء الجاهليين بطبقاتى المؤلفة فى ذلك . ورتبت هذا المؤلَّف على عشر طبقات ، كل طبقة تجمع أربعة من فحول شعراء الإسلام] .

وقد علق عليها يوسف هِلْ فى المستدرك [ص ١٩] ، وقال إنه يرى أنها مقحمة فى هذا المكان ، من مقدمة « طبقات شعراء الإسلام » ، وقد أصاب فى أنها مقحمة ، ولكنها ليست مقحمة فحسبُ ، بل هى أيضاً ضعيفةُ البيان ، حتى إنى لأشكُّ فى أنها من كلام ابن سلامٍ جملة ، ويقابلها فى هذه المطبوعة (س٢٤،س٧ — ٩) ما نصُّه :

[فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابَهَ شعره مِنْهم إلى نظرائه ، فوجدناهمُ عشر طبقاتٍ ، أربعة رهطٍ كل طبقة ، متكافئين معتدلين] .

ثم جاء فى (ص ١٥ س ، ٦ — ٩) من الأوربية ، و(ص٢٤، س ١٣ — ١٥) ما نصُّه :

٢ — [ثم اقتصرنا بعد الفحص والنظر ، والرواية عمّن مضى من أهل العلم ،

على رهط أربعة من فحول شعراء الإسلام ، اجتمعوا على أنهم أشعر الإسلاميين طبقة ، ثم اختلفوا فيهم بعد] .

يقابلها فى نصنا هذا المطبوع (ص٤٩ ، س ٨/ص : ٥٠ ، س ١، ٢) ، ما نصه :

[ثم إنا اقتصرنا بعد الفحص والنظر والرواية عمن مضى من أهل العلم — إلى رهطٍ أربعة ، على أنهم أشعر العرب طبقةً ، ثم اختلفوا فيهم بعد] .

فأنت ترى أن قوله « على أنهم أشعر العرب طبقةً » فى نصّنا هذا ، يقابله فى المطبوعة الأولى (المصرية والأوربية) : « من فحول شعراء الإسلام اجتمعوا على أنهم أشعر الإسلاميين طبقةً » ، والجملة فيما قبل ذلك وما بعده واحدة فى المطبوعة الأولى وفى نصّنا هذا . فأكاد أقطَعُ بأن هذا التبديل ، جاء من الناسخ الأول للأصول التى طبع عنها يوسف هِلْ وحامد عجان الحديد الكتبى . فإنه لما رأى أنّ « طبقات فحول الجاهلية » مبتورةٌ بتراً فى نسخته ، ظنّ أن كلام ابن سلّام فى كتابه ، إنما هو عن « طبقات شعراء الإسلام » ، لأنّ الطبقة الأولى من الجاهليين لم يذكر فيها إلا شىء يسير من أخبار امرىء القيس والنابغة ، ولم يذكر فيها زهير والأعشى إلّا عرضاً . ثم بدأ الكلام بعد (ص١٩ من الأوربية ، ٣٢ من المصرية) فى خبر كعب بن زهير الذى مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم . فظنّ الناسخُ أن الكلامَ مقتصرٌ على طبقات الإسلاميين والمخضرمين ، فعجِلَ وبدّل وأقحم هذا الكلام الذى وضعه من عند نفسه ، وهو : « من فحول شعراء الإسلام ، اجتمعوا على أنهم أشعر الإسلاميين طبقة » ، أولجه مكان قوله فى نصنا : « على أنهم أشعر العرب طبقة » .

فإذا صحّ هذا ، وكأنى به صحيح ، فأظنّ أن الناسخ من أجل هذا السبب

نفسه ، فعل مثل ذلك ، فى الجملة السالفة التى استدرك عليها يوسف هِلْ ، فوضع كلاماً من عنده غير الذى كان فى الأصل الذى نسخ عنه » . انتهى .

فلما جاءتنى مصورة نسخة المدينة « م » ، رأيتُ فيها تصديق ماقلتُ قديماً . وإذَا بى أجد عابثاً جاهلاً اطَّلَع على المخطوطة ، فبعبثه وجهله ، أخذ القلم ، وضرب خطًّا على قوله : « من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألَّفنا من تشابه شعرهُ منهم إلى نظرائه ، فوجدناهُمْ عشرَ طبقاتٍ ، كُلّ طبقةٍ مُتَكافِئُون معتدلون » ، وكتب فى الهامش بخطّه الحديث فى ظهر الورقة (٤) ، مانصّه :

« فى هذا على فحول الشعراء الإسلاميين لاستغناء (؟ ؟) عن فحول شعراء الجاهلية بطبقاتى المؤلفة فى ذلك . ورتبت هذا المؤلَّف على عشر طبقاتٍ تجمعُ أربعة من فحول شعراء الإسلام » .

ثم جاء هذا العابث الجاهلُ أيضاً فى ظهر الورقة (٦) إلى قول ابن سلام : « ثم اقتصرنا بعد الفحص والنظر والرواية عمن مضى من أهل العلم على رهطٍ أربعة ، اجتمعوا على أنهم أشعر العرب طبقة » ، فوضع بين « أربعة » ، و « اجتمعوا » علامة تخريج ، وكتب بينهما فى الهامش بخطه « من فحول شعراء الإسلام صح » ، ثم ضرب بالقلم على لفظ « العرب » وكتب فوقها « الإسلاميين » .

وهذا العبث وهذا الجهلُ وهذه الرَّكاكة ، هى التى فتحت ليوسف هِلْ باب التخليط ، ومَهّدتْ له أن يفترى على « العرب » وعلى « الكتب العربية القديمة » ماافترَى .

* * *

وأمر « المخضرمين » الذى أوهم هذا الجاهل العابث ، هو نفسه الذى حمل يوسف هِلْ من بعده ، على أن يظنّ أن ابن سلام عَدَل عن النهج الذى وضعه

لـكتابه كما جاء فى مقدمته ، فاستبدل به طبقة أصحاب المراثى ، وطبقة شعراء القرى العربية ، وطبقة شعراء يهود.[1]

وصنيع ابن سلّام فى الطبقات ، دالٌّ على أنه يعدّ المخضرمين فى الجاهليين تارة وفى الإسلاميين تارة . ففى الطبقة الثانية (ص : ٨١) ذكر أوس بن حجر وبشر ابن أبى خازم ، وهما جاهليان لاشكّ فيهما ، مع كعب بن زهير والحطيئة ، وهما مخضرمان لاشك فيهما . والطبقة الثالثة كلّها مخضرمون . والطبقة الرابعة كلها جاهليون لا شك فيهم . والطبقة الخامسة فيها الجاهلى والمخضرم . والطبقة السادسة جاهليون كلهم . وهكذا إلى آخر الطبقات العشر ، لم يبالِ ابن سلام بالفَصْل بين الجاهلىّ والمخضرم ، كالذى انتشر بعد ذلك فى طريقة المتأخرين من الفصل بينهما.

وابن سلام لم يَعِد فى مقدمة كتابه بأن يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات المخضرمين ، ثم طبقات الإسلام ، بل كل ماقاله (ص ٢١) : « ففصَّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزّلناهُمْ منازلهم ، واحتججنا لـكل شاعر بما وجدنا له من حُجَّة ، وما قال فيه العلماء » . ثم قال بعده فى (ص ٢٣) : « فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعرهُ منهم إلى نظرائه ، فوجدناهُمْ عشر طبقاتٍ ، أربعة رهط كل طبقة ، متكافئين معتدلين » . ثم قال أيضاً (ص : ٤٩) : « ثم إنّا اقتصرنا — بعد الفحص والنّظَر والرِّواية عمن مضى من أهل العلم — إلى رهط أربعة ، على أنهم أشعر العرب طبقةً ، ثم اختَلفوا فيهم بعدُ . وسنسوق فى اختلافهم واتِّفاقهم ، ونسمّى الأربعة ، ونذكر الحجَّة لـكل واحد منهم » .

فهذا كلامٌ مطلقٌ لاحدَّ فيه ولا تعيين . والذى فى أيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أنّ ابن سلّام فرّق المخضرمين بين طبقات شعراء

---

[1] (١) انظر ص : ٥٤

الجاهلية ، وطبقات شعراء الإسلام . فذكر فى الثالثة من الإسلاميين كعب بن جعيل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمرو بن أحمر الباهلى ، وهو مخضرم لاشك فيه ، وسُحَيْم بن وَثيل الرياحىّ ، وهو مخضرم أيضاً . وفى الطبقة الرابعة من الإسلاميين حُمَيْد بن ثَوْر ، وهو مخضرم أيضاً . وفى الخامسة أبا زُبَيْد الطائى ، وهو مخضرم أيضاً . وفى السادسة من الإسلاميين ذكر بَشامة بن الغَدِير وقُرَاد ابن حَنَش ، وهما جاهليان فيما نعرفُ ، فلعلّ ابن سلّام عدّهما من المخضرمين لخبر بلغه عن إدراكهما الإسلام ، وإن لم يسلما . وفى التاسعة من الرُّجّاز الأغلب العجلىّ ، وهو مخضرم . وإذنْ فابن سلّام لم يكن يعدُّ المخضرمين طبقة قائمة بنفسها ، بل نزّل المخضرمين منازلهم ، من طبقات أهل الجاهلية وطبقات أهل الإسلام ، وألف من تشابه شعره منهم إلى نظرائه ، كما قال فيما نقلناه عنه آنفاً من مقدمته . فمن أجل ذلك وَضَعَ المخضرمين فى حيث رأى من طبقة شعرهم عنده : إمّا فى طبقتهم من أهل الجاهلية ، وإمّا فى طبقتهم من أهل الإسلام ، غير ناظرٍ إلى ترتيب تاريخ مولدهم أو تاريخ وفاتهم ، أو إلى تقدم متقدِّم ، وتأخّر متأخر .

وهذا الذى فعلَه ابن سلام أجودُ فى تاريخ الشّعر وتاريخ نقده ، من تقسيم المحدَثين الشعراء وَفْق الزَّمن وتاريخ المولد والوَفاة . وإلغاؤُه « طبقة المخضرمين » وإدماجُها فى طِبقة الشعر نفسه ، دليلٌ على حُسْن بصر ابن سلّام بالنقد ، وجودة معرفته بالشعر ، ودليلٌ على أنه نهجَ لكتابه نهجاً يحتاجُ إلى دراسة دقيقة متقنة ، يُرْجَع فيها إلى طريقته التى سلكها فى وضع كُلّ أربعةٍ فى طبقة ، وزَعْمه أنهم « متكافئون معتدلون » . وهذا أمرٌ يتطلب إفاضة ليس هذا مكانها .

* * *

ولكن ههنا شىء ينبغى التنبُّه له ، وهو لفظ « طَبَقةٍ » و« طَبَقات » ، الذى استعمله ابن سلام فى ثنايا كلامه ، ثم جعله عنواناً لكتابه . والذى لاشَكّ فيه أن

هذا اللفظ من كلام العرب ، قد درج على ألسنتهم قديماً للدلالة على معانٍ مختلفة ، ولما جاء عصر التدوين صارَ له مجازٌ آخر عند المؤلِّفين والكاتبين ، حتى انتهى إلى زماننا هذا بمعنى مشهورٍ مألوفٍ . ومن الخطأ البيِّن ، تغافلنا عن هذه الحقيقة ونحن نقرأ نصًّا قديماً . بل أوّل مايجب أن نحاوله هو تتبُّع أطوارِ معانى اللفظ ، واختلافِ هذه المعانى على تطاوُلِ السنين . وقد كنتُ أشرتُ قبلُ إلى معنًى من معانى « طَبَقة » ، يدلُّ عليه كلامُ ابن سلاّمٍ دِلالةً واضحةً،[1] فقلت : « إنّ ابن سلاّمٍ عاد مرةً رابعةً فنظر فى شعر الأربعين من « الفحول » ، فانتهى فى تمييز شعرهم إلى عشرة ضروب أو مناهج سمّاها : طبقات »، وإنما قُلْتُه استظهاراً من فَحْوى نصّ ابن سلاّمٍ ، ومن بيانه عن عمله فى تأليف كتابه .

ومادة (طبق) تؤُول أكثر معانيها فى لسان العربِ إلى تماثل شيئين ، إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواهُ ، وكانا على حَذْوٍ واحدٍ ، فقيل منه : « تطابق الشيئانِ » ، إذا تساويا وتماثلا ، وسمَّوا كُلَّ ما غطَّى شيئاً « طَبَقاً » ، لأنه لا يغطّيه حتى يكون مساوياً له ، ثمَّ لا يغطّيه حتى يكون فوقه ، فسمَّوا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعض « طبقات » . ولما كانت كل مرتبة من المراتبَ لها حالٌ ومذهبٌ ، سمَّوا الحال المميّزة نفسها « طبقة » ، فقالوا : « فلانٌ من الدُّنيا على طبقات شَتَّى » ، أى على أحوالٍ شتَّى . وهذا المعنى أشدُّ وضوحاً فى حديثِ أبى سعيد الخدْرىّ . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] : « ألا إن بنى آدمَ خُلِقوا على طَبَقاتٍ شَتَّى ، منهم مَنْ يُولدُ مؤمناً ويحيَى مؤمناً ويموتُ مؤمناً ، ومِنهم من يولدُ كافراً ويحيى كافراً ويموت كافراً ، ومنهم من يُولَدُ مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت كافراً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيى كافراً ويموت مؤمناً » . وهذا إن شاء الله ، بيانٌ عن مذاهب

---

(١) انظر ص : ٢٥ ، تعليق : ١ .
(٢) مسند أحمد ٣ : ١٩ ، ٦١

الناس فى حياتهم ، لاعن مراتبهم ومنازلهم ، فلفظ « طبقة » فى هذا الحديث مجاز دالٌّ على مثل المعنى الذى ذهبتُ إليه فى تفسير نص ابن سلّام .

وقد وجدتُ هذا اللفظ فى خبرٍ ، على مجازٍ آخر ، تعينُ عليه اللُّغة . فقد روى القاضى ابن أبى يعلى فى « طبقات الحنابلة » ،[1] بإسناده إلى العباسِ بن محمّد بن حاتمٍ الدُّورِىّ (١٨٥ - ٢٧١ هـ) ، أنه قال :

« انتهى علمُ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ستة نفرٍ من الصحابة رضى الله عنهم : عمر بن الخطّاب ، وعلىّ بن أبى طالبٍ ، وعبد الله بن مسعودٍ ، وأُبىُّ بن كعبٍ ، ومُعاذ بن جَبَلٍ ، فهؤلاء طَبَقَاتُ الفقهاء . وأما [طبقات] الرُّواةِ ، فستة نفرٍ : أبو هريرة ، وأنس ، وجابر عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وأبو سعيد الخُدْرىّ ، وعائشة . وأما طبقات أصحاب الأخبار والقصص ، فستّة نفرٍ . . . وأمّا طبقاتُ التفسير ، فستة أيضاً . . . وأما طبقات خُزّان العِلْم . . . وأما طبقات الحُفّاظِ فستّةُ نفرٍ . . . »

وبيّنٌ جدًّا أنه سَمّى كُلّ واحدٍ من الستّة « طَبَقَةً » ، وسمّى كل ستّة نفرٍ جميعاً : إما « طبقات الفقهاء » وإما « طبقات الرواة » ، وإما « طبقات التفسير » ، إلى آخر ما سمّى . وبيّنٌ أنه يعنى بتسمية كُلٍّ واحدٍ منهم « طبقة » ، أنه رأسٌ متميّزٌ فى الفقه أو الرواية أو التفسير أو الحفظ .

وصاحبُ هذا الخبر ، وهو العباس بن محمد الدورىّ ، قريب العهد من محمد ابن سلاّمٍ ، عاشا فى زمان مُتَعانقٍ ، وهو لم يُجْرِ هذا اللفظ على لسانه ، إلاّ ومعناهُ مألوف متداوَلٌ فى زمانهما ، دالٌّ على التميّزِ فى بابٍ من الأبواب ، وعلى مذهبٍ

---

(١) طبقات الحنابلة ١ : ٢٣٨ ، ولم أنقل الخبر بتمامه ، وضعت مكان ما تركت نقطاً .

من المذاهب فى الفقه أو التفسير أو الروَاية ، يُعْرَف به صاحبُه . وقد وقفتُ طويلاً عند قول ابن سلاّم ، وهو من أغرب ماقرأتُ : « ثم إنا اقتصرنا — بعد الفحص والنظر والرواية — إلى رهطٍ أربعة ، عَلَى أنَّهم أشعر العرب طَبَقَةً ، ثم اختلفوا بعدُ » (ص : ٤٩)، فوجدتُه صَعْباً أن يفسَّر قوله ههنا « طبَقة » بما يهجُم على الخاطِر مّما ألفناه نحنُ من معنى « طبقة » ، ولم أجدْ له إلا معنى واحداً ، كأنّه هو الذى يعنيه ابن سلام ، وهو أنهم أشعر العرب فى مذهب من مذاهب الشعر ، أو فى نهج من مناهجه ، أو فى ضرب من ضروبه . ورأيت أن قول ابن سلام قبل ذلك (ص : ٢٤) : « فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألّفنا مَن تشابَه شعرُهُ مِنْهم إلى نظرائه ، فوجدناهُمْ عَشر طَبَقاتٍ ، أربعةُ رهطٍ كُلُّ طَبَقَة ، متكافئين معتدلين » ، فبدَا لِى أنّ معنى هذا : أن « التشابُه » هو أساس نظر ابن سَلام ، ولا يتشابه شاعران إلا فى شىء واحدٍ ، هو مذهبهما فى الشعر ، أو منهجُهما الذى يتميَّز به كل واحدٍ منهم ، ويكادُ يكون رأْساً فيه . فلما قال بعد ذلك « فوجدناهُمْ عشرَ طبقات » ، رأيتُهُ لايكادُ يكون لَهُ معنًى ، حتّى يكون معنى ذلك : فوجدناهم عَشرَ مذاهبَ ، أو عشر مناهج من مذاهب الشعر ومناهجه .

ومن أجل ذلك جاء ابن سلاّم فى آخر كلامه عن تأليف كتابه فقال (ص١: ٥): « وليس تَبدِئتنا أحدَهُم فى الكتابِ نحكمٌ له ، ولابُدّ من مُبْتَدَأ »، فاحترسَ ، ونبّه قارىء كتابه على أن تقديم شاعرٍ من الأربعة على صاحبه المشَابِه مذهَبه لمذهبه ، ليس حُكماً منه على تقديمه ، بل الأربعة جميعاً عندهُ متكافئون معتدلون ، لأنّ كُلَّ واحدٍ منهم رأسٌ فى مذهبه ومنهجه ، وإنما جمعهم فيما سمّاهُ « طبقة » ، لِماَ انتهى هو إليه بعد الفحص والنّظر ، من تشابُهِ مناهج هؤلاء الأربعة النُّظَراء . و« التشابُهُ » هنا ، عند ابن سلاّم ، لايعنى التّطابُق ، فهذا

باطلٌ لا يقبله العقل ، وإنما يعنى وجوهاً من الشبه بعينها فى المناهج مع اختلافٍ ظاهرٍ يتميّزُ به كُلٌّ واحدٍ منهم عن صاحبه ، وبهذا الاختلاف ، يكون كُلٌّ منهم رأساً فى هذا المذهب من مذاهب الشعر . ونَعَمْ ، لم يفسّر لنا ابن سلاّمٍ هذه المذاهب ، ولم يدلّنا على الأساس الذى بَنَى عليه ما ذهب إليه من تشابه المناهج ، وتركَ لنا نحنُ استخراجَ أسلوبه فى النَّظر ، حتى انتهى إلى ماانتهى إليه من تشابه هؤلاءِ الأربعة النظراءِ من الفحول فى مناهجهم ، وحمّلنا نحن عِبْءَ النّظرِ حتى نَعْرِف ماهى هذه « المناهج » العشرة من مناهج الشعر ، من خِلاَل قراءة أشعار هؤلاء الفحولِ .

ولكن ما أقطَعُ به هو أنّ ابن سلاّمٍ لم يُرِدْ بقوله « طبقة » ، مايهجم على الخاطر من معنى المرتبة ، أو المنزلة ، ولم يردْ ما أرادهُ غيرهُ فى زمانه وبعد زمانه فى كتبٍ ألفوها وسمّوها « الطبقات » ، وجعلوا « الطبقات » فئات مرتبة على أصول القبائل ، أو فئات مرتبة على منازل العلماء فى المدنِ ، أو فئات مرتبة على السنين . والنظرُ فى كتاب ابن سلام يردُّ هذا ردًّا صريحاً ، بتفريقه « المخضرمين » فى الطبقات ، وهم الذين توهّم يوسف هِلْ أن ابنَ سلام أراد أن يجعلهم « طبقة » ثم عَدَل ، إلى آخر ماقاله . وسيبقى أمر « كتاب طبقات فحول الشعراء » بعد ذلك محتاجاً إلى دراسةٍ وتفصيل وتتبّع ، وتفليةٍ وفِقْهٍ لأُصُول ابن سلام فى النظر ، ولأسُسه التى بنى عليها نقده فى الشعر ، وهو خليقٌ بأن تبذَل فى دراسته الأعوام ، لأنه أقدمُ كتاب وصلَ إلينا من كتب قُدَماءِ نُقّادِ الأدب والشعر ، بل لعلّه طليعةُ كُتُب النَّقْد فى الأدب العربىّ ، وهو حقيقٌ بهذه المَنْزِلة من التّقديم والجلالِ .

* * *

٢ — ثم طبع « كتاب طبقات الشعراء » عدّة طبعاتٍ عَنْ طبعة يوسف هل ، وحامد عجان الحديد الكتبىّ . ثم أذنَ الله أن أطبع كتاب ابن سلام باسم

« طبقات فحول الشعراء »، وتولّت نشره دار المعارف سنة ١٩٥٢ مشكورةً. وقد قصصتُ قصة نسختي التي كنت نقلتها، وأنا يومئذ غِرٌّ لا علم له، عن «المخطوطة» قبل انتقالها إلى دار الغُرْبة، في مكتبة « تشستربتي »، ولم أكن أتممت نقلها كُلَّها. فمنْ هذا القدر الذى نقلتُه من « المخطوطة » ، وما يتمم الكتاب من طبعة يوسف هل وحامد عجان الحديد، طبعتُ كتاب « طبقات فحول الشعراء » .

وكنتُ أتوهَّم يومئذٍ، وأنا لا أشعر، أنّ الذى نقلته مطابقٌ كُلّ المطابقة لما فى « المخطوطة » التى غاب عنى أصلها. فلما جاءت مصورة « المخطوطة » وقابلتها بما طبعتُه فى سنة ١٩٥٢، تبيّنَ لِى أنَّ نفسى غَرَّتنى غروراً كبيراً، وأنِّى وقعتُ عند نسخها فى أخطاء قبيحة، لغَرارتِى يومئذٍ وجَهلى. ونعم، قد صحَّحتُ بعض هذه الأخطاء التى وقعت فى نَسْخِى القديم، بما بذلته فى مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب، ولكن قادتنى بعضُ هذه الأخطاء إلى دُرُوبٍ مُوحشةٍ، تعثَّرتُ فيها تعثُّراً لا يُغْتَفَر. ومن أجل هذا، فأنا لا أُحِلُّ لأحدٍ من أهل العِلْم، أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فُحولِ الشعراء »، مخافةَ أن يقع بى فى زَلَلٍ لاَ أرضاهُ له، وأضرع إلى كُلٍّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً فى كتابٍ، سواء كان قد نسبه إلىّ أو لم ينسبه، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات، ليَنْفِى عن نفسه وعَمَله العَيْب الذى احتملتُ أنا وحدى وِزْرَهُ.

وقد نقد هذه الطبعة الأولى جماعة قليلةٌ من أهل العلم والفَضْل، أوّلهم أخى الأستاذ السيد أحمد صقر، ثم جاء أخى الأستاذ حمد الجاسر، فأرسلَ إلىّ نقداً طويلاً، كى أنشرهُ فى « مجلة الكتاب » التى كانت تصدر عن دار المعارف، ولكنّ رئيس التحرير استطال النقد، فرغب عن نشره مع إلحاحى عليه، فنشره الأستاذ الجليل فى مجلته « اليمامة » بعد ذلك. وقد أصابَ الأستاذ حَمَد فى جُلِّ ماقالَهُ، أو كلِّه. ولما جاءت المخطوطة، كان أكثر ما قاله مطابقاً لما هو فى

« المخطوطة » . وقد انتفعتُ في هذه الطبعة بجميع ما أرشدنى إليه هو والأستاذ السيد صقر . ولا أستطيع أنْ أتجاوز هذا الوضع دون أن أذكر لكثير من أهل العلم والفضل ما أعانونى به في تصحيح هذه الطبعة الجديدة ، أولهم أخى الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، ثم أخى الدكتور شاكر الفحام . أمّا أخى الدكتور ناصر الدين الأسد ، فقد أفادنى قديماً فوائد جليلة ، ثم لما بدأت طبعَ الكتاب ، تولّى بكرمه قراءة الملازم بعدَ طبْعِها ، ونبَّهنى إلى كثير من أخطاء الطباعة ، وإلى مواضع أخرى ذكرتها في الاستدراك . والشُّكر لايحيطُ بفَضْل هؤلاء الكرام ، ولكنّى لا أملِكُ لهم إلاّ الشُّكر والوفاء . وأمَّا خَطَّاط العَربيّة أخى الأستاذ الشاعر سيد إبراهيم ، فقد وَهَب كتاب ابن سلاّمٍ وفصولَهُ دِيباجَةً يترقرق فيها الجمالُ .

* * *

أمّا سيرتى في العمل ، فقد آثرتُ أن لا أذكر في المراجع إلاّ مالا غِنى عَنْه ، وكرهت أنْ أحشدَ عند كل مكانٍ مراجع كثيرة لاينتفع بها قارىء الكتاب انتفاعًا يذكر . وأمّا أهل العلم والتحقيق والتدقيق ، فهم أقدرُ منى على استيعاب ما يشاؤون من المراجع ، وهم لذلك في غِنًى عن إدلالى عليهم بكثرة مراجعى وتنوّعها .

* * *

وآثرتُ أيضاً أنْ لا أدعَ كلمةً من شعر أو غيره ، تحيِّر قارئَهُ إذا وَقَع عليها ، فحاولتُ أن أشرحَ له كل لفظٍ ، حتى يستغنى بما أمامه عن مراجعة المعاجم الكبيرة ، وهى عزيزة عليه فيما أعلم . وقد خالفتُ في بعض شرحى للشعر ، بعض مايذهب إليه أئمتنا رضوان الله عليهم في تفسيره ، ولم أبيّن ذلك في كل مكانٍ . وقد ألحقت بآخر الكتاب بابًا أذكر فيه ما رأيتُه من اللغة غير مثبتٍ في المعاجم ، وقد وقع لى بعض الاجتهاد في مواضع من الشرح ، لم أنصَّ عليها ، لأن القارىء ليس محتاجًا

إلى النص على ذلك كبيرَ حاجةٍ ، وأمّا أهل العلم والتحقيق ، فأحسبهم قادرين على تمييزه ، وعلى استخراجه بالنظرةِ الخاطفة. فإن كان إحسانٌ فبتوفيقٍ من الله ، وإن كان زَلَلٌ فمن عجزى وقصورى .

* * *

وحَسْبِى الآن أنْ أخرج من هذا الكتاب كلّه لا علىَّ ولا لِى ، فإن كنت قد أسأتُ فى شىء ، فأرجو أن يتغَمدَّه بالعفوِ مابذلتُ فيه من جُهْدٍ . وإن كنت قد أحسنتُ ، فإنى أعلمُ من تقصيرى وعجزى ما يَمْحو كلّ إحسانٍ . وأسألُ الله أن يجعل الكتاب نافِعاً لطالب العِلْم ، معيناً له على طلبه ، مستحثًّا له على التزوُّدِ منه ، ﴿ ربَّنَا اغْفِرْ لنا ولإخْوَانِنَا الذين سَبَقُونَا بالإيمَانِ ولا تَجْعَلْ فى قلوبِنَا غِلاًّ لِلّذِينَ آمنوا ، ربَّنَا إنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيم ﴾ .

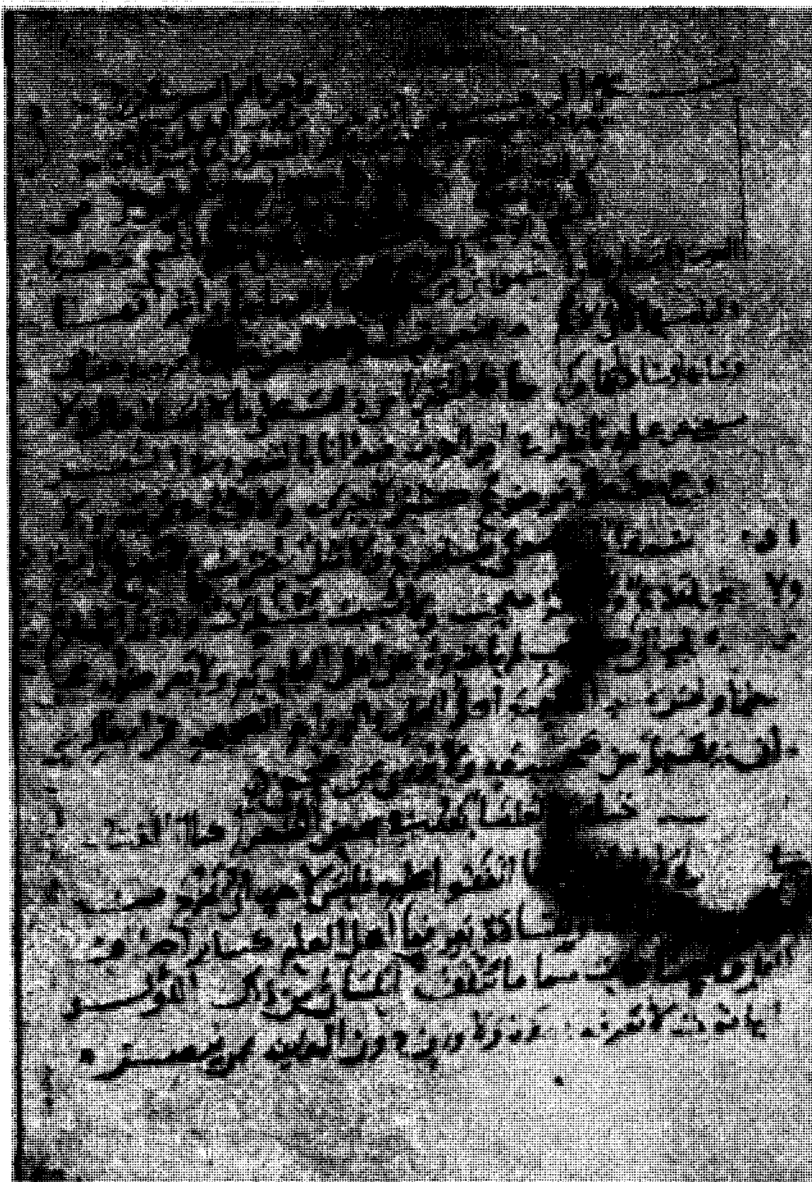
أبو فِهر
محمود محمد شاكر

الأربعاء : ٢١ من المحرم سنة ١٣٩٤
١٣ من فبراير سنة ١٩٧٤

تذكرة : إذا رأى بعض أهل العلم رأياً فى شىء مما ذكرت ، أو نقداً لما قلت أو فعلتُ ، فنشره فى صحيفة أو مجلة ، أو أحبّ أن يجعله فى رسالة خاصة ، فأرجو أن يرسله إلىّ بعنوانى : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين المرصفى / ٣ » ، وله منّى أجزل الشكرِ .



الورقة الأولى من مخطوطتنا ، وفيها عنوان الكتاب



الورقة الأولى ، وفيها أول الكتاب

وقد زعما أن قد أمل جليهما ثواءٌ وتولى ... إنهما
لبث في الحي يوما وليلةً بزائر ما قد قلت صيفا ومربعا
يكون الهنيد في الركائب منكما وإن سبتما أن تنوابعة فامنعا

انقضى خبر العشر الطبقات

قال وصيرنا أصحاب المراثي طبقة بعد العشر الطبقات أولهم متمم بن نويرة
بن جمرة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع رثى أخاه مالكا ه والخنساء
بنت عمرو بن الحرث بن الشريد بن رياح بن يقظة بن عصية بن خفاف بن امرئ القيس
بن بهثة رثت أخويها صخرا ومعوية ه وأعشى باهلة واسمه عامر بن الحرث
بن رياح بن عبد الله بن زيد بن عمرو بن سلامة بن ثعلبة بن وائل بن معن رثى المنتشر
بن وهب بن عجلان بن سلمة بن كراثة بن هلال بن عمرو بن سلامة بن ثعلبة
بن وائل بن معن ه وكعب بن سعد بن عمرو بن عقبة أو عقبة بن عوف
بن رفاعة أحد بني سالم بن عبيد بن سعد بن جلان بن غنم بن غني بن أعصر
رثى أخاه مالك بن نويرة وكان قتله خالد بن الوليد بن المغيرة حين وجهه
أبو بكر رضي الله عنه إلى أهل الردة فمن الحديث ما جاء على وجهه ومنه ما ذهب
سوء بناؤه علينا للاختلاف فيه وحديث مالك مما اختلف فيه فلم نقف منه على
ما نريد وقد سمعت فيه أقاويل شتى غير أن الذي استقر عند أن عمر أنكر
قتله وقام على خالد فيه وأغلظ له وأن أبا بكر صفح عن خالد وقبل تأوله
وكان مالك رجلا شريفا فارسا شاعرا وكانت فيه خيلاء وله تقدم
وكان ذا لمة كبيرة وكان يقال له الجفول فقدم على النبي صلى الله عليه
فيمن قدم من أمثاله من العرب فولاه صدقات قومه بني يربوع فلما قبض
النبي صلى الله عليه اضطرب فيها فلم يحمد أمره وفرق ما في يديه من إبل الصدقة
فكلمه الأقرع بن حابس المجاشعي والقعقاع بن معبد بن زرارة الدارمي

الورقة ٣٠ من مخطوطتنا

فقال معبد لمعبد كيف الحيلة قال بقول الاحوص وتغني معاً

نعم فقال الاحوص

الا لا تلمه اليوم ان يتبلدا فقد غلب المحزون ان يتجلدا
اذا كنت عزهاة عن اللهو والصبا فكن حجراً من يابس الصخر جلمدا
فما العيش الا ما تلذ وتشتهي وان لام فيه ذو الشنان وفندا

تغنى مثله معبد ومالك مرت البارحة به من تصانيف مجمع تغنون بصوت حتى لحقتهم
هذا الصوت فلما غنتنه جنانة هذا الصوت قال العز الله مسلمة صدقت والله
لا كبعهم ابدا ومن قوله ايضا

أمن آل سلمى الطارق المتأوب ألم وبيني دون سلمى وكبكب
تحن اشتياقاً اذا ألم خيالها وبيني من هواي المغيب
ويوم بذي بين ظللت مشوقاً العين إنسانها من الدمع تسكب
ابنجه لما اهدى بلاد بني عامر وقد يقذف الحزن البعيد ويجلب
بارض بها عنها الصديق وغالني بعامر الاعراض الحي احسب
وما هي من حاجة نزلت بها ولحتام من خشية الحشر من نمرب
اقامت بي في هلال ونعبة لما قبل الحسنا الجوانب مذنب
غريب بها عن ارضه وسمائه بحبا وطول

ومن قوله ايضاً

الان يا داهية بلادات ملح مع
ظللت كان دمعك ذو سلك هو اسه
تموت تشوقاً طرباً وبحبا وانت حو بدار
كانك من تذكر ام حفص وحبل وصا
صريع مدامة غلبت عليه تموت لها
وانا من بلادك ام حفص سقا بلدا الحل
اجل النعف من احد وادي مساكنها
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك

الورقة : ٩٦ من مخطوطتنا

رجعنا إذا شئنا فلما بدت لنا منها المشارف والطلوع
ضبحنا بها الشباط بجرد رجال فعزنا الطليعة والطليع

تم كتاب طبقات الشعراء والحمد لله رب العالمين كثيرا مستوجبا
وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم أولا وآخرا وحسبنا الله ونعم الوكيل

الجزء الأول من طبقات الشعراء

تأليف محمد بن سلام الجمحي



الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م »

والعلم بالعربية اذا اختلف الرواة وقالوا بارائهم وقالت العلما باهوائها
فلا يقنع الناس عن ذلك الا الرواية عن من تقدم فالتمسنا من الفحول المشهورين
على ان بعض شاعر انما الشعرا تشابه شعره بهم الى نظرائه جوهر انهم حتى
طبقات كل طبقة منها اربعة رهط متكافئون وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان
علمهم ومنتهى حكمهم به ياخذون واليه يصيرون قال ابن عون عن ابن سيرين
قال قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم اصح منه فجا
الاسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم
ولهيت عن الشعر وروايته فلما كثر الاسلام وجات الفتوح واطمانت
العرب بالامصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا الى ديوان مدون ولا كتاب
مكتوب والفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا
اقل ذلك وذهب عليهم منه اكثره وقد كان عند النعمان بن المنذر منه
ديوان فيه اشعار الفحول وما مدح هو واهل بيته به فصار ذلك الى بني مروان
او صار منه قال يونس بن حبيب قال ابو عمرو بن العلا ما انتهى اليكم
مما قالت العرب الا اقله ولو جاكم وافرا لجاكم علم وشعر كثير
ومما يدل على ذهاب العلم وسقوطه قلة ما بقي بايدي الرواة المصححين لطرفة
وعبيد اللذين صح لهما قصائد بقدر عشر وان لم يكن لهما غيرهن فليس موضعهما
حيث وضعا من الشهرة والتقدمة وان كان ما يروى من الغثا لهما فليسا يستحقان
مكانهما على افواه الرواة ونرى ان غيرهما قد سقط من كلامه كلام
كثير غير ان الذي نالهما من ذلك اكثر وكانا اقدم الفحول فلعل ذلك لذلك
فلما قل كلامهما حمل عليهما حمل كثير ولم يكن لاوائل العرب من الشعر
الا الابيات يقولها الرجل في حاجته وانما قصدت القصائد وطول الشعر
على عهد عبد المطلب وهاشم بن عبد مناف وذلك يدل على اسقاط شعر عاد

الورقة : ٦ من مخطوطة المدينة « م »

وقال في يوم أحد كلمة فقال فيها

هل تونس ونعيم زائل وبنات الدهر يلعبن بكل
والعطيات خساس بينها وسواء قبر مثر ومقل
ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
حين ألقت بقباء بركها واستحر القتل في عبد الأشل
فقتلنا النصف من ساداتهم وعدلنا ميل بدر فاعتدل

نا أبو سلام قال زعم ابن جعدبة انه سمع هشام بن عروة ينشد هذا الشعر وهو لبنت الشباخي وقال لبني المغيرة بن عبد الله المخزومي وكان لهم بلاء في الجاهلية والشعر سعيدة بنت ...

ألا لله قوم ولدت أخت بني سهم هشام وأبو عبد مناف مدره الخصم
وذو الرمحين أشباك من القوة والحزم فهذان يذودان وذا من كثب يرمي
وإن أحلف وبيت الله لم أحنث على إثم لما إن إخوة بين قصور الروم والردم
بأزكى من بني ريطة أو أوزن في حلم هم الرمح وأبو غسان منع الناس من الظلم

وكان ابن الزبعرى ينشدها وكان أبا عذرها ذلك وأبو أمية بن المغيرة هاشم ابن المغيرة جد عمر بن الخطاب لأمه وذو الرمحين ابن ربيعة بن المغيرة أبو عبد الله وعبد الله أبو ربيعة ثم إن ابن الزبعرى أسلم بعد ومدح النبي صلى الله عليه وسلم واعتذر إليه فقال وأحسن

يا رسول المليك إن لساني راتق ما فتقت إذ أنا بور
إذ أباري الشيطان في سنن الغي ومن مال ميله مثبور
آمن اللحم والعظام بما قلت فنفسي الشهيد أنت النذير

وقال
منع الرقاد بلابل وهموم والليل معتلج الرواق بهيم
مما أتاني أن أحمد لامني فيه فبت كأنني محموم